



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (50) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3120598) ● بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ينتهي 2254 عندما يطبق كاملاً!

تتوارد هذه الأيام تعليقات وآراء وحتى بيانات من جهات متناقضة شكلياً ضمن ثنائية «موالاة/ معارضة»، تتقاطع وتخدم بعضها بعضاً بشكل مفضوح في اعتبارها أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستنتهي القرار 2254؛ إما بالادعاء الذي لا أساس له، والقائل بأن هذه الانتخابات ستمثل تنفيذاً للقرار! أو غير ادعاء آخر يصب في الهدف السياسي نفسه في نهاية المطاف، حتى ولو ارتدى كلمات وتعبيرات تنكرية. يعتبر ذلك الادعاء «المعارض» أن إجراء هذه الانتخابات يعني أن الحل السياسي والقرار 2254 قد تم قتله، ما يعني ضمناً أن البحث عن حل ينبغي أن يسلك مسلكاً آخر غير مسلك القرار الدولي!

من المفيد قبل كل شيء، التذكير بأن هذا الإعلان عن وفاة 2254 ليس الأول من نوعه، بل سبقته إعلانات عديدة عند كل منعطف من منعطفات تطور الأزمة، ابتداء من اليوم التالي لإصدار القرار وحتى اللحظة؛ فمع انطلاق مسار أستانا مثلاً، ذهب متشددون في النظام لاعتبار المسار بديلاً عن جنيف وبدلاً عن 2254 نفسه، وأيدهم في ذلك متشددو المعارضة، وأقام الطرفان جنازة افتراضية إعلامية للقرار الدولي الذي اتضح لاحقاً أنه لم يمت، بل على العكس من ذلك فقد وجد في أستانا أداة مهمة في تهيئة الوضع على الأرض بما يسمح ببدء تطبيقه، عبر تطويق العمليات العسكرية وصولاً إلى إنهائها. كذلك كان الأمر مع مؤتمر سوتشي، ثم مع اللجنة الدستورية، والآن يجري تكرار الرغبة الملحة نفسها لدى المتشددين في إعلان وفاة 2254 انطلاقاً من الانتخابات التي ستجري في 26 أيار.

كما كان الأمر مع الادعاءات الافتراضية المسابقة حول انتهاء القرار الدولي، فإن الحال نفسها تتكرر الآن؛ حقيقة الأمر هي أن هذه الانتخابات لا علاقة لها بالقرار 2254، وإجراؤها لن يغير شيئاً من الزامية تطبيق القرار 2254 كاملاً.

ينضمن تطبيق هذا القرار بطبيعة الحال إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ولكن على أساس دستوري جديد يتوافق عليه السوريون، وبإشراف أممي، وضمن تحقيق لمعايير النزاهة والشفافية، وربما بأهمية ذلك كله وأكثر، أن يشارك فيه كل السوريين في كل أماكن وجودهم، وأن تتم على كامل الجغرافية السورية، بما يقطع الطريق على العمل الأمريكي الصهيوني لتحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم دائم بالاستفادة من مختلف الأدوات والثغرات والأخطاء، بما في ذلك عمليات انتخابية بالجملة تجري بشكل منفصل عن بعضها البعض، وكل منها على قسم من الأرض السورية دون الأقسام الأخرى...

أهم من هذا، وذلك، أن الانتخابات وفقاً للقرار الدولي ينبغي أن تكون أداة أساسية في تنفيذ «حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه»؛ الشعب السوري كاملاً وعلى كامل أرضه، وبعيداً عن سطوة السلاح الذي ما يزال هو الحاكم الأساسي في مختلف مناطق سورية...

ينبغي التذكير نهايةً، بأن القرار الدولي الذي يترجم بشكل ملموس مسألة داخلية وطنية وسيادية «هي حق السوريين كل السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، لا حق الجهات الحاملة للسلاح، أو الجهات المزكاة دولياً، في فرض إرادتها على الشعب السوري»، هذا القرار يترجم أيضاً مسألة دولية تتعلق بتوازن القوى الدولي الجديد الذي يتراجع بموجبه الغرب وأتباعه وعملاؤه أياً كانت اصطفاتهم الشكلية والشعاراتية، والتنفيذ الكامل لهذا القرار هو طريق إلزامي ليس لحماية وحدة سورية وإنهاء أزمته فحسب، بل أيضاً لتثبيت التوازن الدولي الجديد...

الطبقة العاملة السورية: [12] 80% من السكان وأقل من 16% من الدخل

شؤون اقتصادية



جهاز الدولة... تراجع التشغيل
المدني وزيادة «السلطوي»

13

شؤون محلية



حماية المستهلك بما لا
يتعارض مع مصالح الحيتان

11

ملف «سورية 2021»



«عودة» داعش والسياسة
الأمريكية في سورية

06

شؤون عمالية



عيد العمال
والشعارات الطنّانة

02

عيد العمال والشعارات الطنّانة



العمال ومنظماتهم، وتجريم حق الإضراب رغم النص عليه بشكل واضح وصريح في الدستور في المادة الرابعة والأربعين، ومحاولة منع العمال من اللجوء إليه عبر ترهيبهم بالسلطات العامة، واعتماد وزارة العمل على تفسير نصوص قانون العمل بما يؤمن مصالح أرباب العمل على حساب الطبقة العاملة.

منظمات عمل حيادية!!

لكن للأسف، نجد أن منظمات العمل هي من تقوم بدور الحيادي بين أرباب العمل والعمال، وهذا ينافي جوهر مهمتها الأساسية المتمثل في الدفاع عن حقوق العمال وتمثيلهم، وإخفاء جوهر العمل النقابي النضالي عن منظمات العمل، وتمييع دورهم عبر إبقاء السيطرة الحزبية والأمنية على قيادة المنظمات النقابية وبشكل غير دستوري، لجعلها أداة بيد السلطة، وهي لا تمثل سوى وجهة نظر السلطة التي وضعتها، ومن هنا جاءت منظمات العمل بشعار نحن والحكومة شركاء وجعلها شريكة في الهجوم على حقوق العمال.

العمل وتقديم التنازلات.

أين أموال العمال؟

عدا عن التسامح والتفريط بأموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعدم متابعة ديونها المستحقة على القطاعين العام والخاص، والتي تتجاوز 40 مليار ليرة سورية منذ سنوات وإلى اليوم لم يتم تحصيلها، وقيم تلك الديون باتت غير ذات فائدة إذا ما سدّدت اليوم بسبب تراجع قيمة العملة وانهار سعر الصرف، كل هذا وضع المؤسسة في وضع حرج، وباتت على حافة الإفلاس نتيجة الاستهتار بأموال المؤسسة.

حرمان العمال

من حقوقهم الدستورية

لا ننسى تجريد الطبقة العاملة من ممارسة حقوقها الدستورية، وحجب مواد الدستور التي تنص على حقوق الطبقة العاملة في العدالة الاجتماعية واستقلالية النقابات والتعددية السياسية التي نصت عليها المادة الثامنة الجديدة، والتي من المفترض أن تضمن عدم السيطرة الحزبية على نقابات

الأزمة السورية عبر الهجوم على حقوق الطبقة العاملة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: جاء إصدار قانون العمل رقم 17 لعام 2010 والذي سمح بالتسريح التعسفي، مما تسبب في تسريح مئات الآلاف من العمال، وأعطى رب العمل حرية واسعة في تنظيم عقد العمل، وأبعد الرقابة القضائية المسبقة على علاقة العمل، مخضعا إياها لمبدأ الحرية التعاقدية.

ناهيك عن تجميد عمل اللجنة الوطنية للأجور وعدم دعوتها للاجتماع، رغم مرور أحد عشر عاماً على صدور قانون العمل، والذي نص على تشكيلها لدراسة الحد الأدنى للأجور، ورغم تدهور الأجور بسبب ارتفاع سعر الصرف وانخفاض القوى الشرائية للأجور والرواتب.

وبقاء المحكمة العمالية معلقة لغاية عام 2013 بعد مرور 3 سنوات على إدارة قانون العمل ورغم انطلاقها هذه إلا أنها تمتاز بالمماطلة في الفصل في القضايا المعروضة عليها، وهي ما دفعت العمال إلى الابتعاد عنها، ومحاولة تحصيل جزء يسير من حقوقهم عبر التفاهم مع أرباب

يمر عيد العمال هذه السنة على العمال والطبقة العاملة في أسوأ حالة وصلت إليها نتيجة السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005 والتي شنت هجوماً شرساً على أصحاب الأجور اقتصادياً وقانونياً وسياسياً حين حرمتهم من المشاركة الديمقراطية في انتخاب ممثليهم الحقيقيين في منظمات العمل، وحرمتهم من استخدام الأساليب الدستورية في الدفاع عن حقوقهم، وأولها: حق الإضراب.

عيد العمال والشعارات الطنّانة

بعيداً عن الخطب والشعارات والخطب، ماذا فعل أو ماذا قدم أصحاب هذه الشعارات للطبقة العاملة على مدى سنوات؟ نهب العمال بدأ قبل انفجار الأزمة واشتد بعدها الخطابات والشعارات الطنّانة- التي تطلقها منظمات العمل في كل عام دون اتخاذ أي إجراء حقيقي يوقف تدهور الأحوال المعيشية للعمال- تعكس حقيقة أن هؤلاء ليس لديهم ما يقدمونه للطبقة العاملة، وليس لديهم أي برنامج حقيقي ورؤية واضحة للنهوض بالطبقة العاملة، ولا يمتلكون أية إرادة في الدفاع عن العمال، وليس لديهم سوى بعض الكلمات المعسولة والتي لا تسمن ولا تغني من جوع، وتحمل المؤامرة الكونية والخارج وزر الأحوال السيئة للعمال، دون الإشارة طبعاً إلى دور قوى الفساد في الداخل، وتماهيها مع الخارج وعقوباته لفرض الحصار والتجويج على الشعب، والتي مهدت عبر سياساتها قبل عام 2011 لانفجار

بصراحة

محمد عادل اللحام



1 أيار..

العمال سيحطمون كل المتاريس

الحركة العمالية والنقابية عالمياً منقسمة بين اتجاهين، وهذا كان نتاج توازن القوى الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية حيث تمكنت قوى رأس المال من دعم ذلك الاتحاد المسمى الاتحاد الدولي للنقابات «الاتحاد الحر» وأد دعاهم الأساسيين هو «الهستروت الإسرائيلي» الأمر الذي أدى إلى استمالة الكثير من الاتحادات النقابية خاصة في أوروبا، والتوافق مع قوى رأس المال بضبط الحركة العمالية وتحديد أشكال مقاومتها وحراكها من أجل زيادة وخاصةً عندما تكون المعركة من أجل زيادة الأجور حيث تجري المساومات والاتفاقات التي تنقص من حقوق العمال في مطالبهم. تعمق الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد في منتصف السبعينيات حيث تركز أعلى للثروة وللنهب الواقع على الطبقة العاملة ليس في المراكز الإمبريالية فحسب بل في الأطراف القريبة والبعيدة عن تلك المراكز ومنها منطقتنا أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في نسب البطالة في دول المركز الرأسمالي الإمبريالي والأطراف التي تأثرت بانفجار الأزمة وترتبت عليها التزامات مالية كبيرة كان انعكاسها على حقوق الطبقة العاملة واضحاً في مستوى معيشتها ورفاهيتها «مرحلة الرفاه الاجتماعي» التي كانت تقدم لها كرشوة مؤقتة.

والسؤال المفترض: هل بقيت الطبقة العاملة أسيرة لتلك الموازين التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية؟

لقد تمكنت الحركة العمالية من كسر وتحطيم الحواجز والمتاريس التي بنتها القوى الرأسمالية لمنع حراكها والدفاع عن حقوقها المختلفة وكونت أدواتها التنظيمية التي تساعدها على المواجهة، ومنها نقاباتها المستقلة التي تقود المواجهة السافرة وخاصة مع تطورات جائحة كورونا التي جعلت العمال والعاملين بأجر أكثر بؤساً وقربتهم من حافة الجوع بخطوات سريعة. أخذت النقابات في المراكز الإمبريالية تنظم صفوفها وتستعيد دورها في معركتها التي قد تطول مع أعدائها الطبقيين انطلاقاً من رؤيتها في تغيير موازين القوى الدولي وانفتاح الأفق أمام الحركة الشعبية ومنها الطبقة العاملة.

الأول من أيار لهذا العام في بلادنا مختلف، فقد تم الاحتفال به على موائد الإفطار لبعض العمال والنقابيين حيث جرى إشباعهم بالوعود الكثيرة وما على العمال المدعويين سوى التحلي بالصمود أكثر وشد الأزرمة على البطون لأن غير هذا السلوك كالمطالبة بأجور عادلة والمطالبة بتشغيل المعامل وضرب قوى الفساد والنهب الكبيرين، ودفاعهم عن حقوقهم المشروعة كما نص عليها الدستور سيكون من الكبار التي لا تغتفر.

عوامل كثيرة تتداخل في جعل الحركة العمالية تبدو ساكنة ولكن الواقع المتغير في مستوى معيشتها وحقوقها الأخرى نحو الأسوأ يجعلها كالمرجل الذي يغلي لتصل درجة غليانه حد الانفجار.

بيان حزب الإرادة الشعبية في عيد العمال العالمي

والحريات النقابية والديمقراطية التي هي مفتاح انتزاع حقوقكم. أيها العمال لنناضل من أجل: زيادة الأجور زيادة حقيقية تؤمن كرامتنا ومستوى معيشتنا. رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار. فتح سقف الأجور والرواتب. حق الإضراب من أجل الدفاع عن مصالحنا، وهو حق دستوري. تفعيل الحق الدستوري باستقلالية حركتنا النقابية، وتعزيز دورها وفعاليتها بمواجهة ناهيبنا. إلى الأمام معاً أيها العاملات وأيها العمال من أجل توزيع عادل للثروة ومن أجل أعق عدالة اجتماعية.

دمشق/1 أيار/2021
حزب الإرادة الشعبية

تحقيق الربح الأعلى، ولو كان على حساب حياة الملايين من البشر الذين وصلوا إلى حافة الجوع والتشرد والعوز. أيها العاملات ويا أيها العمال أنتم منتجو الثروة التي تتمتع بها قوى الرأسمال وقوى الفساد الكبير، ولكنكم محرومون منها بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنحاز كلياً لتلك القوى على حساب مصالحكم وحقوقكم ومستوى معيشتكم التي تسير نحو التدهور، وأيضاً بسبب انعدام الحريات النقابية والسياسية التي تمنعكم من الدفاع عن مصالحكم، وفي مقدمتها: أجور عادلة تؤمن حاجاتكم ومستلزمات حياتكم الكريمة.

إن الحل الحقيقي لحصولكم على حقوقكم هو الحل السياسي الذي يعيقه المتشددون في الطرفين، حيث يتيح الحل السياسي القائم على أساس القرار 2254 إمكانية النضال من أجل العدالة الاجتماعية، ويعزز الحريات السياسية



إلى كل العاملين بسواعدهم وأدمغتهم إلى الواقفين على حافة الجوع والفقر يأتي الأول من أيار لهذا العام وجائحة كورونا تعم العالم وتكشف مجدداً عن وحشية النظام الرأسمالي في التعامل مع حقوق العمال والفقراء، فهذا النظام ليس لديه أي هم سوى

الأول من أيار والطبقة العاملة



للعمل والضمان الاجتماعي والأجر المناسب وغيرها، إلا أن حجم هذه المكاسب والحقوق بدأ بالتراجع في العقود الثلاثة الماضية، بسبب تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة من خلال التشريعات القانونية المختلفة، من قوانين عمل وقوانين الاستثمار، مما زاد في معدلات البطالة والتهميش وصولاً إلى انفجار الأزمة.

الاحتفال بهذا اليوم ليس مجرد تظاهرة بروتوكولية نتحدث فيها عبر الميكروفونات في مهرجانات خطابية عن مكانة العمال وإنجازاتهم في الوقت الذي تعاني فيه الطبقة العاملة في ساحات الوطن ظروفاً تعسفية لا تحترم فيها إنسانية العامل وحقه في العيش بكرامة، من خلال فرض الشروط القاسية على العمال كالأجور التي لا تتناسب بالمطلق مع مستوى المعيشة بسبب الغلاء والفساد المستشري في البلاد.

للتحقيق، من خلال الاعتماد على سياسات تلبي المصالح العمالية، وتقوم على الحوار والديمقراطية والتمسك بالحزم والثابت بوحدة الحركة العمالية والنقابية.

في معظم دول العالم يقوم العمال احتفاءً بالأول من أيار بالمظاهرات والاعتصام والإضرابات رافعين الأعلام الحمراء التي ترمز للحركة العمالية، وإشارة إلى مطالبة العمال بالعدالة الاجتماعية، وهي أيضاً رمز لوحدة وتضامن العمال على الصعيد العالمي. لقد أدرك العمال أن اتحادهم ونضالهم ضد الاستغلال من خلال الإضرابات والاعتصام والمظاهرات والاحتجاجات المختلفة الأخرى، هو الطريق الوحيد لتحسين شروط وظروف عملهم ومعيشتهم وحقوقهم الديمقراطية. لقد حققت الطبقة العاملة السورية من خلال تنظيمها النقابي في خمسينيات القرن الماضي مكاسب وحقوق هامة، من تثبيت الساعات الثمانية

عمل يلبى مصالح وطموحات الطبقة العاملة من أجر عادل وحقوق تشريعية وديمقراطية تتضمن حقها المشروع في الإضراب والاعتصام والتظاهر من أجل حقوقها، وتأمين مستلزمات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية.

قوى النهب والفساد

إن الخروج من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وأثارها على الطبقة العاملة، مرهون ومرتبطة بالتخلص من السياسات الفاشلة من قبل الحكومات المتعاقبة المعمول فيها، ووضع أولويات وبرامج مستمدة من احتياجات الناس والفئات الشعبية والطبقة العاملة. وليس من مصالح قوى النهب والفساد المتوحشة، وذلك بمشاركة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة بشكل متوازن وحقوقي، وذلك بما يتطلبه التحول والتغيير الشامل والجذري المنشود والقابل

مسبوقة من تسارع النهب لمقدرات وإمكانات وثروات البلاد والشعب، وتخريب الزراعة وعرقلة إعادة تشغيل الصناعة لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص. ومنعها من التطور والاستمرار إلا لذوي الحظوة، واستمرار السياسات الحكومية التي ساهمت في انفجار الأزمة والاستغلال المكثف للعمال، ونهب قوة عملهم من خلال تجميد الأجور، واستفحال الغلاء الذي أدى إلى زيادة الإفقار والبطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة وتآكل قيمة الأجور، مما جعل الوضع المعاشي للعمال يزداد سوءاً، في ظل إنكار حقهم في التعبير عن مطالبهم والدفاع عنها بالأشكال المشروعة من إضراب واعتصام، ونتيجة لهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفشل الإجراءات الحكومية، وتزايد مواقع قوى الفساد وآلية نهبها والاستحواذ على مقدرات المال العام وتبديدها، أصاب الإحباط الكثير من الفئات الشعبية بما فيهم العمال وفقدوا الأمل بالمستقبل، مما قد يدفع إلى تعريض الأمن الاجتماعي، وتماسك المجتمع إلى حافة الخطر.

تفعيل المنظمة النقابية

الطبقة العاملة اليوم تبحث عن تنظيمها النقابي رغم وجوده المتمثل بمقراته المختلفة في المحافظات ووجود مقره العام، إلا أن الطبقة العاملة لا تراه بسبب بعده عن قضاياها المختلفة، وقربه من مصالح السلطة التنفيذية وأصحاب العمل في الدولة وفي القطاع الخاص، ومن أجل تفعيل المنظمة النقابية لدورها، عليها تبني برنامج

الأول من أيار عيد العمال العالمي، يوم النضال والتضامن العمالي من أجل المصالح والحقوق الاجتماعية الاقتصادية النقابية والوطنية، وهو تخليد لذكرى واستمرار نضالات الطبقة العاملة وتضامن العمال العالمي، ويعود أصل هذا الاحتفال بالأول من أيار لآواخر القرن التاسع عشر عندما نظم العمال في شيكاغو إضراباً عاماً شارك فيه مئات آلاف العمال يطالبون بتحديد يوم العمل بثمان ساعات ضمن شعار ثمان ساعات عمل ثمان ساعات راحة ثمان ساعات نوم، وكان العمال يأخذون أجوراً زهيدة مقارنة بما ينتجون من قيمة زائدة، وقد حقق الإضراب نجاحاً كبيراً.

■ نبيك عكام

بدأ نشوء الطبقة العاملة في سورية مع انهيار الدولة العثمانية ودخول الرساميل من دولة الاحتلال الفرنسي إلى سورية بشكل متزايد في البنوك والكهرباء والمرافئ والخطوط الحديدية والريجي واستثمارات أخرى مختلفة. وأخذ الوعي الطبقي للطبقة العاملة وفهمها لترابط الاستغلال الطبقي والاضطهاد الاستعماري يتبلور بالتدريج مع نمو روحها النضالية، رغم أن نشأتها لم ترتبط بسقوط الإقطاعية وصعود البرجوازية كما حدث في البلدان الرأسمالية. وقد قام العمال بالعديد من الإضرابات والاعتصامات في مختلف أنحاء المدن التي كانوا يتواجدون فيها مما ساهم في زيادة وعي الطبقة العاملة الناشئة.

تعثر الحل السياسي

والأول من أيار لهذا العام يختلف فيما يحيط به من ظروف ووقائع، ذلك كونه يأتي في ظل تعثر الحل السياسي للأزمة الوطنية التي عانت منها البلاد، منذ انفجارها عام 2011، وفي ظل أشكال غير

الطبقة العاملة



عمال رينو الغاضبون يواصلون إضرابهم

دخل عمال المعادن في إضراب لليوم الثالث منذ يوم 26 نيسان في مصنع رينو في غرب فرنسا، مطالبين الحكومة بوقف بيع حصتها في المصنع، ويذكر أن الحكومة تمتلك حصة 15% في شركة صناعة السيارات، وقد قدمت مساعدات مالية بمليارات اليورو خلال أزمة كوفيد 19، وقال ممثل الاتحاد العام لنقابات العمال «ما زلنا نطالب بإجراء محادثات مع الدولة ورينو» وقال: لم يكن هناك أي تقدم، نحن في طريق مسدود، لذلك سنواصل الإضراب». ويتهم المضربون شركة رينو بتعهد الكثير من عملياتها من الحديد الزهر إلى عدة دول بحجة تخفيض التكاليف، مثل: تركيا والبرتغال وإسبانيا، مما يحرم أكثر من 350 عاملاً مواقع عملهم.



إضراب عمالي بميناء نطف يهدد تدفق خام برنت

أعلنت نقابات وعمال النطف في بريطانيا: أنه سيدخل عمال تحميلات خام برنت في بحر الشمال البريطاني في منتصف شهر أيار في إضراب عام، إذا لم يتم التوصل لاتفاق بين اتحاد العمال ومجلس إدارة جزر شتلاند الذين يعملون لديها خلال المفاوضات الجارية بينهما، وقال مسؤول أكبر اتحاد عمالي في بريطانيا: «نأمل في التوصل إلى قرار دون تحرك بالإضراب، لكن إذا احتجنا للقيام بتحرك، فسيكون له تأثير كبير على ميناء سولوم فو البريطاني. وتطالب النقابات بتحسين أوضاع العمال المعيشية من خلال زيادة أجورهم، وتحسين ظروف عملهم المهنية والقانونية. وقال «عمالنا على القاطرات يجلبون الناقلات إلى الميناء، وبدونهم لن تتمكن الناقلات من التحميل أو التفريغ».



الصحفيون والبحارة يدعون إلى الإضراب في عيد العمال

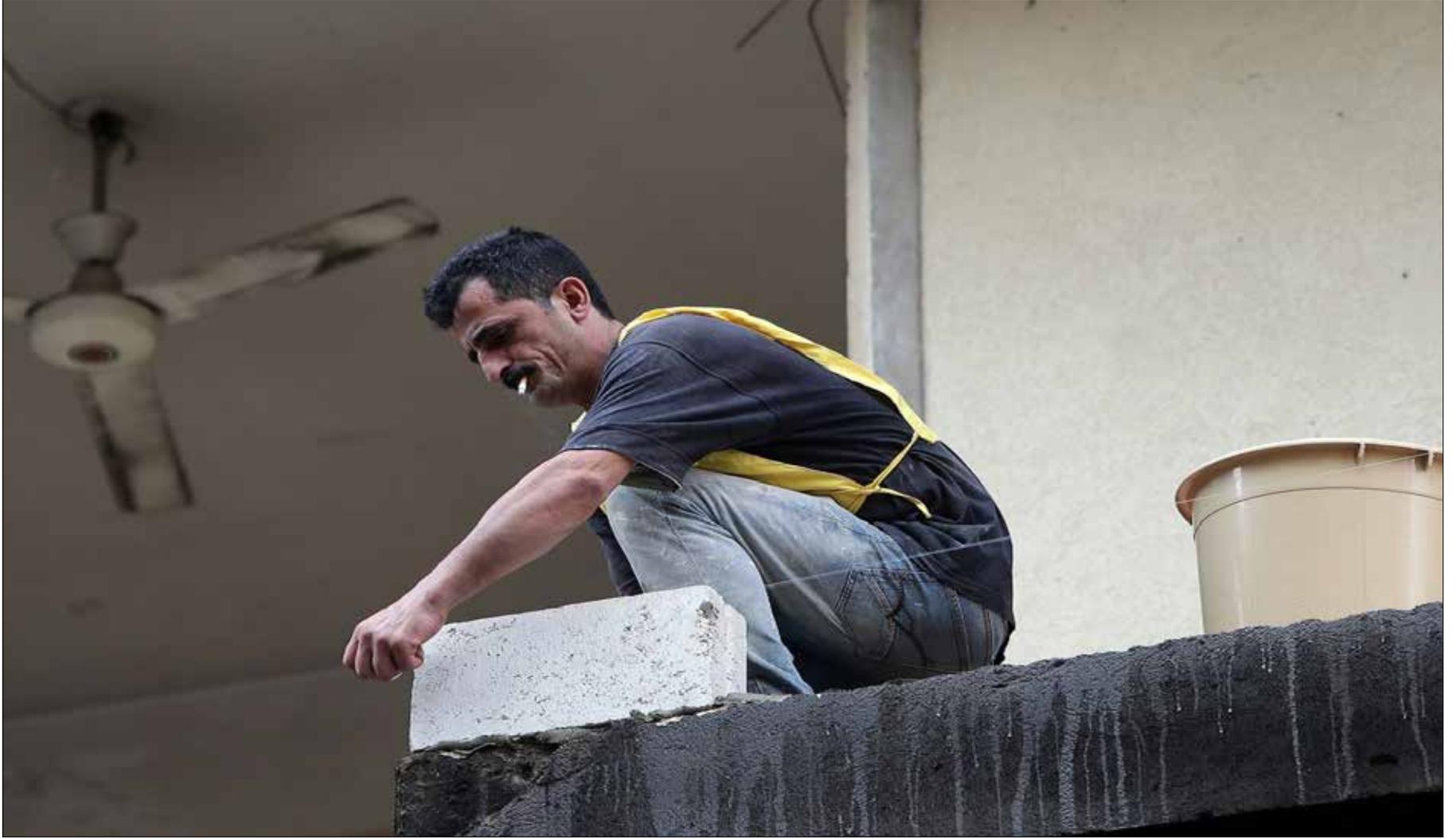
أعلنت النقابات التي تمثل الصحفيين والبحارة اليونانيين عن القيام بإضرابات الأسبوع المقبل احتفالاً بعيد العمال العالمي، هذا وقد تم تأجيل الدخول في الإضراب بسبب مصادفة الأول من أيار بيوم عيد الفصح إلى يوم الثلاثاء، 4 أيار حيث سيتحرك الصحفيون في وسائل الإعلام المطبوعة والرقمية أماكن عملهم، إلى جانب عمال آخرين في معظم القطاع الخاص وكافة إدارته العامة. بينما سيدخل البحارة في الإضراب بدءاً من صباح يوم الخميس، 6 أيار، بحسب ما قالت نقابة البحارة. وتدعو النقابات إلى سن تشريع يحمي اتفاقيات العمل الجماعية المقررة في الشرائح الدولية ومنظمة العمل الدولية.



عمال قطاع التربة في الجزائر يواصلون «إضراب الكرامة»

تجمع العاملون في قطاع التربة بمختلف المراحل من إداريين وأساتذة، في وقفة احتجاجية حاشدة، مؤكداً على مطالبهم وقال المحتجون: إن مطالبهم غير قابلة للتفاوض وذلك بدعوة من النقابات، ويعتبر هذا الإضراب خطوة تصعيدية، حيث شمل كافة المراحل التعليمية في البلاد تحت شعار إضراب الكرامة، وذلك احتجاجاً على ضعف القدرة الشرائية للعاملين نتيجة الغلاء، وطلبوا بزيادة الأجور ورفع الحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى العديد من المطالب المهنية الخاصة بالمنح ونظام التقاعد والترقيات والتعيين والرواتب المتأخرة بالنسبة للمتقاعدين، وإدراج مهنة التعليم ضمن جدول المهن الشاقة، وتأمين السكن للعاملين في هذا القطاع، وطلبوا بسن قوانين تحمي المربي، هذا وقد شمل الإضراب معظم المدن الجزائرية.

من تاريخ نقابات عمال البناء في حلب /1/



تحدث الرفيق محمود نصري أبو غسان لقاسيون عن ذكرياته النقابية منذ العام 1955 في نقابة المزرقيين ونقابة عمال البناء في حلب:

■ مراسم قاسيون

تأسيس نقابة المزرقيين

تأسست نقابة المزرقيين في حلب عام 1948، لكنها كانت محلولة بسبب عدم نشاطها، وفي عام 1955 نتيجة الظلم الذي كنا نعانيه وخصوصاً أن عدد ساعات العمل كان 12 ساعة يومياً، قررنا تجديد النقابة.

فظروف العمل الصعبة دفعتنا لتجديدها، ولم تكن منتسبين للنقابة، فبحثنا عن رئيس النقابة صبحي حريري، وجمعنا عدداً من العمال 60-70 عاملاً وشكلنا انتسابات قديمة، وكانت هذه الخطوة الأولى التي أنجزناها.

سالنا ما هي الخطوات اللاحقة، وتوجهنا إلى مديرية العمل وقمنا بالإجراءات الروتينية لإجراء الانتخابات، وجرّدنا الأسماء القديمة والجديدة التي نسبناها نحن، وتوجهنا إلى منازل العمال وشرحنا لهم، ودعونا الجميع للانتخابات التي حددت بعد 20 يوماً.

كنا 3 أشخاص أنا ومحمد نصري «أخي» وعبد الرزاق رابعة «عبد الرزاق الصالح» تحددت الانتخابات في مقهى الدواليبي جانب المتحف، وأقيمت الانتخابات بوقتها، كانت نزيهة، ولم يكن الترشيح مثل الآن بشروط، بل كان يطلب من العمال من يريد ترشيح نفسه فليرفع يده ويسجل اسمه على لوح، وبعد ذلك تعطى الأوراق للعمال، وكل منهم ينتخب من يريد.

فزنا نحن، وكنا 9 مرشحين، بأكثرية الأصوات، وأنا أخذت ما يقارب 250 صوتاً.

مكتب نقابة المزرقيين

جاء موعد توزيع المهام في مكتب النقابة

بعد الانتخابات، عبد الرزاق كان شيوياً وأنا أيضاً في الحزب الشيوعي، لكن لا يعرفني أحد بعد، وكان التنافس بيني وبين عبد الرزاق على رئاسة النقابة. عند التصويت كنا 8 أشخاص مجتمعين من مكتب النقابة، وحصلت أنا على 4 أصوات وعبد الرزاق على 4، فبعثنا شخصاً من كل 4 إلى العضو الغائب من أجل أن يصوت، صوت الغائب لي «محمود نصري» وأصبحت رئيساً للنقابة، وأنا لا أعلم بالعمل النقابي.

قمنا بتأمين طاولة ووضعناها في إحدى غرف مكاتب النقابات، حيث كل غرفة تحوي 3 أو 4 نقابات، في مقر اتحاد النقابات في جادة الخندق، عوجة الكيالي.

بدأت القوى السياسية في النقابات بالتقرب مني، والشيوعيون أيقنوا أن النقابة لهم، ويجب عليهم تعليمهم «للنقابة» وتيسير عملهم. وبدأنا بالعمل والاشتراكات وغيرها، وكان معنا شرطي من البلدية نتجول على الورشات ونصرف العمال على الساعة الرابعة ظهراً إجباراً، سواء أراد رب العمل أم لا، وفي بعض الأحيان كنا نصادر العدة الموجودة في الورشة. وفي سنوات 1958-1959 استقر وضع ظروف العمل، وكانت نسبة جيدة من العمال تعمل 8 ساعات في اليوم.

الانتخابات النقابية

خلال هذه الفترة جرت عمليتان انتخابيتان «1955-1959». وكان نفوذ الشيوعيين عالياً. وفي عام 1959 بدأت الاعتقالات، وفي وقتها كان آخر عمل في النقابة.

في العام 1963 جرى حل كامل النقابات العمالية، كما تم دمج جديد لها، حيث دمجت

نقابة المزرقيين مع نقابات صب البلاط وصب البيتون والموزاييك والدهان والبناء والنحت. وأصبحوا نقابة واحدة دون الأخذ برأي العمال، وصدر المرسوم 31/ للتنظيم النقابي. وفي العام 1964، أجروا عملية انتخاب للنقابات، وكان اسمي ضمن جدول الناخبين، أقدمت على الترشيح، لكن تم شطب اسمي من الترشيح وجدول الناخبين من قبل من كان يتزعم العمل النقابي، وكان من حزب البعث، ورغم اعتراضاتي تم رفضي، فقمنا بترشيح بعض رفاقنا وأصدقائنا.

جرت الانتخابات تحت ضغط كبير جداً على العمال، وكان شعارهم «بيضا، بيضا على المكشوف، حمرا ما بدنا نشوف» والحمرا هي قائمتنا. خرج الرفاق المرشحون وبقيت أنفاس داخل المقر وحيداً؛ أن هذا الضغط غير صحيح، وانتهت الانتخابات لصالحهم.

وفي العام 1965 خلال دورة انتخابية ثانية، وصل فيها انتهازيون وحرامية إلى النقابة، وأصبحت النقابة مصدر استنزاف لهم على حساب العمال، وبدأ نضالنا ضد مكتب النقابة. أحد رفاقنا جبران حلال /أبو سليمان/ آنذاك أوصلني إلى رئيس الاتحاد خالد الجندي، ونظمت زيارات أسبوعية له، وشرحت له مع بعض النقابيين «مثل أحمد نعال» عن وضع مكتب النقابة، في البداية أبدى تحفظه، ومن ثم بعد عدة لقاءات تأكد أن المعلومات صحيحة عن وضع النقابة. فأصدر قراراً بحل مكتب النقابة، وكلف لجنة من الاتحاد المهني بقيادة النقابة خلال فترة محدودة وإجراء انتخابات وتسيير الانتسابات والمالية.

وفي اليوم المحدد جاء وفد الاتحاد المهني، رئيس الاتحاد كان نجيب هلال من رفاقنا وهو من السويدياء، وكان حيادياً في الموقف الظاهر، فور وصول الوفد حاول المكتب المنحل رشوته، بينما نحن لم نترك الوفد للحظة وأمنا احتياجاته، وكانت علاقتنا

معه جيدة جداً، وبعد فترة من إقامة الوفد استأجرنا لهم منزلاً قريباً في حارة شعبية. كنا مجموعة من الرفاق نعمل من أجل العمال والتحضير للانتخابات والمتابعة مع الوفد «محمود صايغ، عدنان صباهي وأخوته، وأخوتي وشيوعيون آخرون» وتركنا أثراً طيباً عند الوفد.

خلال عملية التحضير للانتخابات، كان هناك احتفال مركزي للطبقة العاملة بمناسبة عيد العمال، طلبنا بوقتها اللقاء مع خالد بكداش، وخلال لقائنا سأل الرفيق من يقود العملية الانتخابية؟ فأشاروا إلي، وسأل عن الاستعداد، وأجبت أنه جيدة جداً، ومن ثم سأل عن التحالفات فقلت له لا، قال لي لا يجوز ولا تنغروا بقوتكم، الوضع ليس كالسابق.

بحثنا عن بعض الوجوه الشريفة في المهنة لإنشاء التحالفات. وكان لي الدور القيادي في التحضير للعملية الانتخابية. بدأت الانتخابات، وبعد ساعات كان الفوز من نصيبنا، خمسة رفاق وكنت أحدهم. وبعد نهاية الانتخابات تبينت أرجحية رأي الرفيق خالد.

أمين سر نقابة البناء

أصبحت أمين سر نقابة عمال البناء في حلب، وموسى رحمون رئيساً للنقابة، والأربعة الآخرون أصبحوا معنا في العمل النقابي خلال شهرين وأصبح موسى رحمون صديقاً للحزب.

جرت الانتخابات هذه عام 1966 في منتصفها، واستمرت في هذه المهمة حتى 1972-1973.

توفي رئيس النقابة موسى رحمون 1973 أو 1974، واتوا برئيس جديد وغيروا تركيب مكتب النقابة، وتحت الضغط تم استبدالي، وأصبحت محارباً، واستمرت عملية العمل في مكتب نقابة عمال البناء حتى عام 1980.

بحثنا عن بعض الوجوه الشريفة في المهنة وكان لي الدور القيادي في التحضير للعملية الانتخابية

دروس ال «لا انسحاب» الأمريكي



2000». وذكرت صحيفة الجارديان أنه «في عام 2007 كان لدى أفغانستان مخدرات تنمو في الأراضي أكثر من كولومبيا وبوليفيا وبيرو مجتمعة» أي: بعد ست سنوات من الاحتلال العسكري الأمريكي فقط.

في عام 2018، قدم ألفريد ماكوي إدانة دامغة للحرب الأمريكية في أفغانستان. وتساءل: كيف يمكن للقوة العظمى الوحيدة في العالم كما تدعي أن تقاوم باستمرار لأكثر من 16 عاماً، وأن تنتشر أكثر من 100,000 جندي في ذروة الصراع، وأن تضحي بحياة ما يقرب من 2300 جندي، وأن تنفق أكثر من تريليون دولار على العمليات العسكرية، وتصرف مبلغ قياسي قدره 100 مليار دولار على «بناء الدولة» والمساعدة في تمويل وتدريب جيش من 350,000 جندي فقط، وما تزال غير قادرة على تهدئة واحدة من أكثر دول العالم فقراً والنتيجة الوحيدة، أن الوجود الأمريكي لم يكن يتعلق ببناء الدولة أو الديمقراطية، بل بالهيروين وبعض المنافع الإستراتيجية كإريك مشاريع الربط الروسية الصينية، حيث ارتفع إنتاج الأفيون من حوالي 180 طن في عام 2001 إلى أكثر من 3000 طن في السنة بعد الغزو، وإلى أكثر من 8000 طن بحلول عام 2007.

ووفقاً للخبير الاقتصادي والمؤرخ الكندي ميشيل تشوسودوفسكي: «بعد غزو 2001 مباشرة، عادت أسواق الأفيون إلى الانتعاش. وارتفعت أسعار الأفيون. وبحلول أوائل عام 2002، كان السعر المحلي للأفيون في أفغانستان «بالدولار/ كيلوغرام» أعلى بعشر مرات تقريباً مما كان عليه في عام 2000». وذكرت صحيفة الجارديان أنه «في عام 2007 كان لدى أفغانستان مخدرات تنمو في الأراضي أكثر من كولومبيا وبوليفيا وبيرو مجتمعة» أي: بعد ست سنوات من الاحتلال العسكري الأمريكي فقط.

دولار من العقود الحكومية لتدريب الجيش الأفغاني، وإدارة القواعد العسكرية في أفغانستان. وكانت إحدى المهام المعلقة لها ولغيرها من أفراد المرتزقة الأمريكيين في أفغانستان «الإشراف» على تدمير حقول الخشخاش الأفغانية التي تزود ما يقدر بنحو 93% من الهيروين العالمي. ومع ذلك، فإن الأدلة الواضحة هي أن الأفيون وتوزيعه العالمي كانا حصة رئيسية لوكالة الاستخبارات المركزية والجيش الأمريكي، الذي ضمن النقل الجوي الآمن عبر القواعد الجوية في قيرغيزستان وكذلك أفغانستان إلى أسواق الهيروين الغربية.

الإنجازات الأمريكية الفعلية في أفغانستان

عندما احتلت الولايات المتحدة أفغانستان لأول مرة، مدعية «الانتقام من دور طالبان في مساعدة أسامة بن لادن في هجمات 11 أيلول»، أدت سياسة صارمة لمكافحة الأفيون انتهجها طالبان في ذلك الحين إلى خفض المحاصيل إلى الصفر تقريباً. وبحلول تشرين الأول 2001، أي: قبل الغزو الأمريكي مباشرة، أقرت الأمم المتحدة بأن حركة طالبان خفضت إنتاج الأفيون في أفغانستان من 3300 طن في عام 2000 إلى 185 طن في عام 2001.

ووفقاً للخبير الاقتصادي والمؤرخ الكندي ميشيل تشوسودوفسكي: «بعد غزو 2001 مباشرة، عادت أسواق الأفيون إلى الانتعاش. وارتفعت أسعار الأفيون. وبحلول أوائل عام 2002، كان السعر المحلي للأفيون في أفغانستان «بالدولار/ كيلوغرام» أعلى بعشر مرات تقريباً مما كان عليه في عام 2000».

بعد غزو 2001 مباشرة عادت أسواق الأفيون إلى الانتعاش وارتفعت أسعار الأفيون. وبحلول أوائل عام 2002 كان السعر المحلي للأفيون في أفغانستان أعلى بعشر مرات تقريباً مما كان عليه في عام 2000

أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، عن موعد لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في 11 أيلول 2021، وذلك حسب زعمها لسبب رمزي يتعلّق بمرور عقدين من هجمات 11 أيلول التي مهدت الطريق لسلسلة تدخلات أمريكية خارجية، بيد أن البنتاغون والبيت الأبيض لا يقولان شيئاً عن أحد الأسباب الرئيسية لمماثلة واشنطن بالانسحاب من أفغانستان منذ مقتل الموظف المتقاعد سابقاً مع وكالة المخابرات المركزية، أسامة بن لادن.

الاستخبارات الأمريكية بتجنب الرقابة الجادة من جانب الكونغرس. وعادة ما يكون هؤلاء من قدامى المحاربين في القوات الخاصة، الذين يكسبون أكثر بكثير كمتقاعدين أميين خاصين أو مرتزقة، وأعمالهم ببساطة لا تكون خاضعة للمساءلة تقريباً. وبهذا الصدد، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» نقلاً عن مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين، أن واشنطن «ستعتمد على الأرجح على مزيج غامض من قوات العمليات الخاصة السرية ومتقاعدي البنتاغون وعملاء الاستخبارات السرية» للقيام بعمليات داخل أفغانستان.

في موازاة ذلك، فإن الحكومة الأفغانية الحالية بقيادة أشرف غني، حالها حال حكومة حامد كرزاي، هي من صنع الولايات المتحدة، وسيفي غني وكيلاً لواشنطن التي ستتمول جيشه بحوالي 4 مليارات دولار سنوياً. لماذا؟ الجانب الذي يغفله كثيرون لدى الحديث عن الانسحاب هو تجارة المخدرات، وتحديدًا الهيروين.

DynCorp: واحدة من النماذج هي واحدة من أكبر الشركات الأمنية الأمريكية في أفغانستان. وحتى عام 2019، حصلت الشركة على أكثر من 7 مليارات

إعداد: سعد خطار

ماطلت الولايات المتحدة ومددت مهلة الانسحاب من 1 أيار الجاري، إلى 11 أيلول المقبل، ومن الواضح أن الحجة التي ساقها بعض الديمقراطيين في الولايات المتحدة بأن الانسحاب الكامل سيخضع حقوق المرأة الأفغانية للخطر - نظراً لثقافة طالبان المتمثلة في كراهية النساء - ليس سوى زعم وذريعة لتغطية السبب الحقيقي وراء هذه المماثلة.

دور المرتزقة الخاصة؟

يبدو أن ما يخطط له فريق بايدن هو وجود عسكري أمريكي «خاص». حيث تؤكد التقارير أن أكثر من 18 ألف متقاعد مع البنتاغون ما زالوا في أفغانستان، بينما لا يتجاوز عدد القوات الرسمية 2500 جندي. وسيسحب بايدن هذه المجموعة الأصغر من الجنود، بينما سيترك وراء القوات الخاصة الأمريكية والمرتزقة وعملاء الاستخبارات، ما يعني محاولة خصخصة الحرب وتقليصها وليس إنهاؤها، حيث هناك الآن سبعة متقاعدين عسكريين خاصين في أفغانستان مقابل كل جندي أمريكي نظامي. يسمح استخدام المتقاعدين العسكريين الخاصين للبنتاغون ووكالات

أكثر من 18 ألف متقاعد مع البنتاغون ما زالوا في أفغانستان بينما لا يتجاوز عدد القوات الرسمية 2500 جندي

«عودة» داعش والسياسة الأمريكية في سورية



الهجوم، وقبل يومين، أفادت إحدى وسائل الإعلام أنه وفقاً لـ «محللين أمنيين» في الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يرتكب داعش المزيد من الهجمات في الأسابيع المقبلة وطوال الصيف.

بعض الأهداف والأسباب الممكنة

بناءً على ما سبق، وعلى قراءة المشهد على مدار السنوات القليلة الماضية، فإن وجود داعش و«تجدده الدوري» هو أمر يمكن لبعض الأطراف استخدامه لتحقيق عدة أهداف، سواء كانت تلك الأطراف مسؤولة

عن «الانبعاثات الجديدة» لداعش أم لا... إن نشاط داعش المتزايد والمستمر إلى حد ما.. هو ذريعة «مشروعة» و«مقنعة» في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة لمواصلة «محاكمة داعش» لفترة ما، طالما أن مستوى النشاط عند أو أعلى من عتبة معينة. هذا الوجود الظاهر المستمر لداعش ونشاطه ربما يحقق على الأقل الأهداف الرئيسية التالية:

أولاً: استمرار الضغط الأمريكي على عدة جهات في الشمال الشرقي السوري، بما في ذلك جهات متناقضة فيما بينها، وهو ما سيحقق في حد ذاته بعض الأشياء، بما في ذلك إعاقة وتخفيف قدرة هذه الأطراف على الابتعاد عن الولايات المتحدة، خاصة مع الارتفاع التدريجي للوزن الروسي في تلك المنطقة.

ثانياً: وهو ما يمكن أن نرى ملامحه إلى حد ما في النقطة السابقة، وهو أن نشاط داعش سيوفر ذريعة للولايات المتحدة للبقاء في سورية والمنطقة بشكل عام، وليس خافياً أن هناك تيارين على الأقل، مختلفي المواقف، ضمن النخبة الحاكمة الأمريكية، من

أواخر عام 2020 حتى الآن في منتصف كانون الأول 2020 وردت أنباء عن انخفاض معدل هجمات داعش في سورية. ومع ذلك، بعد أقل من أسبوعين وقبل نهاية العام، كانت هناك بضع هجمات لتنظيم الدولة الإسلامية، أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا. وقد تم تداول أخبار عن تحركات أخرى في الأيام القليلة الأولى من شهر كانون الثاني 2021. وشهدت الأسابيع الأخيرة ارتفاعاً في نشاط التنظيم في سورية مرة أخرى، ومرة أخرى شهدت عملياته تغطية إعلامية مكثفة.

بينما يواصل المسؤولون الأمريكيون الإعلان من حين لآخر أن الولايات المتحدة ستعيد قواتها من سورية، وستخرج من «الحروب اللا منتهية»، فإن الإجراءات الفعلية تتحدث بشكل مختلف. قبل يومين فقط، تلقت وحدة من الحرس الوطني في فيرجينيا أمراً بالتعبئة ضمن عملية «العزم الصلب» (أي: من المفترض أن يتم نقلها إلى سورية أو العراق)، مع إطار زمني لنشرها في وقت ما في الخريف. هذا الخبر بالكاد تجاوز وسائل الإعلام المحلية في فرجينيا، ولكن يبدو أنه تحرك للقوات في الاتجاه المعاكس لذلك الذي أعلنته الولايات المتحدة أو وعد به قادتها...

أشار المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسن، إلى النشاط المتصاعد الأخير خلال إحاطته الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن في 28 نيسان، حيث ذكر أن تنظيم داعش «استمر في تصعيد نطاق ومدى الهجمات في المناطق الوسطى، وفي شمال شرق سورية» في إحدى الحالات، ورد أن خلايا اختطفت عشرات المدنيين من ريف حماة. تناولت عدة وسائل إعلام غربية هذا

منذ أكثر من عامين، أعلنت الولايات المتحدة هزيمة داعش في سورية، ثم في تشرين الأول 2019، قيل: إن زعيم داعش أبي بكر البغدادي قد قتل خلال عملية أمريكية خاصة في إدلب. منذ ذلك الحين، ومن وقت لآخر، تتناقل وسائل الإعلام بعض أنشطة تنظيم داعش التي تظهر ضمن وتيرة تتكرر بما يكفي لمنع نسيان داعش تماماً، وبما يكفي لإبقائها «على الخريطة».

لم يتوقف اتساع داعش إلا بعد عدة أشهر من انخراط القوات الروسية المباشر في القتال ضد داعش في أيلول 2015. واستمر الخط البياني لداعش هابطاً منذ أواسط 2016 حتى انتهت أية سيطرة جغرافية له مطلع 2019. منذ نهاية 2018 وحتى أواخر آذار 2019، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أكثر من 15 مناسبة، أنه قد تمت هزيمة داعش، بل وزعم في بعض الأحيان أن جميع المناطق الخاضعة لسيطرة داعش قد تم تحريرها بنسبة 100%. وفي كل مرة، كان على البنتاغون التخفيف من حدة الموقف، من خلال إصدار بيان تصحيحي مفاده أن الحملة ضد داعش لم تنته بعد، وأن داعش لا يزال يمثل تهديداً. ومع ذلك، كان من الواضح أن العمليات العسكرية ضد داعش في سورية قد انخفضت بشكل كبير. ولكن أياً من هذه الأمور، وخاصة انتهاء السيطرة الجغرافية لداعش، لم تغير من السياسات المعلنة للولايات المتحدة تجاه سورية، حيث وجد السياسة الأمريكية «فتوى» تسمح ببقائهم عسكرياً عبر اختراع مصطلح «الهزيمة الدائمة» لداعش Enduring Defeat، والذي يمكن أن نعرفه بالشكل التالي: «نحن، الأمريكيين، نعمل من أجل الهزيمة الدائمة لداعش. والهزيمة الدائمة لداعش تتحقق حين نقرر أنها تحققت!»



لم يتوقف اتساع داعش إلا بعد عدة أشهر من انخراط القوات الروسية المباشر في القتال ضد داعش في أيلول 2015. واستمر الخط البياني لداعش هابطاً منذ أواسط 2016 حتى انتهت أية سيطرة جغرافية له مطلع 2019. منذ نهاية 2018 وحتى أواخر آذار 2019، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أكثر من 15 مناسبة، أنه قد تمت هزيمة داعش، بل وزعم في بعض الأحيان أن جميع المناطق الخاضعة لسيطرة داعش قد تم تحريرها بنسبة 100%. وفي كل مرة، كان على البنتاغون التخفيف من حدة الموقف، من خلال إصدار بيان تصحيحي مفاده أن الحملة ضد داعش لم تنته بعد، وأن داعش لا يزال يمثل تهديداً. ومع ذلك، كان من الواضح أن العمليات العسكرية ضد داعش في سورية قد انخفضت بشكل كبير. ولكن أياً من هذه الأمور، وخاصة انتهاء السيطرة الجغرافية لداعش، لم تغير من السياسات المعلنة للولايات المتحدة تجاه سورية، حيث وجد السياسة الأمريكية «فتوى» تسمح ببقائهم عسكرياً عبر اختراع مصطلح «الهزيمة الدائمة» لداعش Enduring Defeat، والذي يمكن أن نعرفه بالشكل التالي: «نحن، الأمريكيين، نعمل من أجل الهزيمة الدائمة لداعش. والهزيمة الدائمة لداعش تتحقق حين نقرر أنها تحققت!»

ريم عيسى

مع ذلك، فمنذ أواخر العام الماضي، ارتفع عدد التقارير التي تتحدث عن عمليات إرهابية تقوم بها داعش، وبات تكرار تلك العمليات أكثر وضوحاً مجدداً، بعد فترة من «السبات» بين بدايات 2019 ونهايات 2020. وبغض النظر عن مدى صحة حجم هذا النشاط أو من يقف وراءه حقاً، فهناك العديد من الأشياء التي يمكن أن يحققها بمجرد دورانه كخبر في الأقبية الإعلامية، وكلها تقريباً تخدم مصالح أولئك الذين يعملون بلا كلل لتعميق الأزمة وجعل الخروج منها أشد صعوبة...

مراجعة سريعة

تم تشكيل «التحالف الدولي لهزيمة داعش» في أيلول 2014، ووصل عدد أعضائه إلى 83 عضواً، بقيادة الولايات المتحدة. في تشرين الأول 2014، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية قوة المهام المشتركة المسماة - عملية العزم الصلب (CJTF-OIR)، لإضفاء الطابع الرسمي على العمليات العسكرية ضد داعش، وشنت أول غارة جوية لها على داعش في سورية في 23 أيلول 2014. خلال عام بعد الغارة الأمريكية الأولى وما تلاها من غارات للتحالف، كان الاتجاه الوحيد الثابت، هو أن سيطرة داعش كانت تتوسع بشكل هائل وسريع وبكل الاتجاهات في كل

لتحويل تقسيم الأمر الواقع من حالة مؤقتة إلى دائمة... ولكن احتمال الانتقال نحو الحل السياسي في أية لحظة يبقى قائماً ما دامت المعارك متوقفة... ولذا ينبغي منع ذلك من وجهة نظر أعداء الحل، وعلى رأسهم الأميركيين، بإعادة إحياء مرحلة المعارك، أو الإحياء بأنها عادت إلى الحياة... وطالما أن «المعركة مستمرة»، فتلك أداة مهمة بيد الفاسدين الكبار والمتشدد الذين لا يريدون أي تغيير، ولطالما استخدموا مسألة محاربة الإرهاب ذريعة لاستمرار نهب وقمع السوريين وتعطيل العملية السياسية.

معهد واشنطن وموقع مركز الأزمات الدولية وغيرهما تقديم النصرة وزعيمها للعالم... رابعاً: عودة نشاط داعش وسيطة مهمة لإطالة أمد «الأمر الواقع». الفكرة باختصار هي التالية: مع إنهاء الوجود الجغرافي لداعش، والذي تلاه بعد فترة إنهاء كل أشكال المعارك الحامية في كل أنحاء سورية «تقريباً في أواسط 2019»، فإن جزءاً هاماً جداً من الأساس المادي لبدء الحل السياسي كان قد تم إرساؤه... ولكن عدم الذهاب باتجاه الحل، وتكريس تقسيم الأمر الواقع، كان يحتاج بالضبط إلى الاستفادة من «هدوء» مرحلة ما بعد المعارك، عبر استخدام الأدوات السياسية والاقتصادية بما في ذلك العقوبات



خلاصة

إذا كان الجانب الاستخباري هو الأعلى مسؤولية ونشاطاً في مسائل تحريك وتنظيمات من نمط داعش والنصرة، فإن ما لا يمكن تجاوزه هو حقيقة أن التردي الهائل والكارثي في الأوضاع المعيشية لعموم السوريين خلال السنوات الماضية، والسنة الأخيرة بشكل خاص، قد وفر أرضية أوسع لعمل التنظيمات الإرهابية، خاصة أن هذا التردي مترافق بحالة من العجز وانغلاق الأفق من وجهة نظر عدد كبير من السوريين، ومن فئة الشباب خاصة...

بالمحصلة، ورغم أن عودة داعش المفترضة، ليست خبراً مفرحاً لأحد، ولكن الأكيد أنها تعبر عن معرفة مشغليها بأنه لم يعد ممكناً الاستمرار عبر الأدوات الحالية في منع تطبيق 2254، ولذا يجري فتح الدفاتر القديمة بحثاً عن حلول... هذا بحد ذاته قد يشكل مؤشراً مهماً أننا على عتبة الانتقال نحو مرحلة جديدة نوعياً.



المدى...
ثالثاً، بما أن تنظيم داعش هو الجماعة الإرهابية الأولى عالمياً من حيث كثافة الأضواء الإعلامية التي أقيمت عليها «وذلك عبر التاريخ، وأكثر بكثير من القاعدة وفروعها»، فإن أية عملية للتنظيم تسمح بإعادة تدوير أسطوانة الرعب إعلامياً، وتخلق بذلك تشبيهاً مهماً عن تنظيمات إرهابية أخرى، خاصة النصرة في الحالة السورية، والتي تسمح بعمليات جديدة لداعش بالتوازي مع عمليات التبييض التي يجريها الأمريكيون لها، بخلق درجة من «التباين» المصطنع بين التنظيمين، يسهل ويسرع عملية التبييض، ويجري تقديم النصرة بوصفها «شريكاً مقبولاً مقارنة بداعش»! خاصة عندما يركز جزء من حملة التبييض على اختراع دور للنصرة الإرهابية في محاربة الإرهاب! كذلك يحاول

مسألة بقاء القوات في سورية أو انسحابها... وبالحد الأدنى هنالك اختلاف حول جدولة الانسحاب وتوقيتاته... إعادة إظهار نشاط داعش، يقوي «حجة» الطرف الذي يدعم استمرار بقاء القوات فترة أطول، والذي يرى في استمرار تلك القوات (وضمنها في استمرار ظهور داعش من وقت لآخر) أداة أساسية في تصنيع «المستنقع» السوري... وعدا عن الانقسام ضمن النخبة الأمريكية نفسها، فربما يكون هنالك انقسام من نوع آخر يلعب دوراً في النشاط الجديد لداعش؛ نقصد بذلك التباين الذي بدأ يتسع بين الأميركيين و«الإسرائيليين» حول عدد من ملفات المنطقة وبينها النووي الإيراني... ما يفتح الباب أمام افتراض، أن «الإسرائيلي» يقوم بتحريك بعض خلايا داعش النائمة في أعضائه لتحقيق بعض الغايات قصيرة

ببساطة: إنه يكذب!

إعداد قاسيون

الصراع العالمي على براءات اختراع لقاحات كوفيد-19 هو آخر معركة في النزاع غير المسؤول بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان. ولا يفاجئنا أن بيل غيتس، الملياردير الاحتكاري، قد وقف إلى صف شركات الأدوية التي يملك أو يساهم في ملكية العديد منها.

غيتس، وهو الذي يدين بأكثر ثروته لقوانين الملكية الفكرية الاحتكارية، كان أكثر من مجرد مشاهد سلبي في الوباء؛ فقد أقتنع من بين أمور أخرى كثيرة سيئة-جامعة أكسفورد بالتخلي عن وعدها الأصلي بلقاح دون براءة اختراع، والتشارك مع «أسترا-زينيكا» بدافع الربح. لقد حشد الملياردير ثروته وسلطته لضمان أن تسود مصالح شركات الأدوية الربحية.

أثناء ظهوره الأسبوع الماضي على شبكة الأخبار البريطانية سكاى-نيوز، ورداً على سؤال من المذيعة إن كان من المفيد تغيير قيود براءات الاختراع، أجاب غيتس: «لا يوجد سوى عدد قليل جداً من مصانع اللقاحات في العالم، والناس يأخذون بجديّة سلامة اللقاحات.

الصراع العالمي على براءات اختراع لقاحات كوفيد-19 هو آخر معركة في النزاع غير المسؤول بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان. ولا يفاجئنا أن بيل غيتس، الملياردير الاحتكاري، قد وقف إلى صف شركات الأدوية التي يملك أو يساهم في ملكية العديد منها.



ولهذا لا يمكننا نقل شيء لم ينقل من قبل، مثل وصفة جونسون أند جونسون إلى مصنع في الهند. فالمنح التي نعطيها، وخبرتنا هي التي تجعل هذه الأشياء ممكنة. ما يعيق الأمور في هذه الحالة ليس الملكية الفكرية، بل عدم وجود مصانع لقاحات مناسبة تنتج، بموافقة الجهات التشريعية، لقاحات آمنة بشكل سحري».

لكن كلام غيتس بكل بساطة كذب. كما وضّح التقرير الحديث لستيفان بوراني بشكل تفصيلي، هناك الكثير من المصانع حول العالم التي تملك القدرة بشكل فوري على إنتاج اللقاح إن تم منحها الترخيص اللازم. أحد الأمثلة التي ذكرها بوراني هو مصنع صغير نسبياً في كندا، قادر على إنتاج عشرين مليون جرعة للبشر في الجنوب العالمي، لكن رفضت أسترا-زينيكا وجونسون

أند جونسون منحه الترخيص. كما صرّح نائب مدير الشركة الكندية جون فولتون: «لو سمحوا لنا بالبداية العام الماضي، لكنا شحنا ملايين الجرعات الآن... كان من المفترض النظر للأمر بوصفه مجهوداً حربيّاً نشارك جميعنا به. لكنهم لم يروا الأمر من هذه

إن صراع البشرية الحقيقي ليس مع الوباء، بل مع آلية الربح المتجذرة في قلب الرأسمالية، والتي تسعى إلى الانتصار على الحسّ الإنساني السليم. هذه الآليات لم تخلق لنا سوى إيديولوجي احتكار أمثال بيل غيتس، ولن تحلّ لنا مشاكل الصحة العالمية...

الذي لم يستفد من اللقاح سوى 16% من سكان العالم، فالكثير من الدول الفقيرة محرومة منه، والسبب الأكثر أهمية هو عدم توفر ما يكفي من اللقاح مقابل العدد الهائل من الناس المحتاجين له، على افتراض أن مناعة عامة تحتاج إلى تلقيح ما يصل إلى 70% من السكان.

الناحية». فولتون محق، وشركة «بيوليز» ومقرها أونتاريو لديها القدرة والكفاءة والرغبة بإنتاج اللقاحات لو سمح لها بذلك. خطاب التضامن الذي سمعناه في بداية الوباء ليس إلا هنزراً. جنى المساهمون في شركات الأدوية الخاصة ثروات هائلة. في الوقت

الجراد والجفاف واستكمال عوامل الإضرار بالفلاحين وبالاقتصاد!



بتاريخ 2021/4/27، «تعرض سورية لموجة من الجفاف هذا العام نتيجة للتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة، تجلت بارتفاع درجات الحرارة فوق معدلاتها بكثير، وانحباس في الأمطار في شهر نيسان، الأمر الذي أدى إلى تضرر كبير في المحاصيل الزراعية البعلية وخصوصاً القمح».

أما النصائح المقدمة للمزارعين والفلاحين فقد كانت على الشكل التالي: «الري التكميلي من وسائل التكيف مع التغيرات المناخية، ويستخدم الري التكميلي في مناطق الزراعات البعلية، ويقوم مبداءً على تعويض النقص الحاصل في الاحتياج المائي للمحصول عبر تقديم بعض السقايات عند انحباس الأمطار، أو عدم كفايتها في أطوار نمو حرجة ومحددة. بذلك يكون الري التكميلي داعماً لمياه الأمطار في تأمين الاحتياج المائي للمحصول المزروع، وضمان الحصول على أفضل إنتاج ممكن ضمن ظروف الزراعة البعلية.. وللحصول على إنتاجية جيدة من محصول القمح في ظل هذه التغيرات لا بد من استعمال الري التكميلي لتزويد محصول القمح باحتياجه المائي، فالمزارع الذي استعمل الري التكميلي فاق إنتاجه من 3-10 مرات من المزارع الذي لم يستعمل الري التكميلي».

أما كيف ومن أين سيؤمن الفلاح المياه للري التكميلي؟ أو من أين سيؤمن التكاليف والنققات الكبيرة المضافة جراء ذلك؟ فهي بعلم الغيب والإمكانات الفعلية المتوفرة لدى هؤلاء المتروكين لمعاناتهم على مبدأ «قلع شوكة بإيديك»!

و3540 دونماً في حلب».. وقال: «يرجى من الأخوة المزارعين الإبلاغ عن أي ظهور للجراد، ومراقبة الحقول التي تمت مكافحتها لمدة 20 يوماً لملاحظة أية أطوار جديدة، وإعلام دائرة الوقاية، أو الوحدة الإرشادية في المحافظة».

أسئلة مشروعة

بعد التأكيد على أهمية دور وزارة الزراعة وضرورة استمراره، وإذا كانت مساحة الأراضي الزراعية التي تمت مكافحتها رسمياً وفقاً للتصريح أعلاه تجاوزت 26 ألف دونم بحسب المحافظات التي تم رصدها والعمل فيها، فلا بد أن نطرح التساؤلات التالية: كم هي المساحة الفعلية المتضررة من الآفة حتى الآن؟

ما هي المحاصيل التي أتت عليها هذه الآفة؟ وكم تبلغ كمياتها وقيمتها التقديرية؟ كم ستبلغ المساحة النهائية التي قد تأتي عليها الآفة، طالما قدوم الأسراب سيستمر حتى نهاية حزيران القادم؟

من سيعوض الفلاحين لقاء الأضرار التي لحقت، أو ستلحق، بمحاصيلهم الزراعية؟ الجفاف والإضرار بالمحاصيل أيضاً

لم تقف حدود الضرر حتى الآن بما قد تتعرض له المواسم جراء قدوم أسراب الجراد فقط، بل يعتبر الجفاف سبباً إضافياً قد يؤدي إلى تسجيل المزيد من الأضرار بالمواسم والمحاصيل الزراعية، وخاصة البعلية منها، وطبعاً بالفلاحين ومستوى معيشتهم، وبالاقتصاد الوطني عموماً. فحسب صفحة الإعلام الزراعي في سورية

أتى الجراد على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مختلف محافظات القطر، وقد تم الإعلان عن عمليات المكافحة لهذه الآفة تبعاً، بعد أن سبقتها الكثير من التصريحات المطمئنة بان الآفة عابرة.

■ سمير علي

تحذيرياً بتاريخ 2021/4/26، استناداً إلى تحذيرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ورد فيه: «يشكل الجراد الصحراوي تهديداً حقيقياً للمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة في حال تواجده ضمن مجموعات وأسراب.. ونظراً لوصول الجراد الصحراوي إلى بعض المناطق في سورية، مديرية الزراعة باللاذقية بجهودية كاملة على مدار 24 ساعة للتدخل في عمليات المكافحة فور الإعلام عن وجود مجموعات من الجراد الصحراوي.. وتدعو المديرية المواطنين للإبلاغ عن أية مجموعات من الجراد تتم مشاهدتها في مناطقهم وعدم الإبلاغ عن حالات فردية قليلة».

وبحسب مدير زراعة ريف دمشق بتاريخ 2021/4/29 فقد «بلغت المساحات التي تم فيها مكافحة الجراد الصحراوي 750 دونماً في مناطق داريا والحاديل وبيادر نادر وكفر سوسة، وبذلك تكون إجمالي المساحات التي تمت المكافحة فيها في المحافظة 2850 دونماً، وفرق التحري والمكافحة مستمرة بعملها على مدار الساعة للتدخل عند مشاهدة أية مجموعات جديدة».

وكذلك جرى الإعلان عن عمليات الرصد والمتابعة والمكافحة من قبل مديريات الزراعة في بعض المحافظات أيضاً، مع التذكير ببعض الواجبات على المزارعين والمواطنين بهذا الصدد.

المساحة المكافحة 26 ألف دونم

بين مدير وقاية النبات في وزارة الزراعة بتاريخ 2021/5/1، أن: «المساحات المكافحة من الجراد الصحراوي في القطر من 2021/4/17 ولغاية 2021/4/30 بلغت 26235 دونماً، منها 4200 دونم في دمشق وريفها، و5200 دونم في درعا، و1400 في القنيطرة، و10850 دونماً في السويداء، و305 دونماً في حمص، و700 دونم في دير الزور،

أما اللافت بالموضوع، أنه لم يتم الإعلان عن حجم الأضرار التقديرية بالموسم الزراعي وكمياتها وأنواعها، كما لم يتم الإعلان عما إذا كانت هناك تعويضات للفلاحين المتضررين من الآفة التي أتت على أجزاء من محاصيلهم، أو التي ستأتي عليها لاحقاً. ليأتي الجفاف مستكمالاً حلقات الأضرار بالمحاصيل، وبالواقع المعيشي للفلاحين، وبالاقتصاد الوطني عموماً!

مستمرة حتى حزيران وخطورة متوقعة

أوضح مدير وقاية النبات في وزارة الزراعة بتاريخ 2021/4/26 عبر إحدى الإذاعات المحلية، أن: «غزو الجراد جاء نتيجة ظروف غير مناسبة، فرضتها حركة رياح معاكسة بفترة نشاط الجراد التكاثري»، مضيفاً: «الجراد سيأتي علينا على أفواج متلاحقة، وبحسب تقديرات هيئة مكافحة الجراد التابعة لمنظمة الزراعة والأغذية في الأمم المتحدة، فإن قدوم أسراب الجراد إلى سورية مستمر حتى حزيران».

وبحسب مدير وقاية النبات في وزارة الزراعة «يحتاج تفتيش بيوض الجراد عادة إلى تربة رملية فيها رطوبة، وأية منطقة سيمر بها الجراد، ستراقبها فرق المكافحة لمدة شهر، لمتابعة موضوع تفتيش البيوض وظهور أية أفراد جديدة لمكافحتها»، وعن المخاطر قال: «خطورة الجراد ستكون عالية إذا جاءت إلينا مجموعات كبيرة لاحقاً، ولم يكن هنالك تعاون بين مختلف القطاعات ومع الأهالي للقضاء عليها».

المتابعة والمكافحة

محافظة اللاذقية أوردت على صفحتها تنويهاً

عام القمح بمهب الريح

نختم بما قاله أحد الفلاحين تهكماً على السياسات الزراعية المطبقة، والسياسات الاقتصادية عموماً، بانعكاساتها السلبية على معيشة الفلاحين في ظل هذا الشكل من التخلي عنهم، وعلى الإنتاج والعملية الإنتاجية في ظل غض الطرف عن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج التي يتحكم بها بعض الحيتان الكبار، بقوله: «سلملي على عام القمح»، بالإشارة إلى شعار وزارة الزراعة والحكومة عن موسم عام 2021، الذي أصبح بمهب الريح!

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي عن سوء واقع السوريين، يقول البوست:

«بعد مغادرة أسراب الجراد من البلد تم رصد جرادة تقول لأولادها: إذا عذبتوني برجعمك على سورية ها».

حول ما ورد على صفحة الحكومة أن «وزير الزراعة يؤكد أن كميات الجراد التي دخلت إلى سورية لم يكن لها أثر سلبي على المزروعات ولا توجد أية أضرار، وهي عبارة عن مجموعات مهاجرة تم القضاء عليها كلياً»، علق أحدهم بما يلي:

«للأسف حتى بالجراد هناك تبريرات وكلام مخالف للعلم والواقع».

حول قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن معايير الإغلاق الإداري ومبلغ الاستبدال للعقوبة لقاء كل يوم إغلاق، علق البعض بما يلي:

«50 ألف تسوية الإغلاق! يعني أقل من ثمن 1 كغ مبرومة».

«50 ألف لتاجر جملة بينكش أسنانه فيهم».

«تم تفريغ القانون من محتواه كما تم إلغاء القانون بشكل قانوني».

حول الخبر الذي يقول: إن السورية للحبوب تبرم عقود استيراد مليون طن من القمح، علق البعض بالتالي:

«حكومة روح قلبا الاستيراد».

«ادعم المزارع بالسماذ والرّي والكهربا وما فيه داعي تستورد».

«بدل إبرام العقود ادعموا الفلاحين ورخصوا المازوت ببيعير عنا مخزون لخمس سنوات».

حول الخبر الذي يقول: «وزارة النفط والثروة المعدنية تعديل كمية تعبئة مادة البنزين لتصبح 25 ليترًا بدلاً من 20 ليترًا اعتباراً من صباح السبت 1 أيار 2021»، علق البعض بالتالي:

«شو صايرة شغلة بالقطارة على أساس رح يرجوهن ل 40».

«كثير هيك حرام بعزقة».

حول الخبر الذي يقول: «رئاسة مجلس الوزراء تهنيئ الطبة العاملة بمناسبة الأول من أيار عيد العمال» علق البعض بما يلي:

«يمكن إذا في زيادة الرواتب لموظفي الحكومة بهامناسبة السعيدة تكون أعلى معايدة».

في كل عام يمرّ عيدنا نحن العمال الطبة العاملة الكادحة ولكن في كل عام يمرّ أكثر مما كان مرُّ».

«وين بتصرف؟».

حول الخبر الذي يتحدث عن مركبات كهربائية صديقة للبيئة في دمشق، علق البعض بما يلي:

«طرطيرة ع الكهربا.. لسا البداية هيك والقادم أعظم».

«ليش في كهربا بالأول».

حول خبر اندلاع حريق أعشاب وأشجار سنديان وزيتون في أراضي قرية جبلايا ناحية شين في ريف حمص الغربي، علق البعض بالتالي:

«بدا المسلسل ع بكر هي السنة».

«وين الاحتياطات اللي حكوا عنها السنة الماضية؟».

ونختم مع بوست تهكمي عن الدور الحكومي المعلن عن دورها خلال شهر رمضان المبارك، بالمقارنة مع الواقع العملي المتردي للمواطنين، يقول البوست:

«الحكومة تؤكد للمواطنين توفر اللحوم والخضروات في شهر رمضان.. المواطنون يؤكدون للحكومة عدم توفر النقود لشراؤها».

وناقل الكفر ليس بكافر

الحرائق ومنصة الإنذار المبكر



بدأ مسلسل الحرائق مبكراً هذا العام، لكنه يحمل نفس زخم الموسم السابق من الحراق على ما يبدو، والتي أتت على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والحراجية والغابات في بعض المحافظات.

سوسن عجيب

فخلال أسبوع واحد من شهر نيسان الماضي اندلعت خمسة حرائق في منطقة مصيف، بحسب رئيس مركز حماية الغابات في المنطقة.

دونمات جديدة تجتاحها الحرائق

فقد نشب حريق حراجي غربي مصيف في قمة الجبل على يمين الطريق بين كفر لاه والشبيحا بتاريخ 2021/4/26، وتمت السيطرة عليه بعد حوالي 3 ساعات من اندلاعه لأن المنطقة شديدة الوعورة.

وكذلك اندلع حريق أعشاب وأشجار سنديان وزيتون في أراضي قرية جبلايا ناحية شين في ريف حمص الغربي بتاريخ 2021/4/30، حيث قدرت المساحة المحترقة بحوالي 5 دونمات، بحسب ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام.

الحرائق المسجلة في مصيف حتى الآن تم تبريرها بأنها ناجمة عن «موقدة أو ما شابه ذلك من مخلفات أشخاص، بالتزامن مع جو صيفي وسرعة رياح لعبت دورها في انتشاره وتوسعه»، وذلك بحسب ما نقل عن رئيس مركز حماية الغابات في مصيف عبر بعض وسائل الإعلام.

منصة FIRMO

حرائق العام الماضي المتسعة والمنتشرة، والتي ثبت أن بعضها كان بفعل فاعل، كان من نتائجها المعلنة حينه اتخاذ الكثير من الإجراءات الاحترازية والاستباقية، التي من شأنها أن تحول دون إعادة كرة حوادث اندلاع الحرائق وانتشارها مجدداً، وخاصة الحديث عن وعورة الأراضي الحراجية والغابات، وعن النقص ببعض وسائل مكافحة الحرائق، أو النقص بالعمل وتحديد المسؤوليات.

مؤخراً، تم الإعلان عن إقامة منصة خاصة للإنذار المبكر للحرائق، والتي تم إطلاقها في 2021/4/20، تحت اسم: «منصة الغابات ومراقبة الحرائق FIRMO»، وهي منصة خاصة للغابات ومراقبة الحرائق أطلقتها هيئة الاستشعار عن بعد، بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وقد ورد عن الهيئة ودور الهيئة، أنها تقدم من خلالها معلومات دورية حول الغابات ومراقبة الحرائق في سورية، وتهتم هذه المنصة بتوظيف الأبحاث والتطبيقات في مجال مراقبة الغابات عبر ربط البيانات التقليدية والاستشعارية معاً، حيث تم تصميم FIRMO كنظام معلومات مكاني، يتألف من وحدات قائمة على سلسلة معالجة رقمية متقدمة

البيانات الاستشعارية، إضافة إلى قواعد بيانات مكانية تخزن وتعالج وتتيح معلومات حول الغابات ومراقبة الحرائق في سورية بشكل دوري. وفي التفاصيل، أنه يتم تشغيل المنصة عبر منهجيات ونماذج رياضية تعتمد المعالجة الرقمية والإحصائية لبيانات صور الأقمار الصناعية على أساس دوري بهدف الحصول على:

- 1- التنبؤ بمخاطر الحرائق واحتمالية نشوبها.
 - 2- خرائط مكونات الغطاء النباتي والبنى التحتية لإدارة الغابات.
 - 3- تحذير قبل نشوب الحرائق لاتخاذ التدابير اللازمة.
 - 4- مراقبة مواقع الحراج التي تعرّضت للحريق وشدائته.
 - 5- تقييم الأضرار الناتجة عن الحرائق.
 - 6- قاعدة بيانات مكانية تاريخية عن حرائق الغابات في سورية.
- ومما ورد عن المنصة بتاريخ 2021/4/28 «توقعات معاملات الطقس خلال الأسبوع القادم تشير إلى ارتفاع في مستويات خطورة انتشار الحريق خلال أيام 26 و30 نيسان و2 أيار 2021 في مناطق الغابات شمال غربي سورية»، مرفقة ببعض الخرائط التوضيحية.
- عسى لا يتم الاكتفاء بما يرد عبر المنصة من معلومات نظرية، وإغفال ما يجب اتخاذه من إجراءات ميدانية؟

الحديث عن وعورة الأراضي الحراجية والغابات وعن النقص ببعض وسائل مكافحة الحرائق أو النقص بالعمل وتحديد المسؤوليات

راتبك للمواصلات وبس!



500 ليرة أجرة الراكب في سرافيس المدينة العمالية في عدرا، أو هذا هو مبلغ الإذعان الذي يفرض على المواطنين تسديده لقاء الانتقال من المدينة العمالية في عدرا إلى دمشق وبالعكس، مؤخراً!

■ مراسك قاسيون

متوسط الأجور للمواصلات فقط

أجور المواصلات الشهرية من الناحية العملية تصل إلى حدود 40 ألف ليرة بالحد الأدنى لكل فرد، حيث تضاف نفقات المواصلات داخل دمشق إلى تكاليف الانتقال من وإلى المدينة العمالية في عدرا، والمصيبة عندما يضطر فردان أو أكثر من الأسرة للانتقال اليومي من وإلى دمشق، فأجور المواصلات عندها تتجاوز حدود وسطي الأجور الشهرية بشكل كبير، وهو واقع الحال عملياً. فمتوسط الأجر الشهري الحكومي، البالغ 60 ألف ليرة، لا يغطي أجور المواصلات التي تتكبدها الأسرة شهرياً، وغالباً ما تتكبد أضعافه في ظل استمرار أزمة المشتقات النفطية والمواصلات، المركبة والمتداخلة.

أصحاب السرافيس.. لسنا سبب الأزمة!

يقول أصحاب السرافيس: إنهم ليسوا سبب الأزمة، بل متضررين منها أيضاً، ولم ينف هؤلاء لجوء البعض إلى بيع مخصصاته من المازوت، أو التعاقد مع بعض المعامل لنقل عماله. فأزمة المحروقات انعكست على عملهم، حيث انخفضت ساعات عملهم «اليومي والأسبوعي والشهري» بالتوازي مع انخفاض الكميات المخصصة من المحروقات، وزيادة ساعات الانتظار على طوابير الكازيات، وبالتوازي مع ارتفاع سعر المشتقات النفطية، وارتفاعات الأسعار العامة، بما في ذلك أسعار القطع التبديلية وأجور الصيانة والإصلاح، تضاف إلى ذلك

المبلغ أعلاه على مستوى الحصاد الشهري يعني: أن المواطن سيضطر لتسديد مبلغ 22 ألف ليرة شهرياً لقاء أجور النقل ذهاباً وإياباً من وإلى المدينة العمالية في عدرا فقط، أي: ما يعادل ثلث متوسط الأجر الشهري الحكومي.

أزمة واستغلال ولا بدائل

خلال الفترة الماضية، وعلى ضوء أزمة المحروقات وارتفاع أسعارها، توقفت غالبية السرافيس العاملة على خط المدينة العمالية عن العمل، أو هربت من الخدمة العامة، ما أدى إلى تعميق أزمة المواصلات التي دفع ضريبتها المواطنون على حساب وقتهم وتعبهم ومالهم، وهذا حال أزمة المواصلات العامة في البلد التي لم تحل حتى الآن بشكل نهائي.

وقد تزايدت مستويات استغلال قاطني المدينة العمالية في عدرا بشكل كبير، خاصة وأن المسافة بين المدينة العمالية ودمشق طويلة، ولا توجد بدائل لخطوط المواصلات منها وإليها، حيث وصل المبلغ الذي يتم تقاضيه من قبل التاكسي سرفيس عند الضرورة إلى 1000-2000 ليرة عن كل راكب، والتاكسي كطلب خاص قد يطلب 10000 ليرة أو أكثر، وفي ساعات المساء والليل حدث ولا حرج عن أجور المواصلات، مهما كانت وسيلة المواصلات «سرفيس-تاكسي سرفيس-تاكسي».

المشكلة بالأجور والأزمة بالسياسات

قاطنو المدينة العمالية، يدركون أن جذر مشكلتهم ليس مع سائقي السرافيس، على الرغم من بعض عوامل الاستغلال التي تمارس عليهم من قبل هؤلاء، كما عوامل الاستغلال التي تمارس بحقهم من قبل بائعي المفرق ومقدمي الخدمات الموجودين في الواجهة دائماً. فالمشكلة بالنسبة لهم كانت وما زالت بالأجور المتدنية التي لم تعد تغطي تكاليف المواصلات، فكيف ببقوة تكاليف المعيشة وضرورتها، أما الأزمة الحقيقية فهي بالسياسات الليبرالية التي أفرزت هذه المشكلة وغيرها، وتفرعت عنها وبسببها الكثير من الأزمات الأخرى، بما في ذلك المفتعل منها، ولا حل لمشكلة الأجور، أو لأية أزمة، بسيطة أو مستعصية، إلا بالخلاص من هذه السياسات.

الرسوم والضرائب الرسمية، والإتاوات والرشاوى، حيث انعكس كل ذلك بشكل سلبي على حياتهم ومعاشهم بالنتيجة. فالكميات المخصصة من المشتقات النفطية لا تكفي لاستمرار العمل على خطوط المواصلات، فالسرفيس أصبح يعمل لوردية واحدة يومياً فقط، بل وغالباً لعدد سفرات محدود، بينما كان يعمل لورديتين، وأحياناً لثلاث وريديات، ويرتبط بذلك طبعاً عدد الأسر التي كانت تعيش من وارد عمل السرفيس.

بالمقابل، فإن زيادة ساعات العمل لعدد سفرات إضافية، أو لوردية عمل إضافية، تعني الجوع إلى محروقات السوق السوداء بسعرها المرتفع والاستغلالي، والذي سيدفع المواطن الفارق السعري عليه.

متوسط الأجر

الشهري لا يغطي

أجور المواصلات

التي تتكبدها الأسرة

شهرياً وغالباً ما

تتكبد أضعافه في

ظل استمرار أزمة

المشتقات النفطية

والمواصلات

المركبة والمتداخلة

في حنين الـ «مستقبل»!

يكاد يتفق جميع السوريين، ممن هم موجودون داخل البلاد، أو خارجها، على أن «الحنين» مرتبط ببعضهم البعض، وليس لبلادهم القاسية بعينها، فاي حنين لبلاد سُرقت من أبنائها، ولم تعط لهم شيئاً سوى الجوع، والكرب، والأزمات، بإدارة ناهبيها ولصوصها وفاسديها؟ ويكاد يتقاطع ذلك «الحنين» بينهم أيضاً بوصفه لا يتعلق بماضي، وإنما لمستقبل قادم، أفضل، يعطي الـ «باقيين» حقاً ومبررات بالبقاء، والـ «مغتربين» أسباباً ومبررات بالرجوع.

■ هلاذ سعد

يحاول مروّجو عبارة «كنّا عايشين» إيهامنا بأن ما قبل الأزمة كانت بلادنا «جنة الله على الأرض»، وأن الأزمة هي من «فتحت شرابيينها» ونزفت منها أهلها نحو الخارج...



مبالغة، لا تخلو عائلة سورية اليوم من فرد أو أكثر مغترباً عنها، وبينما يدعوا الأخير للحاق به، لخلاصها وحياتها، تمنى العائلة له أن يعود بوضع أفضل في الغد.

إنها مأساتنا، أيا كنّا، وأينما كنّا... لا يفهم المغتربون، مثلاً، كيف يتمكن الباقون من العيش حتى الآن، مثلما لا يفهم الآخرون كيف لهؤلاء المغتربين أن يكونوا: مكتئبين أو بانسين أو حزينين وهم في بلاد «الرفاه» بعيداً عن أرضهم وناسهم! ويكاد يكابر كلا الطرفين على بعضهما البعض، بشكل كوميدي

وسوداوي، يواسون بعضهم البعض من مأس بعضهم البعض: لا الداخل جيد، ولا الخارج أفضل بكثير، ولا يتفق اثنان تماماً على كيفية لمّ شمل بعضهما البعض، أكانوا أهلاً وأولادهم، زوجاً وزوجته، أو حتى مجرد اثنين متحابين وعابرين، بين أين سيكون هذا الشمل واللقاء؟ هنا أم هناك؟ ويبقى المتفق عليه، ك حلم عنوانه: سورية ستغير، وستعود وسنبني

يتناسى هؤلاء أن الجرح قديم جداً، وأن «حلم السفر» لم يكن موجوداً دوماً فقط، وإنما مدعاة فخراً! حين كانت تقول أم مثلاً: «ابني درس برا!» أو «عم يشتغل برا!»، فبقدر ما كانت مثل هذه العبارات تحتوي بوقعها فرحاً لهذه العائلة بابنها مثلاً «لما سيساعدها على تخلصها من يؤسها ولو بقليل»، بقدر ما تحتوي إذلالاً لبلادنا نفسها، واعتزافاً ب دونيتها وتدنيتها، ومحدودية فرص الحياة والأفق لأفرادها بالمقارنة مع كل الجوار وغيره.

لا، لم تفتح شرايين بلادنا مع الأزمة، ولم يبدأ النزيف من تاريخها، فقد كان هناك دوماً، موجوداً، وفعالاً، ككل ما تزايد على إثرها أساساً من فقر وجوع وحرب وضيق ومحدودية بالحياة وأفقها. مع اغتراب ولجوء ونزوح نحو تلك السوريين إلى الخارج أو إلى دول الجوار، سواء بالمخيمات أو ممن تلقوا إقامات وجنسيات، يحن الموجودون داخلهم: فمن غير

أمامهم، سواء من كان داخل البلاد أو خارجها، ودافعين باتجاه هذا التغيير نفسه على الرغم من كل قتال النخاع التي تحاول سدّ النظر أمامنا، مستكشفين طريقنا، يداً بيده بالتعاون وشدّ الهمم والتكاتف، نحو فرض خلاصنا، بسواعدا... إنه الـ «حنين» لمستقبل أت، وراودتنا بالوصول إليه باستعادة بلادنا أولاً، واستعادة بعضنا ثانياً.

وسنعيش بها كما نريد. ورغم مساعي أعدائنا بإيهامنا بعثية هذا الحلم وانعدام واقعيته، بكل إمكاناتهم ووسائلهم، وتصوير المستقبل مغلقاً وأسود أمام السوريين، يدفع الآخرون به، وبالواقع العملي، والملموس، يومياً، بكل فعل، بكل تمرّد مهما بدا ضئيلاً، وبكل كلمة تعبر عن استيائهم ورفضهم لهذا الواقع، ولهذا الانسداد المؤقت

حماية المستهلك بما لا يتعارض مع مصالح الحيتان



أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2021/4/29 قراراتها التوضيحية التي تحدد قيم مبالغ الاستبدال لعقوبة الإغلاق الإداري المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك الجديد، والتي تبدأ بمبلغ 50 ألف ليرة، وتصل إلى مليون ليرة، عن كل يوم إغلاق، وبحسب نوع المخالفة.

أو المديرية المعنية بحسب الحال! فأين أصبحت مصلحة المستهلك وحمايته؟! وحمايته!

المواطنین إيجاباً، لا من قريب ولا من بعيد على الرغم من كثرة التعويل عليه، ومن كثرة التهويل بعقوباته بحال ضبط المخالفات!

المخالفون الصغار في واجهة الحدث!

زيادة الغرامات المالية لقاء المخالفات تعتبر محمولة، وخاصة من قبل كبار تجار الجملة والمستوردين، أما المخالفات المترافقة بعقوبة السجن فهي غير مقبولة من قبل هؤلاء، ويتم السعي إلى تغييرها إن أمكن ذلك، وهو ما تم التصريح به والإعلان عنه بحسب ما رشح عن اللقاءات التي جرت مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، خلال الفترة القريبة الماضية عبر بعض وسائل الإعلام، مع الوعد بذلك على ما يبدو، بدليل تأخر صدور التعليمات التنفيذية للقانون الجديد حتى الآن!

بالمقابل، لم يخف بعض بائعي المفرق خشيتهم من التعديلات المرتقبة على القانون بحسب ما أشيع، أو ما قد تحمله التعليمات التنفيذية، بأن يتم تجبير العقوبات الكبيرة المنصوص عليها بموجب القانون، وخاصة عقوبة السجن، عليهم بالدرجة الأولى والأخيرة، كونهم بالواجهة المباشرة مع المستهلك، بينما يتهرب الكبار من تحمل مسؤوليتهم عن موبات السوق، برغم مسؤوليتهم الكبيرة عن ذلك، كما جرت العادة!

بمطلق الأحوال، لم يجد المستهلك من يحميه حتى الآن، فالوزارة تبحث عن زيادة إيراداتها تحت عنوان حمايته، وكبار الحيتان يبحثون عن يتحمل أوزارهم في السوق دون المساس بمصالحهم!

الغرامات المالية مقبولة وتحتسب من ضمن التكاليف

ما ظهر حتى الآن، أن الغاية من القانون ليست ردع المخالفة بما يحقق مصلحة المستهلك بقدر ما هي جباية الأموال تحت عنوان حماية المستهلك، حيث لم تصدر التعليمات التنفيذية للقانون حتى تاريخه، وخاصة بما يتعلق بالمخالفات المقترنة بعقوبة السجن بحال ضبطها، بينما بدأت العقوبات المقترنة بالغرامات المالية تشق طريقها في الأسواق، دون تأثير على مستوى تذبذب الأسعار، أو الاستغلال من خلالها، من الناحية العملية.

فأصحاب الفعاليات التجارية لم يعترضوا على العقوبات المالية، برغم زيادتها، حيث كانت مقبولة بالنسبة لهم على ما يبدو، ولم لا؟ فالغرامة المالية التي قد يتكبدها صاحب أية فعالية تجارية باعتباره مخالفاً بموجب نص أية مادة قانونية سيتم تحميلها التكاليف المحسوبة من قبله، مع الحفاظ على هوامش ربحه طبعاً، وحتى عقوبات الإغلاق الإداري، أتيح المجال لاستبدالها بغرامة مالية، وهو أمر كان معمولاً به سابقاً، لكن جرت زيادة هذه الغرامات بموجب القانون الجديد.

والأهم، أن التقديرات بشأن ما يتم تدوينه من مخالفات بموجب الضبوط الترمينية، أو بما يتعلق بمدى الإغلاق، فهي بيد الضابطة الترمينية، والوزارة

أصحاب الفعاليات التجارية لم يعترضوا على العقوبات المالية فالغرامة المالية سيتم تحميلها إلى المستهلك بالنتيجة كجزء من التكاليف مع الحفاظ على هوامش الربح

يلزم مستوردي ومنتجي بعض المواد والسلع (السكر- الأرز- الزيوت والسمون- الشاي- المتة- البن- الحليب المجفف- معلبات الطون والسردين- الموز- الأعلاف) بالتقدم بوثائق تكاليف الاستيراد أو الإنتاج لإصدار الصك التسعيري لها مركزياً، ولكافة حلقات الوساطة التجارية، قبل طرحها في الأسواق.

وقد تمت الإشارة في متن القرارات أعلاه إلى قانون حماية المستهلك الجديد طبعاً، لكن من الناحية العملية لم يلمس المواطن أية تغييرات تذكر على واقع السوق بعد صدور القرارات أعلاه، لا من حيث السعر ولا من حيث النوع والمواصفة والجودة، فحال السوق لم تتبدل مع صدور القرارات أعلاه.

ولعل ذلك طبيعي جداً، فهوامش الربح المعتمدة لحلقات الوساطة التجارية لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، وكذلك قائمة المواد والسلع الرئيسية، أو المواد والسلع التي تُسعر مركزياً وفقاً لآليات العمل المتبعة، أو المواد والسلع التي تسعر مكانياً من قبل مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات وهوامش ربح حلقاتها التجارية، فكل ذلك لم يتغير وبقي على حاله، وكذلك حال عمليات الرقابة الترمينية في الأسواق بعد صدور القانون الجديد، حيث لم تنعكس على

■ عادل إبراهيم

وقد أصدرت أيضاً القرار الذي يحدد الحد الأقصى المسموح لنسب وهوامش الربح لحلقات الوساطة التجارية ببعض المواد والسلع المستوردة أو المنتجة محلياً، والتي تراوحت بين 5% وصولاً إلى 30%، بحسب المادة والحلقة التجارية. فهل تغير شيء على مستوى حماية حقوق المستهلك ومصلحته؟! وحمايته!

قرارات متتالية والحال كما هي

صدر بتاريخ 2021/4/29 قراران عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، قضى أحدهما بتحديد معايير الإغلاق الإداري، وقضى الآخر بتحديد قيمة مبلغ الاستبدال لعقوبة الإغلاق الإداري.

وقبل ذلك بعدة أيام صدر قرار حدد الحد الأقصى المسموح للربح لبعض المواد المستوردة أو المنتجة محلياً، والتي شملت (الألبسة- الأحذية- الحقائب- الأدوات المنزلية- السجاد والموكيت- المدافئ- المواقد- الأقمشة والمنسوجات- الخيوط- ألعاب الأطفال- الأدوات والأجهزة الكهربائية- الدهانات- الإطارات- الورق- الكرتون...).

كذلك كان قد صدر قرار حدد بموجبه المواد والسلع الأساسية، وقرار آخر

عندما يتكلم أصحاب الأعمال السوريون عن آليات تكيفهم واستمرار أعمالهم في الظروف السورية القاسية، تكرر مقولة واحدة: «أجرة الشغيلة انخفضت» هذه الحقيقة هي «العامل الإيجابي» الوحيد لقطاع الأعمال في سورية، فكل التكاليف ارتفعت: المواد الأولية، والنقل، وتحويل الأموال، وتكاليف الفساد وغيرها، ولكن بقي الشغيلة بأجورهم، بل بتعبير أدق «بجوعهم» ينتشلون بقايا الإنتاج السوري!

الطبقة العاملة السورية:

نحن 80% من السكان ولنا أقل من 16% من الدخل



■ عشتار محمود

الطبقة العاملة «من نحن»؟

لا تتوفر مسوحات واسعة للقوى العاملة وواقعها إلا من بيانات جهاز الدولة، والمكتب المركزي للإحصاء وحتى عام 2019، وهي لا تشمل مناطق واسعة من سورية: دير الزور والرققة وإدلب وأجزاء من ريف حلب. ولكنها تغطي ما يقارب 15 مليون من سكان سورية، وتستطيع أن تعكس نسبياً بعض الوقائع الهامة التي سنستعرض جوانب منها ذات دلالات على متغيرات جديدة.

أول البيانات وربما أهمها: هي ترتبط بحجم شريحة الطبقة العاملة من المجتمع السوري، ويمكن الوصول إلى تقدير وسطي لعددنا ونسبتنا من المجتمع. ووفق تقديراتنا، فإن حجم هذه الشريحة يصل إلى 12 مليون من أصل 15 ونسبة: 80% تقريباً من سكان سورية.

بني هذا التقدير على أساس أن شريحة القوى العاملة تشمل العاملين بأجر والعاطلين عن العمل، وطبعاً مع أسرهم، أو وسطي عدد الأفراد الذين يعيلونهم اقتصادياً.

إذ يبلغ عدد العاملين بأجر 2,4 مليون، بينما عدد العاطلين 2 مليوناً تقريباً، وهؤلاء يفترض أن يعيل كل منهم: 2,8 من الأشخاص وسطياً، ما يجعل التقدير الأولي لتعداد هذه الطبقة قرابة 12,3 مليون ونسبة تقارب 80%.

الـ 20% الباقية من السكان مقسمين إلى قسمين: شريحة من يعمل لحسابه وتشمل المزارعين والمهنيين العاملين بأنفسهم وأصحاب الورش وصغار مالكي المحال والعاملين في التجارة والخدمات، إضافة لشرائح مثل: الأطباء وغيرهم. هؤلاء يقاربون في سورية 1,1 مليون ويعيلون عملياً قرابة 2,8

مليون. ليتبقى أقل من 200 ألف شخص وبالضبط وفق التقديرات الحكومية 128 ألف هم أصحاب الأعمال.

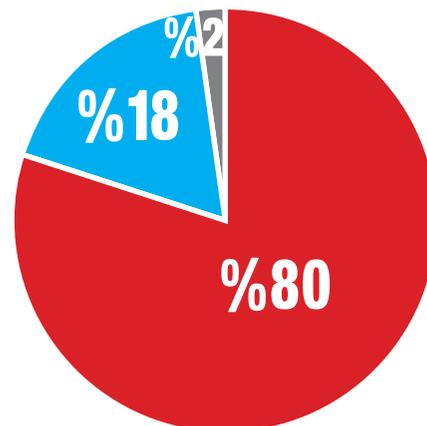
حصة كل فرد منّا: 12 ألف شهرياً!

الطبقة العاملة السورية تشكل نسبة 80% من السكان تقريباً، وهي عملياً تحصل على حصة قليلة جداً من الدخل السوري الإجمالي الذي تنتجه. بناءً على الأجر الوسطي البالغ 60 ألف ليرة، فإن 2,4 مليون من العاملين بأجر يحصلون على 1730 مليار ليرة سنوياً. هذه الحصة الأولية من الدخل الموزعة على الأجور يجب أن تغطي 6,7 ملايين شخص سواء من العاملين بأجر أو من يعيلونهم اقتصادياً، بينما الـ 5,6 ملايين من العاطلين عن العمل، ومن يفترض أن يعيلوا من أطفال ونساء غير عاملات وغير قادرين على العمل وطلاب فهؤلاء نظرياً لا يحصلون على شيء.

1730 مليار ليرة تشكل نسبة لا تزيد عن 16% من مجمل الدخل السوري البالغ في 2019: 11 ألف مليار ليرة، هذه الحصة الأولية من الدخل قليلة إلى حد بعيد إنها لا تتعدى 12 ألف ليرة شهرياً وسطياً لكل فرد من أبناء الطبقة العاملة.

إن هذا التقدير لا يعني أن أسر الطبقة العاملة لا تحصل إلا على هذه المبالغ، ولكنه المبلغ الأساسي الذي يحصل عليه كل هؤلاء من «العمل الشرعي والشريف». الذي لا يكفي لتأمين أساسيات التغذية الفردية إلا بالحدود الدنيا! إن حصة وسطية 12 ألف ليرة لكل فرد من أبناء الطبقة العاملة تعني أنهم يحصلون على 13% من غذائهم الضروري فقط، يحصلون شهرياً على مبلغ لا يغطي إلا كلفة الحصول على بيضة يومياً وأقل من أوقية لحم عجل شهرياً!

نسبة الطبقة العاملة السورية من السكان



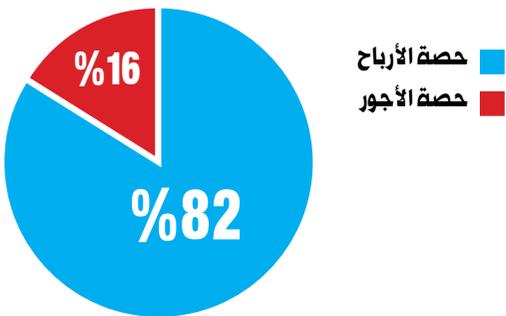
■ الطبقة العاملة مع من يعيلون اقتصادياً

■ شريحة مالكي الأعمال الصغار «العاملين لحسابهم مع من يعيلون اقتصادياً»

■ شريحة أصحاب الأعمال الكبار مع من يعيلون اقتصادياً

وسطي الأجر في سورية عند حدود 60 ألف ليرة لم يتغير رغم انهيار قيمة الليرة وجنون الأسعار خلال الأعوام الثلاثة الماضية على الأقل، التي شهدت انهيارات في قيمة الليرة وجنوناً في الأسعار، واليوم هذا الأجر لا يغطي تكاليف الغذاء الضروري لاستمرار العامل وحده! حيث إن الفرد البالغ في سورية اليوم يحتاج إلى 90 ألف ليرة شهرياً، ليؤمن 2400 وحدة حرارية متنوعة من الخبز إلى الخضار واللحوم والأجبان والحلويات. إن هذه الضرورات الغذائية أصبحت حقوقاً منقوصة للعامل السوري، والأجر مصمم على أساس تقصير وسطي العمر، لتأكل سنوات العمل قليلة العائد أعمار شغيلة سورية.

حصة الطبقة العاملة من الدخل السنوي



يتمركز الدخل، لتعمل شرائح واسعة من القوى العاملة في إطار النهب والنصب وكل الموبقات التي تؤمن بيئتها شرائح أمراء الحرب، الذين يفتحون باب القطاعات السوداء أمام شباب سورية كمصدر أساسي للدخل. أخيراً، إن هذه الأجور هي محدد للمشاكل المستقبلية الكبرى التي تظهر في أطفال اليوم... فأولاً: المستوى المنخفض من الدخل هو سبب تراجع القدرة على تأسيس الأسر وإنجاب الأطفال، ليكون أطفال اليوم مسؤولين مستقبلاً عن مهام كبرى بأعداد أقل، وتأهيل منخفض، فأجور الجوع تحرم شرائح واسعة من أطفال الأسر العاملة من حق استكمال تعليمهم، ونسبة تصل إلى 40% من أطفال سورية خارج العملية التعليمية! إن هذه الأجور هي محدد أساسي في المصير القريب لسورية، حيث تعتبر صاعق تفجير اجتماعي، فكل هذا الظلم لا يمكن أن يكون دون ردة فعل، أما ردة الفعل هذه فقد تكون عنيفة بمقدار عنف الظلم.

الأجور جريمة متعددة الأوجه

إن هذه المفارقة الحادة جداً بين الحاجات والأجر واسعة الأثر، وتؤدي إلى تحولات كبرى في طبيعة العمل وقيمه، وبالتالي القيم الإجمالية للمجتمع. فمستوى العنف الاقتصادي الضاعط على الطبقة العاملة مع أسرها استثنائي، وهو يربي في المجتمع السوري ميلاً حاداً نحو «انتشال أسس الحياة» بأية طريقة مهما قست أو توحشت أو كانت بعيدة عن «معايير الأخلاق».

إن هذه الأجور هي محدد التوق للهجرة لدى شريحة الطلاب حيث أكثر من 1,6 مليون طالب في سورية يعادلون نسبة 30% من تقديرات القوى العاملة، ومعظم هؤلاء «يقضون أعمالاً مؤقتة» في سورية، ويبنون مستقبلاً على أساس خطوة السفر التالية. وهذه الأجور هي أيضاً محدد للتدهور الأخلاقي في المجتمع: سعيه إلى الالتحاق بحلقات الفساد الكبرى، حيث

تحصل الطبقة

العاملة السورية

من اعمالها

النظامية على

1700 مليار ليرة

سنوياً أي 12

الف ليرة شهرياً

لكل فرد تغطي

تكلفة بيضة

يوميّاً وأوقية

لحم عجل شهرياً

فقط واقل من

13% من حاجة

الاستمرار!

شباب القوى العاملة: نساء عاطلات وذكور مغيبون



هنالك جيل كامل - ممن هم اليوم شباب الأزمة السورية - تعرّض لصدمة اجتماعية واسعة طالت أسس بناء المستقبل، والقدرة على العمل. القوى العاملة السورية الشابة وحتى قبيل منتصف العمر، الذين هم الأكثر فعالية وإنتاجاً لا يملكون الحق الفعلي في توظيف هذه الفعالية. وبين بيانات القوى العاملة السورية دلالات على الظواهر الاجتماعية الواسعة التي تعصف بالمجتمع السوري، وسنذكر منها رقمين أساسيين حول وضع النساء الشابات، ونقص الشباب الذكور. فالنساء أكثر عدداً وأكثر بطالة، والقوى العاملة الشابة من الذكور تقلصت بمئات الآلاف...

نظامية بأجور أقل من الوسطي، من الدروس الخصوصية إلى العمل المؤقت في المحال التجارية وقطاع الخدمات، وصولاً إلى عمل الشابات في الورش غير النظامية والأعمال الزراعية الموسمية والخدمات المنزلية وغيرها... أوضاع غير مستقرة لمئات آلاف الشابات المحتاجات للعمل، واللواتي لا توفر لهن سوق العمل الحالية إمكانات عمل كريمة.

730 ألف شاب

بين الهجرة والموت والتغيب

الرقم الصادم التالي هو النقص الحاد في شريحة القوى العاملة الشابة من الذكور، وتحديداً في الشريحة بين عمري 25-44 سنة، فإن أعداد الإناث أكثر من أعداد الذكور بمقدار 730 ألف. وهو ما يدل على الحد الأدنى من النقص في عدد الذكور، إذ إن هؤلاء المولودين بين عامي 1975-1995 تقريباً كانت أعدادهم كمواليد متقاربة مع أعداد المواليد الإناث، بل في العديد من السنوات كانت أعداد المواليد الذكور أعلى في سورية.

730 ألف شاب غير موجودين ضمن عداد القوى العاملة، والأسباب هنا عديدة، أولها وأهمها: الهجرة لهذه الشريحة الواسعة

760 ألف شابة عاطلة عن العمل

النساء هم أغلبية في المجتمع السوري اليوم... ومن القوى البشرية التي تشمل من هم فوق 15 عاماً تشكل النساء نسبة 54%... ومع ذلك فإن النساء المشتغلات في أعمال نظامية لا يتجاوزن نسبة: 20%. إذ تعمل في الأعمال النظامية السورية 760 ألف امرأة فقط.

وبالمقابل، فإن العاطلين عن العمل هم بغالبيتهم من النساء ويشكلن نسبة 74% من العاطلين عن العمل، معظمهن شابات بين عمري 20-34. ووفق الأرقام الرسمية فإن 775 ألف شابة مسجلات رسمياً كعاطلات عن العمل!

إن نسبة التعليم بين النساء مرتفعة والطالبات أكثر عدداً من الطلاب، وبالمقابل، فإن السوق السورية بطبيعتها أعمالها تشكّل الذكور من حملة الشهادة الابتدائية وما دون... وهؤلاء يشكلون نسبة 40% تقريباً من المشتغلين في سورية! إن هذه المفارقة بين طبيعة الأعمال التي تتطلب مهارات عضلية أكثر مما تتطلب معارف علمية تؤدي عملياً إلى بطالة واسعة بين النساء والشابات تحديداً، ولتكون 760 ألف امرأة شابة عاطلة عن العمل! تعمل هؤلاء الشابات أعمالاً منقطعة وغير

عرضة لكل أشكال التغيب القسري التي شهدتها الحرب السورية وكثير منهم في المعتقلات. مئات الآلاف هؤلاء من شباب القوى العاملة لا يمتلكون فعلياً القدرة على العمل داخل البلاد، ويعملون اليوم في الخارج، لينقلون جزءاً قليلاً من عائد قوة عملهم إلى داخل البلاد عبر آليات تحويل الأموال المختلفة التي تعيل مئات آلاف الأسر السورية اليوم.

هرباً من سنوات الخدمة العسكرية الطويلة في ظروف 10 سنوات من الحرب. وثانياً: عدم القدرة على تأسيس مستقبل وإعالة أسر في ظروف النخل السوري، الأمر الذي شكّل دافعاً أساسياً للجوء وهجرة ملايين السوريين. وثالثاً: هو الخسائر الحادة في الأرواح ضمن هذه الشريحة من السكان، فالشباب الذكور اضطروا لأن يكونوا الوقود المباشر لسنوات الأزمة، وهم أخيراً الأكثر

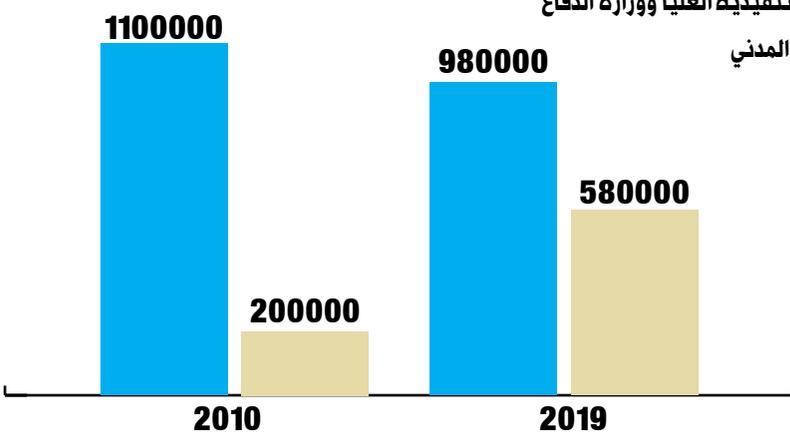
جهاز الدولة.. تراجع التشغيل المدني وزيادة «السلطوي»



التغير في توزيع القوى العاملة بأجر داخل جهاز الدولة

العاملين بأجر لدى السلطات التنفيذية العليا ووزارة الدفاع

العاملين بأجر في جهاز الدولة المدني



تشمل البيانات الحكومية رقمين لتعداد المشتغلين في القطاع العام، الرقم الأول الإجمالي قارب في 2019: 1,5 مليون عامل... أما الرقم الثاني فيشير إلى المشتغلين في جهاز الدولة، والمتوزعين على الوزارات المختلفة ويبلغ عددهم 980 ألفاً: هؤلاء هم جميع العاملين المدنيين، أو العاملين في المنشآت الاقتصادية التابعة لوزارة الدفاع، مثل «الإسكان العسكري». ويستثنى منهم العاملون في رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع، الذين يقارب عددهم وفق الفارق بين الرقمين: 580 ألفاً.

إن هؤلاء العاملين قد ازدادوا بالتعداد والنسبة خلال سنوات الأزمة العشر، مقابل تراجع أعداد العاملين المدنيين في جهاز الدولة أيضاً بالرقم المطلق والنسبة. في عام 2010 كان تعداد العاملين المدنيين في جهاز الدولة 1,1 مليون ونسبتهم 84%، بينما العاملون في الدفاع ولدى السلطات التنفيذية العليا كانوا 200 ألف تقريباً، ونسبتهم 16%. أما اليوم فقد تضاعف هذا العدد قرابة 3 مرات ووصلوا إلى 580 ألفاً يشكلون نسبة 37% من المشتغلين في جهاز الدولة، بينما تراجع عدد العاملين المدنيين إلى 980 ألفاً ليشكلوا نسبة 63% تقريباً.

إن هذا التغير وليد طبيعي لمرحلة الحرب، ولكن حجمه له دلالات على تآكل وظيفة جهاز الدولة المدني، وزيادة تركّز وظائفه المرتبطة بالسلطات العليا والدفاع، التي ضاعفت أعداد العاملين بأجر في هذا المجال وأضافت مئات الآلاف.

تغيرات هامة تطال طابع التشغيل في جهاز الدولة السوري أو القطاع العام، الذي لا يزال وفق أرقام الحكومة يساهم بتشغيل 40% من المشتغلين في سورية، مقابل 60% في القطاع الخاص المنظم. حيث ينقسم عمال القطاع العام بشكل غير مباشر إلى قسمين في البيانات الحكومية، القسم الأول: يعمل في النشاط الاقتصادي والخدمي لجهاز الدولة، والآخرون يعملون لدى المؤسسات التنفيذية العليا وكل التشكيلات التابعة لوزارة الدفاع.

الإدارة الأمريكية الجديدة 3,9 تريليونات \$ إضافية وسياسة ضريبية عالمية



الإدارة الأمريكية الجديدة تطبع المال بمعدلات غير مسبوق، وتعود «لمسار العولمة» بمقترحات على مستوى المؤسسات الدولية... نهج مختلف عن إدارة ترامب، وهو بطبيعة الحال يعكس مصالح قوى القطاع المالي الأمريكي الكبرى، التي لها في هذه الإدارة المكررة والعجوز خير ممثل.

فرض مزيد من الضرائب على الشركات الأمريكية، سيتحول كإيرادات حكومية لخدمة الديون بشكل أساسي، أي: إلى الفيدرالي الأمريكي، هذه المؤسسة المملوكة لجهات خاصة بنهاية المطاف، جهات تستطيع أن تدير المال الأمريكي والحكومة وتعيد هيكلة قطاع الأعمال الأمريكي الضخم بتحديد ما يتم إنقاذه وتمويله وما يتم تركه لمصيره. وهي تعود مجدداً لمحاولة تنسيق السياسة المالية العالمية عبر الحديث عن توحيد الضرائب. نقاشات عديدة تدور حول هذه الفكرة، منها: أن الانتقائية الأمريكية تسعى لتوحيد الضرائب على الشركات، ولكنها لن تقبل بتوحيد أسعار الفائدة عالمياً، التي تسمح للولايات المتحدة بالتمويل بتكاليف منخفضة ومقابل معدل الفائدة المنخفض، فإن معدل الفائدة المفروض بالولايات النقدية على دول أخرى يبلغ أكثر من 8% في تركيا، وأكثر من 4% في روسيا وغيرها عبر العالم. كما أن النقاش يمتد ليتوقع اتجاهات مستقبلية إذا ما تمت موافقة الولايات المتحدة على توحيد الضريبة بمعدل يخدم إيراداتها الحكومية، كان تقتضي المصلحة الأمريكية تعديلات دولية على أسعار العملات لضمان المصالح القومية الأمريكية. فسياسة توحيد الضريبة المطروحة في المبادرة تعتمد على مقولة: أن التوحيد ضرورة «للأمن القومي الأمريكي». ليشير البعض إنها بهذا العنوان قد تتطلب استخدام القوة في التطبيق!

قطاع الشركات يرى بعض المحللين بأن الضرائب المتعددة التي تدفعها الشركات لوزارة الخزانة والفيديريالي تقارب وسياً: 32,3% وهو أعلى معدل ضمن دول مجموعة السبع، بل ودول منظمة التعاون الاقتصادي. ليناقشوا بأن هذه الزيادة المتوقعة يمكن أن «تقتل» التنافسية الأمريكية، وستؤدي خلال الأجل الطويل إلى تراجع بنسبة 0,8% في الناتج الإجمالي، وخسارة 160 ألف فرصة عمل.

كما يناقش هؤلاء بأنها ستؤدي إلى مزيد من انتقال الأعمال للخارج... ليس فقط إلى الواحات الضريبية، حيث معدلات الضرائب صفرية، بل حتى إلى الدول التي تفرض ضرائب تقارب 15% مثلاً.

ضريبة عالمية موحدة على الشركات

قطاع المال متمثلاً بوزارة المالية الأمريكية جانباً يالن يقترح بالمقابل سياسة دولية لضبط انتقال الأعمال، ترتبط بتوحيد ضرائب الشركات عالمياً، وتحديد على الشركات العابرة الكبرى. إذ أشارت يالن إلى أنه من الضروري الوصول إلى حد ضريبي أدنى على الشركات عبر العالم، والمقترح أن يكون 21%. حيث أرسلت الحكومة الأمريكية هذا الاقتراح إلى 135 دولة عبر العالم. هذه المبادرة تلقى دعماً من العديد من المؤسسات الدولية عبر العالم، وقد ذهب البعض لاعتبارها «عودة للولايات المتحدة لقيادة المؤسسات العالمية».

الأمريكية تقترض العام الماضي بفائدة 0,6% لعشر سنوات، فإن الفائدة اليوم 1,6% وهذه الفروقات تشكل مبالغ كبرى قياساً بالحجم الهائل للدائن الأمريكي.

رفع الضرائب على الشركات تحديداً

الحكومة الأمريكية تخطط لزيادة الضرائب كطريقة للدفع للفيديريالي، ومن المتوقع أن جانب يالن «التي كانت الحاكمة السابقة للفيديريالي الأمريكي في عهد أوباما، وتحولت في إدارة بايدن إلى وزارة المالية» تجهز مسودة تعديلات ضريبية كبرى. تبدأ بإلغاء قرار التخفيضات الضريبية التي أجراها ترامب، وستزيد العديد من معدلات الضرائب كما تروج الإدارة الجديدة: ضرائب الدخل على الأغنياء، الدخل من الأسهم، وضرائب الشركات. ومن المتوقع أن تحقق هذه الزيادات إيرادات إضافية للحكومة بمقدار 2,1 تريليون دولار خلال عشر سنوات. وطبعاً هناك خلاف واسع حول هذه النقطة حتى ضمن الديمقراطيين الذين يقترح بعضهم تخفيض الرقم إلى 0,5 تريليون، وتخفيض ضريبة واحدة فقط، حيث يركز الديمقراطيون على ضرائب الشركات التي من المتوقع أن ترتفع نسبتها من 21 إلى 28%.

يجري التركيز على الشركات من قبل الفيديريالي، والإدارة الأمريكية الجديدة التي ترتبط أهم وجوهاً بقطاع المال. على الطرف الآخر وضمن مؤيدي

حزمة إنقاذ وحزمة استثمار خلال 3 أشهر
تريليونات من الدولارات تصدر في الولايات المتحدة كمحاولة لإطفاء حرائق أزمة 2020 وإدارتها، وخلال ثلاثة أشهر فقط من العام الحالي أقر الكونغرس 1,9 تريليون دولار إضافية كحزمة إنقاذ، ويخطط لإقرار 2,2 تريليون دولار إضافية كبرنامج استثماري حكومي.

في شهر شباط 2021 بدأت الولايات المتحدة تحضر لبرنامج استثماري متعدد الأوجه وضخم للسنوات الثماني القادمة. الركن الأساسي في هذا البرنامج يتركز حول إعادة بناء الاقتصاد الأمريكي، وتحديد في قطاع النقل والبنى التحتية المتداعية في العقود الأخيرة... ومع بداية أدار تم تحديد كمية التمويل المخصصة للبرنامج بـ 2,2 تريليون دولار.

إن هذه المبالغ المقررة استثنائياً حتى الآن أصبحت أكبر من عجز الموازنة الأمريكية المقررة لعام 2021 كاملاً، فبينما العجز يقارب 2,2 تريليون فإن التمويل الاستثنائي سيبلغ 3,9 تريليونات دولار!

هذا التمويل الذي يتم بالدرجة الأولى عبر البنك الفيديريالي الأمريكي، يتحول إلى مشكلة للطرفين البنك والحكومة، مشكلة لا يمكن حلها إلا باستمرار قوة الدولار عالمياً. فالفيديريالي يخسر من تراجع قيمة الدولار ودوره العالمي، والحكومة تخسر من ارتفاع تكاليف خدمة الدين، فإذا ما كانت الخزانة

الفيديريالي الأمريكي هذه المؤسسة المملوكة لجهات خاصة بنهاية المطاف جهات تستطيع ان تدير المال الأمريكي والحكومة وتعيد هيكلة قطاع الأعمال الأمريكي

المواد التموينية كغيرها من الأزمات..



عدد الصالات في جميع المحافظات، وتدعيم التعاون بين المؤسسات الحكومية وشركة تكامل لتنظيم عملية إرسال الرسائل أكثر، والأهم: توفير الكميات الكافية من المواد المقننة بما يؤمن ما تم التسجيل عليه من قبل المواطنين مع بدء عمليات الاكتتاب التي تتم عبر تطبيق «وين»، وغيرها من الحلول الجدية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، بعيداً عن مصالح الفاسدين والحيثان والمستوردين الكبار المتنفذين على عملية استيراد المواد التموينية وغيرها، والتي تجعل المواطن رهينة مصالحهم، وإلا فما فائدة الذكاء والانتمة والتطبيقات الإلكترونية؟!

المخصصة في المحافظات لتوزيع المواد المقننة محدوداً ولا يغطي الحاجة. وفي تصريح لمعاون مدير المؤسسة السورية للتجارة، فإنه يوجد حل سحري يتلخص بخطة المؤسسة لتأمين المواد للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسالة خلال الأيام القادمة، وذلك عبر سيارات التدخل الجوال التي ستواجه بشكل يومي، وما على المواطن إلا أن يتابع الصفحة الرسمية للسورية للتجارة لمعرفة مكان تواجد تلك السيارات!! مثل هذه الحلول الارتجالية المكررة لا تفي بالغرض، بل هي هروب من استحقاقات وحقوق المواطنين، فنحن بحاجة إلى زيادة



بقيت أزمة المواد التموينية كغيرها من الأزمات المفتعلة بلا حلول جذرية توقف معاناة المواطن الحورية

طال الذكاء جميع المواد المدعومة، من مواد تموينية إلى الغاز المنزلي والمحروقات والخبز، وما بقي إلا أن يطال الماء والكهرباء أيضاً، وميزة هذا الذكاء أنه خلق مشاكل مستعصية أكثر من قبل.

عبير حداد

لافتاً أن سبب نقص مادة الشاي يعود لنقص التوريدات بسبب الحصار الجائر، بالإضافة إلى نقص مادة المازوت اللازمة للتوزيع على الصالات، ذلك على حد قوله، كما طلب من المواطنين التوجه للصالات الأضخم لضمان الحصول على المخصصات. وفي تصريح آخر للسورية للتجارة، أكدت أنه خلال الفترة الممتدة، المواد التموينية من سكر وورز وشاي متوفرة في جميع صالاتها حتى منتصف الشهر الجاري. أما الزيت النباتي حالياً، فهو خارج الخدمة، بعد أن تم قرنه بعملية الذكاء المنهجة بتاريخ آذار 2020. ومع العلم لم يتم إدراجه ضمن قوائم الذكاء المعتمدة للتوزيع، واليوم ننتظر الفرج لإعادته ضمن قائمة المواد المدعومة، بعد وعود من معاون مدير المؤسسة السورية للتجارة بأنه ستصل إلى سورية كميات كبيرة من الزيت النباتي المتعاقد على توريدها خلال الفترة القادمة، واعدت توزيعها ربما خلال الدورة التي تلي القادمة. علماً أن مثل هذا الوعد سبق أن تكرر دون نتيجة، حيث لم يستلم المواطنون حتى تاريخه أية كمية من الزيت النباتي «المدعوم».

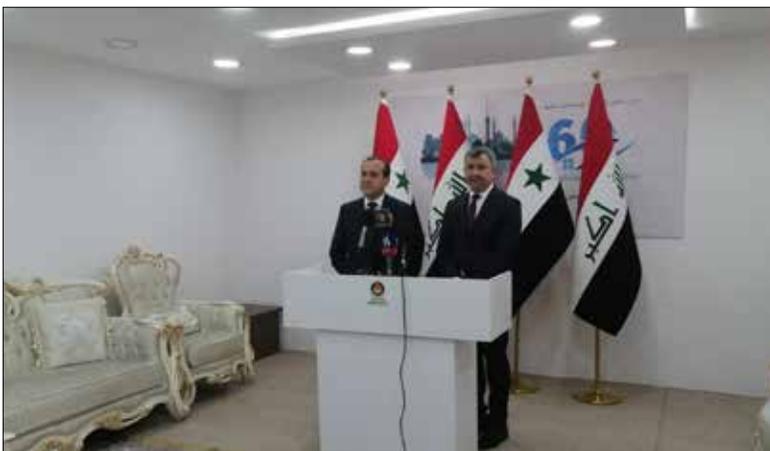
نقص بالعدة والعتاد وأشباه حلول لا بد من الإشارة إلى السبب الجوهري لتأخر الرسائل النصية، فالكميات المتوفرة والموزعة غير كافية، بالإضافة إلى أنه حتى الكميات المدعومة المخصصة لكل شخص في العائلة السورية حقيقة لا تكفي بكافة الأحوال، والمواطن يضطر أن يلجأ إلى شراء المواد بشكلها الحر وبأسعارها المرتفعة، وذلك لحاجته التي تفوق ما خصص له، طبعاً إن حصل عليها مدعومة، كون عدد الصالات

فالمواطنون اليوم بعد تطبيق آلية البطاقة الذكية على المواد التموينية خلال شهر شباط من العام 2020، يشكون من تأخر الرسائل لوقت غير مقبول، وليس باليد حيلة سوى الانتظار والانتظار فقط. فمثلاً، رسالة استلام الغاز المنزلي قد تطول لمدة الشهرين، والبزوين المدعوم كذلك الأمر يتجاوز المدة المحددة بأسبوع، أما المواد التموينية فهنا بيت القصيد، فقد بقيت أزمة المواد التموينية كغيرها من الأزمات المفتعلة بلا حلول جذرية توقف معاناة المواطن الحورية. فكثير من المواطنين لم يستلموا بعد مخصصاتهم عن الأشهر الماضية، شباط وأذار ونيسان، والتي بدأ توزيعها منذ منتصف شهر شباط.

إجراءات بلا حلول

هذه المشكلة التي ليست بجديدة على المواطن المغلوب على أمره، وقد قررت المؤسسة السورية للتجارة تلافياً هذه المشكلة بتمديد المدة المحددة لتوزيع المواد التموينية المدعومة والمقننة أيضاً حتى منتصف الشهر الجاري، بما فيها أيام العطل، تماماً كالمرّة السابقة، مع الإشارة إلى توفر المواد المدعومة في صالات السورية للتجارة! فما أسباب ذلك التأخير المتكرر إذا؟ أكد مصدر مسؤول في السورية للتجارة: أن المواد المدعومة من سكر وورز متوفرة في الصالات، داعياً المواطنين عدم انتظار مادة

الغاز السوري للتصدير.. فكيف نحن معوزون؟!



لكن ذلك يتعارض مع الحديث الرسمي عن الشح في مصادر الطاقة، ما يجعل من خبر تصدير الغاز السوري إلى العراق مثيراً للاستغراب والدهشة بأن، بغض النظر عن تحويل مضمونه لاحقاً! فبعد كل الصعوبات والمعاناة التي عاشها ويعيشها السوري، وخاصة بما يتعلق بملف الطاقة والمشتقات النفطية، يتبين أن لدى سورية فاض من الغاز قابل للتصدير، مع عدم نسيان كل ما يتم تهريبه وسرقته من نפט، ومشتقات نفطية بمختلف أنواعها طبعاً!.

والاحتياجات المنزلية والصناعية منها؟. أليس بالإمكان الاستفادة من فائض الغاز في تأمين الاحتياجات المنزلية والصناعية منه أيضاً؟ يقول المنطق: من مصلحتنا أن نكون مكتفين من بعض مصادر الطاقة، ونكون قادرين على تصدير الفائض منها، ولم لا؟ فهذا ربما يعتبر من عوامل القوة الاقتصادية لأي بلد، فكيف بنا وبوضعنا الاقتصادي المتردي، وفي ظل الحديث عن العقوبات والحصار، والنزاع المساقه بسببها؟!.

والتي تم نفيها محلياً، بعد أن أعلن عنها من قبل مصادر لبنانية رسمية في حينه. فما هي الحقيقة بمثل هذه الأخبار، ولماذا كل هذا التعظيم الرسمي على المواطن السوري، بحيث تصله بعض الأخبار المتعلقة بشؤونه المحلية من مصادر خارجية، وبمسؤولية من كل ذلك، ولمصلحة من يؤول؟! الأمر المؤكد هذه المرة، أن مباحثات جرت من أجل تصدير النفط السوري إلى العراق، والمؤكد أيضاً أن الاتفاق لم يتم حيال ذلك بشكل نهائي. فقد ورد عبر موقع أر تي عربي بتاريخ 2021/4/29 نقلاً عن مصدر عراقي ما يلي: «هناك رؤى ومباحثات حول استيراد العراق للغاز السوري، لكنها لم تصل حتى الآن إلى اتفاق أو اتفاقية بين البلدين».

فالخبر الذي تم تداوله عن تصدير الغاز كان على إثر اجتماع مشترك مع وفد سوري برئاسة وزير النفط مرفقاً بالصور، وقد «تصدّر ملف الغاز مناقشات الاجتماع»، بحسب حديث الوزير العراقي المنقول رسمياً عبر وكالة الأنباء العراقية. بالمقابل فقد كانت كثيرة الأسئلة التي أتت على أسنة المواطنين بهذا الشأن، ومنها ما يلي: أليس بالإمكان الاستفادة من فائض الغاز في تشغيل محطات التوليد الكهربائي، كي نسد بعض العجز بملف الطاقة الكهربائية

مراسك قاسيون

كان ذلك جزءاً من مضمون خبر جرى نقله عبر وكالة الأنباء العراقية عن لسان وزير النفط العراقي، وتم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام المحلية، في معرض تغطية المؤتمر الصحفي الذي جمع كل من وزير النفط العراقي مع وزير النفط السوري، نهاية الشهر الماضي. وفي خبر لاحق عن وكالة الأنباء العراقية إن «وزير النفط أعلن عن إمكانية استيراد الغاز المصري عبر الأراضي السورية». ربما لم يعد مستغرباً تلقي بعض أخبارنا المرتبطة بشؤوننا المحلية والحياتية اليومية من مصادر خارجية، بمعزل عن مصادرنا الرسمية المعتمدة، برغم كل التأكيدات على ضرورة الوصول إلى المعلومة الدقيقة من قبل مصادرنا الرسمية محلياً، عندما يتعارض مضمون الخبر المنقول أو المتداول مع بعض التوجهات أو مع مصالح البعض! فالخبر المقتضب أعلاه، مع نفيه وتحويره اللاحق، تلقفه المواطن السوري بالكثير من الاستغراب المغلف بعبارة السخرية! وخلال بعض الأحاديث التي دارت بين السوريين عن الخبر أعلاه تم استنكار بعض الأخبار السابقة والمكررة التي تحدثت عن توريد الطاقة الكهربائية من سورية إلى لبنان،

«اتفاق وشيك مع الجانب السوري، لتوريد الغاز السوري إلى العراق».

من تاريخ علم الكمبيوتر السوفيتي - «1» طور الصعود



«كم من سبهم الانتقاد أطلقت على حالة تكنولوجيا الكمبيوتر لدينا! وكم شاع وصفها بالمتخلفة والميؤوس منها، والقاء اللوم على ما يسمى «العيوب العضوية للاشتركية والاقتصاد المخطط»، ليتم الخروج باستنتاج: أنه لا طائل من البناء عليها وتطويرها الآن، بذريعة أننا قد «تخلفنا إلى الأبد».. لكن هل تفوق الإلكترونيات السوفيتية كان زعماً أساس له من الصحة؟ الجواب في هذا المقال» - سيرغي غرينيايف.

■ د. سيرغي غرينيايف،
ترجمة وإعداد: د. أسامة دليقان

صحيح أن أجهزة الكمبيوتر السوفيتية الشخصية أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات كانت أقل موثوقة، وأكثر صعوبة بتشغيلها مقارنة مع الغربية «مثل IBM الأمريكية»، ولكن الماركات السوفيتية الأكثر شيوعاً هذه، لم تكن هي أفضل الموجود في جعبة التطورات المحلية. في الحقيقة، لم يتم تطوير الإلكترونيات السوفيتية لتكون نداءً على المستوى العالمي فقط، بل وكانت أحياناً متفوقة على الصناعة الغربية المماثلة!

«ليبيديف»: رائد الحوسبة السوفيتية
يجب اعتبار نهاية 1948 «تاريخ الميلاد» الرسمي للحوسبة السوفيتية. ففي مختبر سرّي في قرية فيوفانيا قرب كييف، وبقيادة العالم الشاب سيرغي أكساندروفيتش ليبيديف (مدير معهد الهندسة الكهربائية آنذاك)، بدأت أكاديمية العلوم في أوكرانيا ورئيس مختبر معهد الميكانيك الدقيق وهندسة الكمبيوتر بأكاديمية العلوم السوفيتية بالعمل على إنشاء «آلة الحوسبة الإلكترونية الصغيرة» أو اختصاراً MESM.

طبّق ليبيديف المبادئ الأساسية لعلم الكمبيوتر، وأنجزت مراحل التصميم والتركيب وتصحيح الأخطاء للأجهزة الأولى بوقت قياسي «حوالي عامين» وشغلها 17 شخصاً فقط (12 باحثاً و5 فنيين). التشغيل التجريبي: 1950/11/6، والتشغيل العادي: 1951/12/25.

1953، أنشأ فريق ليبيديف أول كمبيوتر رائع هو BESM-1 «آلة الحوسبة الإلكترونية الكبيرة»، بنسخة واحدة، بسرعة 10 آلاف عملية/الثانية، وبمستوى أفضل أقرانه في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي 1958، حدثه فصار BESM-2، وأنتجت منه عشرات الأجهزة.

«سهم» ستالين

بالتوازي، كان العالم م. أ. ليسيشكو يقود مكتب التصميم الخاص 245 في موسكو، الذي تأسس في كانون الأول 1948 بأمر من جوزيف ستالين شخصياً. وبين 1950-1953 طور المصمّمون كمبيوتراً رقمياً للأغراض العامة اسمه «السهم» بسرعة 2000 عملية/الثانية. واستمر إنتاجه حتى 1956 وظهر في 7 نسخ، كأول كمبيوتر سوفيتي تجاري، أما MESM وBESM بنسخة واحدة فقط، وكانا من بين الأفضل عالمياً.

أول «بطل شطرنج» حاسوبي

أطلقت «آلة الحوسبة الرقمية التلقائية» M-1 بإدارة أي. إس. بروك في كانون الأول 1951 إلى جانب MESM، ورغم أدائه المنخفض (20 عملية/الثانية)، كان يفى بغرض حلّ مسائل البحث النووي في معهد كورتشاتوف. احتلّ M-1 مساحة 9 م² «مقارنة بـ 100 م² لـ

BESM-1» واستهلاكه للطاقة أقل بكثير من كمبيوترات ليبيديف، وأصبح سلفاً لفئة كاملة من «الكمبيوترات الصغيرة». وسرعان ما طوّرت M-1 كثيراً إلى 2000 عملية/الثانية، مع زيادة طفيفة بالحجم واستهلاك الطاقة. فنحلت إلى M-2 عام 1953. كتكلفة وحجم وأداء، كان M-2 الأفضل في الاتحاد السوفيتي، وهو الكمبيوتر الذي فاز بأول بطولة دولية للشطرنج بين أجهزة الكمبيوتر في العالم.

مشكلات عالمية في حواسيب
الخمسينات

آنذاك لم يكن تطوير الكمبيوترات في الغرب أفضل بكثير، وعانت مشكلات مشابهة، وكمثال: كتب الأكاديمي ن. ن. موسى في مذكراته «وكان متلعّباً على تجربة زملائه من الولايات المتحدة الأمريكية»: «تقنياً رأيت أنه لا يمكننا التلاعب معها تقريباً: وحوش الحوسبة الأنوبوية نفسها، والانهيئات التي لا تنتهي نفسها، ومجموعة السحرة أنفسهم- المهندسون في المعاطف البيضاء- الذين يصلحون الأعطال، وعلماء الرياضيات الحكماء يحاولون الخروج من المواقف الصعبة». ولنتذكّر أنه في الولايات المتحدة 1953 تم إطلاق IBM 701 بسرعة 15 ألف عملية/الثانية، بناءً على الأنابيب الإلكترونية المفرغة، وكان الأكثر إنتاجية وقتئذ.

حواسيب لخدمة علوم الاشتراكية

عام 1953، صار ممكناً حل المسائل المعقّدة لاحتياجات العلوم والاقتصاد والدفاع الوطني اعتماداً على 3 أنواع من كمبيوترات الجيل الأول: BESM و«السهم» وM-2. ثم طوّرت ليبيديف الكمبيوتر M-20 (20 ألف عملية/الثانية، بإنتاج 20 قطعة فقط) وصار الأكثر إنتاجية بالعالم وبدأت صناعته التسلسلية 1959، وبداكرة تشغيلية ضعف ذاكرة BESM، وكان من الأقوى والأكثر موثوقية في العالم. وفي عام 1964 استمر استخدام الكمبيوتر أورال-4 «Ural-4» في الحسابات الاقتصادية.

حواسيب الجيل الثاني والدفاع

اخترعت الولايات المتحدة ترانزستور أشباه الموصلات 1948، كعنصر أساسي

للكمبيوتر. فصغرت الأبعاد كثيراً، وقلّ استهلاك الطاقة، وارتفعت الموثوقية والأداء «مقارنة بالكمبيوترات الأنوبوية». كانت أتمنة البرمجة مشكلة حاسمة، حيث زادت الفجوة بين وقت تطوير البرامج والوقت الفعلي للحساب. تتميز المرحلة الثانية من الحوسبة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات بإنشاء لغات برمجة مطورة «ALGOL وFortran وCOBOL».

أواخر الخمسينات، بدأ الاتحاد السوفيتي أيضاً بالإنتاج التسلسلي للترانزستورات، فأنشأ أجهزة الجيل الثاني، وكاد تطويرها يسير بخطأ «متفجرة»: نماذج مختلفة بالعثرات (M-220 كورث جهاز ليبيديف M-2 مينسك-2 بالإصدارات اللاحقة، ونايري في يريفان).

صممت العديد منها للأغراض العسكرية، مثل M-40 بسرعة 40 ألف عملية/الثانية وM-50 وبفضله تمكن الاتحاد السوفيتي عام 1961 من إنشاء نظام دفاع صاروخي يعمل بكامل طاقته «خلال الاختبارات نجح مراراً وتكراراً بإسقاط صاروخ باليستي حقيقي بضربة مباشرة في رأسه الحربي ذي سعة نصف متر مكعب».

وأودّ التفكير بسلسلة BESM المهمة بقيادة ليبيديف، وكان BESM-6 لعام 1967 أول كمبيوتر سوفيتي بسرعة مليون عملية/الثانية «أسرع حتى من الإصدارات اللاحقة لأجهزة الكمبيوتر الوطنية في بداية الثمانينات الأقل موثوقية منه بكثير».

بالإضافة إلى الأداء العالي «أفضل مؤشر في أوروبا وواحد من الأفضل في العالم»، تمتّع التنظيم الهيكلي لـ BESM-6 بعدد من الميزات الثورية السابقة لعصره، والتي صارت موجودة في كمبيوترات الجيل التالي «كاحتوائه دارة متكاملة IC مثلاً». ولأول مرة وباستقلال تام عن الكمبيوتر الأجنبي، استُخدم مبدأ التنفيذ واسع النطاق «حوالي 14 تعليمة للماكينة بوقت واحد في المعالج وبمراحل مختلفة من التنفيذ». وسمّي ليبيديف هذا المبدأ «جريان الماء».

أنتج BESM-6 في موسكو من 1968 إلى 1987 «بعدد قياسي: 355 جهاز»، وزوّدت به أكبر الأكاديميات «العلوم والطيران والصناعة والبحوث النووية». تم تفكيك آخر جهاز من هذا الطراز عام 1995 في مصنع طائرات

الهلبيوتر في موسكو MI. هناك مقال مثير للاهتمام يروي فيه أمين متحف الحوسبة البريطاني دورون سيفدجا قصة شرائه أحد آخر أجهزة الطراز BESM-6 المتبقية «في نوفوسيبيرسك». عنوان المقال يتحدث عن نفسه: «يمكن لسلسلة الحواسيب العملاقة الروسية BESM، التي تم تطويرها منذ أكثر من 40 عاماً، أن تشهد على أكاذيب الولايات المتحدة، التي أعلنت تفوقها التكنولوجي خلال سنوات الحرب الباردة». عام 1966 أُطلق نظام الدفاع الصاروخي فوق موسكو على أساس الكمبيوتر 5e92b بسرعة نصف مليون عملية/الثانية، بتطوير مجموعة العلماء بقيادة ليبيديف وبورتسيف «وبقيت المنظومة في الخدمة حتى ما قبل 2002 على الأقل».

تم أيضاً إنشاء القاعدة المادية لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على كامل الأراضي السوفيتية، ومع ذلك، تم بموجب العقد إيقاف أعمال PRO-1 في هذا الاتجاه. وقامت مجموعة بورتسيفا بمساهمة فعالة لتطوير منظومة الدفاع الصاروخي S-300 المضادة للطائرات، والتي تميّز الكمبيوتر الخاص بها (واسمه 5026) بأداء مساوٍ لأداء BESM-6 (مليون عملية/الثانية). كان 5026 أول نظام تحكم محمول عالي الأداء متعدد المعالجات في الاتحاد السوفيتي.

■ سيرغي نيقولايفيتش غرينيايف: مواليد 1972، دكتوراه في العلوم التقنية، عضو المجلس العلمي في «مجلس أمن الاتحاد الروسي». تخرج 1994 بمرتبة الشرف من «أكاديمية موجايسكي لهندسة الفضاء العسكرية» في سانت بطرسبرغ، «مهندس رياضيات»، ومؤهل دبلوم «برمجيات تكنولوجيا الحاسب والأنظمة الآلية». بين 2000 و2005 كان باحثاً رائداً في «مركز البحوث العسكرية الإستراتيجية» لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية. 2005-2008 ترأس القسم التحليلي في بورصة نظام التداول الروسي. من عام 2010 إلى الآن، المدير العام لمنظمة «مركز التقييمات والتنبؤات الإستراتيجية» الروسية غير الربحية، والمادة هي تلخيص لمقاله الأصلي المنشور على موقع هذه المنظمة csef.ru في 2012/8/27.

القرن الإفريقي على نار هادئة



إلى كسب الملفين بأن واحد، ففي حين تتحكم إثيوبيا بالسدّ وعمليات ملته للضغط على الخرطوم، يضغط السودان عسكرياً وقانونياً باستعادة «أراضيه» وفق حدود عام 1902 وفق إعلان للجيش السوداني.

ويعاني السودان تحديداً من أزمة معيشية حادة لم ولن تفرجها له «هزلية التطبيع» مع كيان العدو، وصولاً مؤخراً إلى تصريح من وزارة الصحة عن نقص حاد في مجال الأدوية، دون تحديد «أي» ليست الخاصة بالوباء الفيروسي و«حده»، مع استمرار الوعود «المخدرة» بالتعويضات المالية لقاء «التطبيع» حيث قال السفير الفرنسي في السودان: إن بلاده «مستعدة» لتقديم قرض «تيسيري» يصل إلى 1.5 مليار دولار من أجل تسوية متأخرات السودان لصندوق النقد الدولي، دون تحديد كيف أو متى؟

ونرى محاولة استثمار هذه المجربات في القرن الإفريقي بما جرى تداوله زيفاً عن «تعليق إنشاء مركز إمداد للقوات البحرية الروسية على ساحل السودان في البحر الأحمر» وهو ما نفتحه السفارة الروسية في الخرطوم تماماً، علماً أن الاتفاقية لا تزال تحتاج موافقة البرلمان السوداني عليها، مما يعطي الإشارة بأن هناك مساعي حقيقية بمنع حدوث ذلك، وإبعاد نفوذ الشرق الروسي والصيني عن القرن الإفريقي، وتفتيته على نار هادئة لضمان استمرار هذا الأمر.

على أية حال، ترتبط هذه الطموحات الأمريكية بمدى قدرتها الفعلية على إنجازها، تلك القدرة التي تتضاءل وتضعف بمرور الوقت، بالتوازي مع رغبة الشعوب المعنية بإنجاز تغييرات حقيقية بأنظمتها ولمصلحتها، تلك المصلحة التي تتعارض موضوعياً مع طموحات أعدائهم، وتتلاقى مع القوى الجديدة الصاعدة تأميناً لحلول سياسية تعطي المفاتيح لإنجاز هذه التغييرات.

حكومية وقائد شرطة العاصمة السابق، وفي مطار مقديشو الدولي خلافات واشتباكات «بالأيدي» بين وكالة المخابرات والأمن القومي وموظفي إدارة الهجرة، وصولاً إلى أنباء أفادت بأن قوة من الجيش الصومالي عارضت تمديد ولاية فرماجو وانسحبت من قواعدها في أجزاء من إقليم شبيلي المجاور للعاصمة، وسيطرت قوات أمنية معارضة على أجزاء من المدينة. أدت هذه الأحداث والضغط على فرماجو بإعلانه يوم الأربعاء الماضي تخليه عن محاولة تمديد فترته الرئاسية لعامين، مكلفاً رئيس الوزراء محمد حسين روبلي - الذي أعلن رفضه ومعارضته للتمديد أيضاً - بالتحضير لإجراء انتخابات رئاسية جديدة.

من غير الحاجة للكثير من الاجتهاد في التحليل، يرى العديد من الصوماليين بأن المحرك خلف الانشقاقات الأمنية والعسكرية نفسها، بالتوازي مع عودة نشاط «حركة الشباب» جاءت بإشارات أمريكية أولاً، وهي التي لم يمتض على انسحابها بضعة أشهر من بلد انخرطت به استخباراتياً وأمنياً لعفوة، ليكون من السذاجة الظن أنها بانسحابها لم يعد لواشنطن أثر، بل قل: إن انسحابها كان تهيئاً لما يجري الآن، وبعيداً عن قواتها.

لتكتمل حالياً عناصر الفوضى: اقتتال وحرب، نشاط إرهابي، مستوى معيشي متدهور للغاية، مظاهرات شعبية من غير حركة سياسية، انقسامات داخل النظام، وفرغ في السلطة، بالتوازي مع اشتعال الدول المحيطة بها إقليمياً: اليمن والسودان وإثيوبيا، وتتشاد مؤخراً.

السودان وإثيوبيا

فضلاً عن الخلافات الداخلية العرقية والإقليمية في كل من إثيوبيا والسودان، تجري بين الدولتين أزماتان حادثان ومتراپتان: خلافات حدودية، وأزمة سد النهضة، ويسعى كل منهما

والنزاعات - لإعاقة تقدم القوى الدولية الجديدة الصاعدة على المسرح العالمي في هذه المناطق، وأكبرها الصين وروسيا.

أزمة الصومال

تأتي الصومال مثلاً على ذلك، حيث انطلقت أزماتها الأخيرة تحديداً وفق عاملين اثنين متشابكين: انسحاب القوات الأمريكية منها بالتوازي مع فترة الانتخابات الرئاسية، مما أخل بالمعادلات داخلياً في بلد لا يزال يعاني أساساً من مجموعات إرهاب صنعها ورعتها وحافظت على وجودها واشتدتها ونفسها كـ «حركة الشباب» التابعة للقاعدة، واقتصاد منهار ومنهوب، وتسدن معيشي متسارع، وحركة سياسية شبه معدومة ومجموعة غير قادرة بعد على إنتاج نظام سياسي بديل يؤمن شروط الاستقرار وحل الأزمات وبناءه.

إثر المواجهات العسكرية الأخيرة في الصومال بين القوات الحكومية والمعارضة والقوى الإرهابية، بالتزامن مع انطلاق حركة شعبية تندد بترشح رئيس البلاد الحالي محمد عبد الله فرماجو، والضغط والتدخل الدولي والأمريكي تحديداً بموضوع الانتخابات، صادق البرلمان الصومالي على مشروع قانوني يجيز إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مباشرة في غضون عامين، وكان قد سبقه في أول شهر نيسان إعلان البيت الأبيض بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن وقع أمراً بتمديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الصومال لمدة عام آخر، مما شكلت هذه العوامل جميعها ضغطاً على البلاد ككل، واستعار الحرب داخلها، لكثرت وتيرة التفجيرات الإرهابية والاشتباكات.

وصولاً إلى مؤشرات انقسام داخل قوى النظام الصومالي نفسه، بالشق الأمني والعسكري، حيث جرت مثلاً اشتباكات داخل العاصمة مقديشو بين قوات

لا تزال تعتمل الأزمات داخل دول القرن الإفريقي «الصومال - إثيوبيا - إرتريا - السودان» في المستويات المعيشية والسياسية والعسكرية كافة، وبتشابك وترابط لا يجعل حل أية جزئية منها باي بلد منها ممكناً دون حلها جميعاً وبجميع الدول المعنية على التوازي.

■ ملاذ سعد

من غير الممكن رصد مسببات التوتر والأزمات في القرن الإفريقي بالشكل التفصيلي وحده، أو بالنظر إلى السنوات القليلة القريبة السابقة فقط، وإنما تعود جذورها إلى بدايات القرن الماضي مع خروج القوات المستعمرة وانتهاء الاستعمار التقليدي القديم، مخلفاً وراءه جملة عديدة من المشاكل ليس أقلها الخلافات الحدودية والإقليمية والعرقية، سواء داخل كل دولة منها على حدة، أو فيما بينها. ولتبتلي هذه الدول نفسها بعد ذلك بنموذج الاستعمار الحديث والتدخلات الأجنبية بها، مع بروز أنظمة تابعة تعتبرها شعوبها «غير وطنية» وإنما مليئة بالفساد وتعمل لصالح نخب النهب فيها بالترابط والتشابك مع الغربيين وخلفاً لاستعمارهم أساساً.

مع الأزمة الرأسمالية العامة من جهة، وتضرر رأس هرمها الولايات المتحدة الأمريكية، وما يفرضه عليها من تراجع وهزائم، وبالتالي عدوان أكثر، تسعى واشنطن بانسحابها من أية بقعة دولية، أن تدخلها في دوامة من الفوضى والصراعات البيئية المستدامة، لإدامة إضعاف هذه الدول، وتأمين تبعيتها لها ولو بالحدود الدنيا من جهة، مع الاستفادة من أرباح تجارة الحرب أياً تكن سواء كانت سلاحاً أو ديوناً وفوائد وشروطاً والسخ، وبالحد الأعلى محاولات - إثر هذه الفوضى

تسعى
واشنطن
بانسحابها
من أية بقعة
دولياً أن
تدخلها في
دوامة من
الفوضى
والصراعات
البيئية
المستدامة

تشهد الساحة الفلسطينية هزات تحذيرية تنبئ بزلزال قادم، وفي الواقع لم يعد الحديث عن هذا الزلزال مجرد نبوءة، فعناصره باتت واضحة وتنضج بشكل متسارع كل يوم. ربما يكون مرسوم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والذي صدر يوم الجمعة في 30 نيسان، والذي أجل بموجبه الانتخابات التي كان من المفترض أن تجري في شهر أيار الجاري تلك «الشعرة التي ستقضم ظهر البعير».

تأجيل الانتخابات الفلسطينية: الكيان يخسر حتى عند تسجيل النقاط!



إذا أردنا توصيف الوضع السياسي الحالي بشكل دقيق، لا بد لنا من الوقف عن نقاط ثلاث تتفاعل فيما بينها، وتحت تأثير تظاهر التوازن الدولي الجديد، فتخلق هذا المناخ الذي نشهده اليوم

عن تأجيل الانتخابات - أرضية يمكن أن يتحرك الشارع الفلسطيني على أساسها، فهذا الشارع يصوغ تدريجياً برنامجاً واحداً، ويدرك بالوقت نفسه أن جزءاً من القيادات السياسية باتت انعكاساً للكيان الصهيوني نفسه، تدافع عنه وتتحرك وفقاً لمصالحه. ويدرك الشارع الفلسطيني بفطرته أن سلطة أو سلو باتت بوحدة حال مع الكيان الصهيوني.

الكماشة تطبق على الكيان

في تصريحات لرئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، إيهود أولمرت قال فيها: إن استهداف الفلسطينيين بهذا الشكل الكثيف والمتكرر، لا يترك لهم إلا خياراً واحداً وهو الرد العنيف. وأضاف أولمرت في مقاله في جريدة «معارييف»: «يجري عمل منظم ومنهجي لمحافل يهودية في مناطق مختلفة في الضفة الغربية تستهدف الفلسطينيين، وإلحاق أضرار اقتصادية جسيمة بهم، بل وإيقاع الأذى الجسدي بهم (»)). وهذا ما يستهدف حشر الفلسطينيين بشكل منهجي في الزاوية، بحيث لا يترك الحال لهم في النهاية أي خيار غير الرد العنيف». على الرغم من محاولة أولمرت الترويج كما لو أن الصهاينة تصرفوا بشكل مختلف فيما مضى! ومحاولة القول: إن بعض «اليمينيين المتطرفين» يسيئون لصورة الكيان في هذه التصرفات العنيفة تجاه الفلسطينيين، متناسياً أن العصابات الصهيونية ومنذ بدء نشاطها وصولاً إلى احتلال فلسطين وحتى اليوم، لم تستخدم شكلاً آخر،

الأخرى، وتحديداً قائمة «الحرية» التي أطلقها القيادي ناصر القدوة، والتي حظيت بدعم الأسير مروان البرغوثي، أو ذلك الرأي الذي يرد التأجيل إلى قلق فتح من حظوظ حماس في هذه الانتخابات. لكن ما يهم في نهاية المطاف، هو أن قرار التأجيل هذا يعني شيئاً واحداً وهو تأجيل ملف المصالحة والحفاظ على الانقسام، أي: إنه إعلان جديد عن عجز البنية الحالية عن إنجاز المهام الموضوعية على الطاولة، مما سيجعلها في مواجهة مع الأجزاء الحية في هذه البنية، ومع الشارع الذي نفذ صبره.

شارع غاضب من الإحتلال وأشياء أخرى كثيرة

شكّلت المواجهات التي دارت في الأسابيع الماضية في باب العامود داخل القدس المحتلة، حدثاً يجب الوقوف عنده، فهي في البداية رد من الشارع على تصعيد الكيان الصهيوني، والذي تراجع تحت ضغط الفلسطينيين، لكن جانباً آخر أكثر «خطورة» يتضح، فتحركات المقاومة في قطاع غزة والصواريخ التي جرى إطلاقها بشكل متزامن مع الأحداث الجارية في القدس، إنما تعطي مؤشراً جديداً، أن حالة الانقسام الظاهرة في الفصائل لم تكن يوماً معبراً حقيقياً عن حال الشعب الفلسطيني، الذي يتعامل مع نفسه بوصفه شعباً واحداً ويتحرك - وعلى الرغم من الاعتبارات السياسية - كشعب واحد، لذلك تشكل حالة التصعيد الأخيرة هذه - بالإضافة إلى الاحتجاجات التي تلت الإعلان

وسائل الإعلام وبعض المصادر المتنوعة تفيد بأن حلولاً بديلة وضعت على طاولة عباس تضمنت إشراك المقدسيين في هذه الانتخابات عبر إيجاد طرق بديلة

انتخاب قيادته السياسية إلا أنه يدرك أن المهمة الكبرى هي إعادة توحيد الفصائل التي انقسمت في الانتخابات الماضية. لكن الواقع أثبت أن ما جرى في قمة القاهرة كان محاولة لكسب الوقت لا أكثر.

فالسبب المعلن لتأجيل الانتخابات هو إعلان رئيس السلطة الفلسطينية والقيادي في حركة فتح محمود عباس، أن الشروط الأساسية لإجراء الانتخابات لم تتحقق، ويتحدث تحديداً عن أن «إسرائيل لم تسمح بإجراء الانتخابات في القدس»، وهو ما لا يمكن قبوله بالنسبة له. وللحقيقة يدرك الجميع: أن كلمات عباس هذه إنما كلمات حق يراد بها باطل، فالكيان الصهيوني أعطى منذ البداية إشارات إلى عدم قبوله بإجراء هذه الانتخابات في القدس، ولا يعتبر هذا الموقف مفاجئاً، بل الأكثر من ذلك أن وسائل الإعلام وبعض المصادر المتنوعة تتناول معلومات تفيد بأن حلولاً بديلة وضعت على طاولة عباس تضمن إشراك المقدسيين في هذه الانتخابات عبر إيجاد طرق بديلة، لكن محمود عباس تجاهل هذه الأصوات كما لو أنه متمسك بقرار الكيان بمنع الانتخابات أكثر من الكيان نفسه! ومن هذه النقطة يبدو أن قوى داخل هذه الفصائل تتقاطع رغباتها مع رغبة الكيان، وهذا ما بات يرى في عدد من الملفات الأخرى.

لا شك أن أسباباً كثيرة كانت وراء تأجيل الانتخابات، ولا نستبعد هنا الرأي الذي يرد هذا التأجيل إلى قلق محمود عباس من حظوظ قوائم فتح

■ علماء ابوفراج

النقطة الأولى: الأزمة السياسية التي يعاني منها الكيان، والتي ترقى لتشكّل خطراً وجودياً عليه، أما النقطة الثانية: تتمثل في أزمة الفصائل الفلسطينية التي باتت من الواضح أنها غير قادرة على تلبية لوزام المرحلة، فبعض البنى السياسية الفلسطينية التقليدية باتت أشبه بجهان يعمل بصعوبة، وسيتوقف قريباً عن الحركة، ليصبح لزاماً الاستغناء عن أجزائه العاطلة. أما النقطة الثالثة: فهي الحركة الشعبية التي أظهرت أحداث باب العامود الأخيرة أن الفلسطينيين يتحركون على المستوى الشعبي بنشاط أعلى.

الانتخابات «تلك المصيبة»

شكل الإعلان عن إجراء انتخابات فلسطينية شاملة ارتياحاً مؤقتاً في الشارع الفلسطيني، وكان البيان الختامي لقمة القاهرة التي عقدتها الفصائل الفلسطينية في شباط الماضي، طاقة أمل بالنسبة للشارع الفلسطيني المنهك، لكن إشارات الاستفهام الكبرى التي وضعت فوق مخرجات القمة، شكّلت عقبات موضوعية في وجه التوافق والانتخابات التي نتجت عنه. فينبغي أولاً: توضيح مسألة أساسية حول الانتخابات، فهذه العملية الضرورية والتي لم يعد من الممكن إبقاءها مجمدة منذ 2006، لا تُعد المطلب الوحيد للشارع الفلسطيني، بل شكّلت بالنسبة له البوابة الوحيدة لإعادة توحيد الفصائل المنقسمة، أي: إن الشارع وعلى الرغم من حقه في

حالة الانقسام الظاهرة في الفصائل لم تكن يوماً معبراً حقيقياً عن حال الشعب الفلسطيني الذي يتعامل مع نفسه بوصفه شعباً واحداً

الصورة عالمياً



• أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن: أن الولايات المتحدة تعتزم الحفاظ على حضورها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفي أوروبا أيضاً، وأنه ابغ الرئيس الصيني شي جين بينغ بذلك.



• لوحت حركة «طالبان» الأفغانية، المتشددة، اليوم السبت، باستهداف القوات الأجنبية خلال عملية انسحابها من أفغانستان، وذلك رداً على تأخير انسحاب القوات عن الأول من أيار، وهو الموعد المحدد وفق اتفاق الدوحة.



• أقر مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن، جوزيب بوريل، بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه فصل روسيا عن نظام سوفييت للمدفوعات الدولية ولا إعاقة بناء خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2.



• قال عباس عراقي، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين ومساعد وزير الخارجية، اليوم السبت: إن «طهران توصلت خلال محادثات فيينا إلى اتفاق لرفع العقوبات عن غالبية الأفراد والكيانات».



• عرض الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ستانيسلاف زاس، على طاجيكستان وقرغيزستان «فرغيزيا» مساعدة المنظمة في حل خلافاتها، في ظل الوضع الحالي المتوتر على الحدود بينهما.



• بث التلفزيون البيلا روسي فيلماً وثائقياً يروي جوانب من محاولة اغتيال رئيس البلاد الكسندر لوكاشينكو، ويعترف فيه اثنان من المتهمين بتورطهما في هذه الجريمة.



مدموماً من قوى دولية صاعدة، مثل: روسيا والصين، قادرة على تأمين غطاء دولي لتحويل سياسي كهذا، لذلك هو قدر لا راد له. وإعادة توحيد الشارع الفلسطيني سينتج قوى سياسية جديدة تعبر فعلاً عن إرادة الشعب الفلسطيني، وتعيد النظر بأوسلو ومفززاتها. الفرق الوحيد يكمن بأن تتم هذه العملية عبر تلك القوى القائمة اليوم، أو أن يفرضها الشارع على الكيان والقوى الأخرى. أي: إن الكيان الصهيوني محكومٌ في نهاية المطاف بإطلاق النار على قدميه ولا خيار آخر ضمن الشروط الحالية.

هذه القوى من أن الصراع السياسي داخل الكيان بات يفرض على اللاعبين أن يقامروا بتلك اللبنة الأساسية التي تضمن توازن الكيان. فما يقوله أولمرت صحيح لكنه ليس جديداً، ولم يكن في نظره خطراً وجودياً سابقاً! لكن الجديد في المسألة، أن الطريق بات مزروعاً بالألغام، فالكيان الصهيوني يخسر إن تمت المصالحة الوطنية الفلسطينية، ويخسر إن أعاق هذه المصالحة، فترسيخ الانقسام الفلسطيني كان ممكناً، والدليل أنه تم واستمر 15 عاماً! لكن إنهاء هذا الانقسام بات مطلباً شعبياً فلسطينياً،

بل إن سلوك «اليمينيين المتطرفين» هؤلاء إنما هو جوهر سلوك الكيان منذ نشأته. لكن اللاف هو السبب الذي يدفع الصهيوني أولمرت لها القول الآن؟! وفي اليوم نفسه الذي جرى الإعلان عن تأجيل الانتخابات الفلسطينية، أولمرت على ما يبدو بات أحد المتخوفين داخل الكيان الصهيوني مما يجري، فهناك أصوات باتت ترى أن الوضع يوشك على الانفجار، وأن الكيان الصهيوني وضمن التوازن الدولي والإقليمي الحالي، لن يكون قادراً على التعامل مع انتفاضة فلسطينية شاملة، لذلك تتخوف

«بريكست» يعيد أيرلندا 100 عام للخلف ويذكرها بأزماتها



كان من المفترض أن يقيم «الوحدويون» الأيرلنديون، مع البريطانيين عموماً، «احتفالات» إعلانية في أيرلندا الشمالية» في يوم الاثنين، الإعلان الذي صدر في 3 أيار عام 1921، حين جرى اقتطاع البلاد وضمها إلى المملكة المتحدة بعد خلافات ومعارك بين «الوحدويين» المؤيدين للانضمام إلى بريطانيا «بعد احتلالها» و«الجمهوريين» الرافضين تماماً لهذا الطرح ويدفعون باتجاه وحدة أيرلندا كاملة كدولة مستقلة تماماً... الذكرى التي تعود لتعتمل من جديد الآن مع تداعيات «بريكست».

■ حمزة طحان

يرى الأيرلنديون أن المناسبة ذكري مأساوية بحق بلادهم، وهي تذكير بأزمة لم تحل يوماً، وإنما جرت تسويتها مؤقتاً بالتركيب مع علاقات وقوانين الاتحاد الأوروبي رغم التقسيم، حيث كان لسكان «أيرلندا الشمالية» الخاضعة لدستور وقوانين المملكة المتحدة و«جمهورية أيرلندا»، بوصفها عضوان في الاتحاد الأوروبي، حرية الحركة والتجارة فيما بينهم.

لكن أدى انسحاب بريطانيا من الاتحاد إلى إعادة فتح جرح لم يندمل، ويذكر الأيرلنديين بحدود تفرق فيما بينهم، ولتعود على إثرها أزمة سياسية حادة بين

«الوحدويين» و«الجمهوريين» من جهة، وبين الأيرلنديين والبريطانيين عموماً من جهة أخرى، وقد شهد الشهر الماضي أسبوعاً من أحداث عنيفة كبيرة في أيرلندا الشمالية بين مؤيدين ومعارضين، وبين متظاهرين وقوات الشرطة والأمن، تخللتها عمليات تخريب وحرق واسعة في بعض المدن ومنها بلفاست، واعتبر البعض أنها مواجهات غير مسبوقة منذ عام 1998، التي امتدت أزمة لثلاثة عقود قبله تُعرف باسم «الاضطرابات - The Troubles»، ليبدأ الحديث الآن بتوقع عن اضطرابات من نسخة ثانية! في الأول من الشهر الجاري دخل اتفاق «بريكست» حيز التنفيذ كاملاً، بما يعني إتمام جميع الإجراءات الخاصة

بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع بقاء معضلة الحدود الأيرلندية من غير حلول قانونية بعد، وفي حين تصرح جميع الأطراف عن سعيها نحو «عدم السماح بظهور الحدود» بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، وأن تدخل المسامحات وحسابات المصالح والمكاسب والخسائر بين جميع الأطراف، مما يفتح باباً لمد عمر أزمة الحدود الجارية واشتعال تناقضات الملف الأيرلندي مجدداً، الأمر الذي لن يكون له مخرج في نهاية المطاف إلا بوحدة الأرض أكانت جمهورية مستقلة أو جزءاً من «المملكة المتحدة» بيد أن الأخيرة تقلّ حظوظ وحدتها بجميع أجزائها أصلاً بمرور الوقت.

التدخل الصيني - الروسي في إفريقيا



الاجتماعية والاقتصادية، وأولاً وقبل كل شيء من أجل خلق وظائف جديدة لـ 29 مليون إفريقي سيصلون إلى سن العمل كل عام من الآن وحتى 2030. من الأهمية بمكان توفير وظائف جديدة للشباب الأفارقة والنساء في جميع أنحاء القارة. حوالي 42% من الشباب العاملين في إفريقيا يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم، و12% من النساء فقط يحصلن على أجر مقابل عملهن. ورغم أن إفريقيا لديها أكبر عدد رواد أعمال في العالم، فالكثير من هؤلاء يفتقرون إلى المعرفة الأساسية في الأعمال. على سبيل المثال: ليس لدى معظم رواد الأعمال الشباب في ساحل العاج ومدغشقر المعرفة الكافية للاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة، واستخدام وسائل التصنيع الملائمة وأدوات التخطيط طويلة الأجل وحيازة التكنولوجيا ذات الصلة، وتطوير رأس المال البشري. يمكن أن يوفر تفاعل روسيا مع الصين في هذا المجال للقرارة الفرص اللازمة لتحقيق اختراق نوعي. المساهمة في رأس المال البشري تحدياً هي النقطة التي يجب توسيع التفاعل بها، وهذا سيتطلب حتماً نوعاً من البناء على المستقبل بانتظار حصد الثمار. يمكن في هذا السياق لروسيا والصين التعاون في إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم العالي والمدارس المهنية في إفريقيا، تمكن جيل الشباب من صقل مهارات جديدة من أجل التنمية الحديثة. هناك مجالان لهما أهمية خاصة لتنمية القارة: التعليم والغذاء. إن تمكنت الدول الإفريقية من الاتفاق، ليس على شراء التكنولوجيا الجديدة وحسب، بل أيضاً التدريب على تنفيذها واستخدامها، سيتم خلق وظائف جديدة، وستتحسن المهارات المهنية للقوى العاملة الإقليمية. المجال الثاني الذي لا يقل أهمية هو الأمن الغذائي. لإطعام 1.3 مليار إنسان، من الضروري زيادة حجم إنتاج الغذاء. سيتطلب الانتقال إلى الزراعة المكثفة طرقاً وألات ومعدات جديدة. بالنظر إلى العلاقة المتغيرة بين إفريقيا والعالم الخارجي، يمكننا

والزراعة، والتصنيع، والتمدين، والتجارة الدولية، والسياسة والأمن، والعلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة. تهدد الأمراض البوائية، مثل: الملاريا والإيبولا والإيدز وزيكا، الصحة العامة في إفريقيا. إنشاء نظام إفريقي للصحة العامة مهمة ملحة. العلاج الطبي ليس إلا نقطة النهاية بعد تفشي الوباء، أما الهدف الرئيسي لهذا النظام فهو السيطرة على الأمراض والوقاية منها، وخاصة مكافحة الأوبئة. أنشأت روسيا بعد الثورة السوفييتية نظاماً لمكافحة الأوبئة غطى كامل الاتحاد السوفييتي، المنطقة الشاسعة ذات الثقافات والأعراق المتعددة، وقد نجح النظام بشكل مذهل. بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية نسخت النظام السوفييتي وطورته ونجحت في جعله نموذجاً وقائياً إيجابياً، حيث كان العاملون في مجال الصحة العامة يلحقون الرضع والمرهقين في المنازل. يناسب نموذج مكافحة الأوبئة الروسي الوضع في إفريقيا، وتتمتع كل من الصين وروسيا بخبرة غنية في هذا النموذج. توافقت الصين وروسيا وجنوب إفريقيا على أن تقدم مجموعة بريكس وبنك التنمية الجديد فرصاً إستراتيجية لمزيد من التعاون والتنمية. مكنت مجموعة بريكس الصين وروسيا والدول الإفريقية من العمل معاً، حيث تزودها بأبالية جديدة ذات مؤسسات متعددة المراكز. وربما الأكثر أهمية هو أن إطار مجموعة بريكس يمكن من إنشاء نظام جديد للتبادل النقدي الدولي، مما قد يساعد في تجنب مخاطر الهيمنة الأمريكية والدولار. لدى روسيا خبرة في العمل كمهندس لنهج إيديولوجي وعملي جديد بشكل أساسي يسهل حل المشكلات الدولية. أثبتت تجربتها الشرق أوسطية قدرتها على الحفاظ على علاقات بناءة وفاعلة مع الأطراف المتعارضة، والمتقاتلة أحياناً، والتوفيق بينها وتحقيق نتائج مذهلة. تحتاج إفريقيا إلى تسريع الإصلاحات

في عملية تطوير العلاقات ذات المنفعة المتبادلة والتعاون مع إفريقيا من الحتمي أن تكون لدى الصين وروسيا درجة معينة من التنافس في بعض المجالات

أرست شراكة التنسيق الإستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا أساساً سياسياً متيناً للتعاون الصيني الروسي في إفريقيا. على المستوى السياسي، لا يمكن النظر إلى روسيا والصين كمتنافسين إستراتيجيين. ينظر الطرفان إلى إفريقيا كعنصر أساسي في تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية لكل منهما، المتمثلة بوجه عام بإنشاء نظام عالمي عادل ومعقول ومتعدد الأطراف، بالإضافة إلى أن كلاً من الصين وروسيا توليان اهتماماً كبيراً للحفاظ على الاستقرار والسلام في القارة. السلام والاستقرار في إفريقيا بشرطان رئيسيان في العلاقات الصينية/الروسية- الإفريقية. كما أن مصلحة كلا البلدين تكمن في التعاون مع إفريقيا لمكافحة الإرهاب. في الأعوام القليلة الماضية انتشر الإرهاب في إفريقيا، وبالتالي فمن مصلحة روسيا والصين الرئيسية مكافحة هذا الإرهاب، بشكل مباشر وعبر تجفيف منابعه بشكل رئيسي. تقدم قاسيون هنا الجزء الأخير من ترجمة تلخيصية لتقرير نشره مركز أبحاث «مجلس العلاقات الخارجية الروسي».

■ بقلم: عدد من الباحثين

باختصار: لإفريقيا قيمة إستراتيجية هامة بالنسبة لروسيا والصين كليهما، وهذه القيمة أكبر بكثير من المنافسة، وستفرض شكلاً من التعاون الحتمي. ومن المهم أن ندرك بأن تنمية الاقتصاد والمجتمع الإفريقي والحفاظ على الأمن والسلام فيه يتماشى مع المصالح الإستراتيجية لروسيا والصين. ومن المهم أن ندرك أيضاً بأن روسيا والصين ستبدلان جهداً خاصاً للتعاون في إفريقيا، لتسهيل تعزيز التعاون الشامل الإستراتيجي بينهما، وعدم السماح بخلق ثغرة تضغط على تحقيق مشروعهما العالمي.

المشاريع متوسطة وقصيرة الأمد

بالمقارنة بالصين، عادت روسيا إلى إفريقيا متأخرة نسبياً. لكن روسيا تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في إفريقيا. تحفز المنافسة بين القوى العظمى المشاركة الروسية في إفريقيا. لدى الصين وروسيا مصلحة مشتركة في العالم، ومن ضمنه إفريقيا، ولهذا تسعيان إلى التعاون الفعال في القارة بدلاً من المشاركة من خلال شريحة استعمارية دخيلة على الطريقة الغربية. تحتاج إفريقيا إلى تنمية التصنيع والمدنية والزراعة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الموارد والمشاركة الخارجية. هناك سبع مجالات رئيسية للتعاون بين الصين وروسيا في القارة: الصحة العامة،

في عملية تطوير العلاقات ذات المنفعة المتبادلة والتعاون مع إفريقيا، من الحتمي أن تكون لدى الصين وروسيا درجة معينة من التنافس في بعض المجالات. أولاً، الاقتصاد والتجارة. الفارق الهيكلي في مجال التجارة بين إفريقيا وكل من روسيا والصين واسع نسبياً، ولهذا فالمنافسة هنا ضعيفة. حجم التجارة الصينية- الإفريقية أكبر بكثير من حجم التجارة بين روسيا وإفريقيا، ومن غير المنطقي أن تتنافس روسيا والصين اقتصادياً في إفريقيا. ثانياً: مجال الطاقة. فيما يتعلق بمجال الطاقة، لدى الصين وروسيا مستويات مختلفة من التنمية والأهداف. وبالتالي، هناك مجال أكبر للتعاون الصيني- الروسي بدلاً من المنافسة في إفريقيا. ثالثاً: التكنولوجيا والتعاون العسكري. على مدى فترة طويلة كانت التكنولوجيا العسكرية الروسية أكثر تطوراً من التي لدى الصين، ولهذا فروسيا لديها ميزة تفضيلية في مجال المبيعات العسكرية. النمو السريع للتكنولوجيا العسكرية الصينية سيزيد المنافسة مع روسيا في بعض الأسواق العسكرية في إفريقيا. لكن هذه المنافسة ستكون مقيدة في العموم وقد تفتح مجالاً للتعاون والتنسيق.

«3: المشاريع المشتركة»

استدامة، مثل: الطاقة الشمسية. الحل الأفضل سيكون، إذا ما أخذنا بالاعتبار عدم قدرة دول إفريقيا مجتمعة على تأمين التمويل اللازم لمثل هذا التحول، وصعوبة وصولهم إلى التمويل من المؤسسات الدولية وخطورتها مقارنة، هو التنسيق مع الصين وروسيا لإنشاء وضمان فاعلية شبكة قارية موحدة تعتمد على محطة أو محطتين للطاقة النووية. يمكن أن يساعد ذلك الجمع بين تكنولوجيا الطاقة النووية الروسية وتكنولوجيا نقل الكهرباء الصينية فائقة التطور «UltraVolt».

نتيجة

الحكمة تقول: لكل أزمة، إضافة إلى مخاطرها وتحدياتها، فرصها الجديدة. وجميع ما تحدثنا عنه من فرص اقتصادية وسياسية واجتماعية، هي لكل من الصين وروسيا من جهة، والقارة الإفريقية من جهة. لناخذ مثالاً ثورة الطاقة. تتمتع إفريقيا بجميع المزايا الجغرافية والمواردية والمناخية لتطوير قطاع طاقة جديد مستدام. لكن القواعد الغربية القديمة لن تنفع إفريقيا، ولهذا يمكن لتكنولوجيا الطاقة الشمسية الصينية، والطاقة النووية والهيدرومائية الروسية أن تكون حاضرة لأجل إفريقيا. ولا يعني هذا احتكار الصين وروسيا للقارة، فيمكن للاتحاد الأوروبي في مثلنا أن يوفر تكنولوجيا الرياح المتقدمة لديه أيضاً لتكامل القارة ودولها.

يجب على تجربة التحول الصناعي والتمدد في إفريقيا ألا تكون إشارة على التراجع، بل أن تتم هندستها للمساهمة في تطوير القارة وأسواقها الداخلية وبنيتها التحتية. علاوة على ما يعنيه هذا من التطور الاجتماعي للنساء والأطفال على المدى القصير والمتوسط، وعلى البنى السياسية واستقرارها على المدى المتوسط والطويل. من المهم الملاحظة، أن هذا سيتم مع انجذاب النخب الإفريقية، التي جعلتها ضغوط المؤسسات المالية الغربية، تابعة إلى النموذج الصيني التنموي البديل الذي رفض صراحة «عالمية القيم الغربية». ورغم أنه من غير المرجح أن يقف كامل العالم الإفريقي موقفاً موحداً من الصين، لكن هذا ليس بالأمر المستحيل. خلافاً لذلك سنشهد تنافس الدول الإفريقية بعضها مع بعض في منح بكن تفضيلات ومزايا من جهة، والاستمرار في الاعتماد على الغرب من جهة أخرى. كلما كان هذا الاختلاف أضيّق، زادت فرصة إفريقيا بالتنمية الشاملة بشكل أوسع.

تنمية القارة الإفريقية ستؤدي حتماً إلى إعلاء شأن مؤسسات الدولة، الوحيدة القادرة على إنتاج حركة اقتصادية - اجتماعية فاعلة، الأمر الحتمي لأي مشروع تحديث وطني. ستكون مثل هذه المؤسسات قادرة على خلق توازن فاعل بين المراكز المدنية والأطراف الأقل تنمية، مما سيضمن عمليات لا مركزية منطقية وفاعلة لا تؤدي إلى انهيار الدولة لا يمكن السيطرة عليه. مؤسسات الدولة في إفريقيا وحدها قادرة على الاضطلاع بالمهام المشتركة والمتسقة على الصعيد العالمي، وضمن القارة الإفريقية، من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى عدم وضع شروط خصخصة مسبقة للتعاون، إضافة إلى امتلاكها مؤسسات دولة قوية وفاعلة، لديها القدرة على تسهيل بناء وتطوير المؤسسات الوطنية الإفريقية.

■ بتصرف عن: China - Russia Bilateral Cooperation in Africa



أخرى مشاريع البنية التحتية، ومثالها سكة حديد مومباسا - نيروبي. تتمتع روسيا بخبرة كبيرة وتكنولوجيا لازمة لدعم عملية التصنيع، لا سيما في الصناعات الثقيلة التي يعتمد عليها التحول للتصنيع، مثل: مصانع الأسمدة في إفريقيا. يمكن للصين وروسيا التعاون لمساعدة إفريقيا على التمدد والتحول للتصنيع من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات والآلات الزراعية والتعدين والمواد الكيميائية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات التي تدعمها.

مع تراجع الشركات الغربية، مثل: شركة بوينغ وعيوبها التكنولوجية، باتت الفرصة الآن سانحة للصين وروسيا للتعاون في سوق الطائرات الجديدة، مثل: التعاون بين صناعة أنظمة الملاحة الصينية بيدو، والروسية غلوناس، من أجل توفير خدمات ملاحية منافسة لإفريقيا.

تفتح الثورة التكنولوجية القائمة اليوم في القارة الإفريقية الباب على مصراعيه لتوثيق العلاقات بين دولها والدول الراغبة بالاستثمار في الأسواق الواعدة. من المتوقع على مدى السنوات العشر القادمة أن تتغير إفريقيا أكثر مما تغيرت في قرن مضى، لتفتح مساراً جديداً للتنمية المستدامة. فمن جهة قفزت القارة عدة خطوات معاً بالمقارنة بالاقتصادات في أوروبا وآسيا. ومن جهة ثانية أدى التحول في إفريقيا إلى خلق مجالات واعدة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. البلدان الإفريقية تشكل نصف البلدان الأكثر تضرراً في جميع فئات اضطرابات البنية التحتية، ولسد هذه الفجوة قدر بنك التنمية الإفريقي أن هناك حاجة لما يتراوح بين 130 و170 مليار دولار أمريكي. وتبعاً للقدرة الصينية - الروسية المنفصلة والمشاركة الهائلة في مجال البنية التحتية، يمكن لهما أن يلعبا الدور الأساسي في تطوير البنية التحتية الإفريقية بحيث تكون مرنة ومستدامة.

تعاين إفريقيا من مشكلة استبدال مصادر الطاقة التي تحرق الفحم بمصادر طاقة أكثر

الماضي الاستعماري في العلاقات مع الغرب، يمكن أن يصبح التعاون مع روسيا والصين سندا ممتازاً. وحتى بالنسبة للغرب، يمكن أن يشكل فرصة عبر التعاون مع الصين وروسيا كذلك، وربما تكون الفرصة الوحيدة لشرعة وتنويع أساليبها في عيون الأفارقة. من شأن إنشاء شركات وتحالفات متعددة الأطراف بشأن قضايا محددة تحت رعاية روسية، أن يزيد من فعالية الإستراتيجيات الدولية. إضافة إلى ذلك، ستساعد مناقشة الموضوعات الإفريقية مع كبار الخبراء الأجانب في توضيح المشكلات المحتملة والتحديات التنافسية في العمل مع القارة. ولا يجب أن يغيب عن البال الدور الإفريقي - الصيني - الروسي في تطوير وتحسين البنى التحتية عمل الأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها، وخصوصاً مجلس الأمن.

ضمن مبادرة الحزام والطريق العالمية، تم في اجتماع دافوس الصيفي الإعلان عن إطلاق «صندوق الحزام والطريق لإفريقيا» بشكل رسمي، بتمويل من الصين. سيركز الصندوق على الاستثمارات المشتركة في إفريقيا والتي تشمل الذكاء الصناعي والتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية وإثراء صناعة الموارد في إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، سيكون الصندوق بمثابة منصة تعاون بين قطاعات الأعمال في الصين وإفريقيا. مع الأخذ بالاعتبار أن مشروع الحزام والطريق الواحد الذي يطلق من أوراسيا ليس مجرد خطط حاملة، بل لديه مستندات عملية ستفرض نفسها شيئاً فشيئاً على المسرح العالمي بالتوازي مع نمو سلطة الهيكل الأوروبية - الآسيوية. تعرب روسيا عن دعمها الكامل لمبادرة الحزام والطريق، وقد يفتح هذا التعاون صفحة جديدة للتفاعل بين روسيا والصين وإفريقيا أيضاً.

التصنيع والتمدين هما أولويتان رئيسيتان في إفريقيا، وهما المجالان اللذان تستثمر فيهما الصين منذ عقود. عززت مبادرة الحزام والطريق، من بين مجموعة مبادرات

أن نفترض بثقة بأن هذا المجال سيشكل فرصاً استثمارية مربحة تتطلب الشراكة بين الصين وروسيا لجذب الزراعة الإفريقية بعيداً عن الطرق الغربية التي لم تنفع.

بالنسبة لجميع اللاعبين الدوليين، العقبة الرئيسية أمام ممارسة الأعمال التجارية في إفريقيا هي المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار و«هشاشة» بعض الولايات القضائية. بعد تنفيذ إستراتيجية روسيا بنجاح في سورية، أصبح يطلق عليها بشكل متزايد اسم «مصدر الأمن». في الوقت نفسه، نشطت الدول الأوروبية في السابق، مُعربة عن اهتمامها برعاية «حفظ السلام» ووجودها في إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد زادت مؤخراً من إمكانات حفظ السلام لديها بشكل كبير، متقدمة على جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من حيث عدد الوحدات المرسله. المعلومات حول نشر قوات حفظ السلام من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن هي: الصين: 2151، فرنسا: 741، بريطانيا: 571، روسيا: 71، الولايات المتحدة: 35. الخبرة المتراكمة لممارسات حفظ السلام التي قامت بها القوات الروسية في إفريقيا جزء مهم من عمليات حفظ السلام الشاملة، بما في ذلك العناصر السياسية والعسكرية والدبلوماسية والشربية والجغرافية.

المشاريع طويلة الأمد

لدى التوافق المتزايد بين الصين وروسيا وإفريقيا في المنظمات الدولية، القدرة على التأثير في إنشاء عالم متعدد الأقطاب، لأن الأطراف الثلاثة يخضعون لضغوط من الغرب بذرائع انتهاك حقوق الإنسان، فضلاً عن فك الارتباط بالمؤسسات الدولية القائمة. يمكن للصين وروسيا المشاركة بشكل استباقي في المنتدى الإفريقي لتعزيز المزيد من التعاون الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالنسبة لعدد من الدول التي تحمل أثر

الفاشية الإعلامية.

في محاولة للعودة إلى عهدي العبودية والقنانة، تعمل «الفاشية الإعلامية» على إنتاج ونشر برامج، كمحاولة نفسية واجتماعية لتدمير الإنسان والمجتمع. أنتجت هذه البرامج في الولايات المتحدة في تسعينات القرن الماضي للسيطرة والتحكم بالناس.

قاسيون

وكانت جريدة «روسيا السوفييتية» قد نشرت دراسة في العدد 68 تاريخ 1993/6/10 للأكاديمي ريتشيف، وعالم النفس بيتشانيوفوف، والخبير في الإعلام، ونشرت جريدة «نضال الشعب» في العدد 524 الخميس 23 تموز 1993 مقاطع مطولة من الدراسة.

سلاح غسل الدماغ

تبدو عبارة «غسل الدماغ» كما لو كانت عنواناً للخيال العلمي. غير أن العبارة ليست سوى مصطلح مضى على ظهوره أكثر من أربعين عاماً في جريدة «ميامي نيوز» الأمريكية، ولم يكن ظهوره سوى بداية لتطوير سلاح مدمر تسعى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى امتلاكه. واستخدامه لأجل مصالح خاصة لها. تماماً مثل برامج «الطائر الأزرق» و «إم ك أولترا».

الفاشية النفسية

لقد قامت عشرات المعاهد ومراكز الأبحاث والعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن طويل بتطوير نظرية السيطرة على الناس والتحكم بهم في الواقع العملي. وإيجاد إنسان مطيع وخاضع للأوامر وسلبى ومحايد. وتحويل كتل بشرية وشعوب إلى مجموعات يمكن التحكم بها والسيطرة عليها، وتوجيهها وتحويلها إلى نوع جديد من العبودية أو القنانة، أقسى بما لا يقاس من عهود العبودية والقنانة التي عرفها المجتمع البشري. ولنقل بأنها «فاشية نفسية» موجهة لتحطيم عالم الإنسان الروحي، وقتل جوهره الأخلاقي والحضاري. وكمثل على ذلك: ما يقوله عالم النفس الاجتماعي الأمريكي المعروف ديل كارنيغي: «إن أكثر شيء يسبب لي الارتياح والسعادة هو إمكانية إجبار الآخرين على التفكير كما أريد أنا».

علم النفس الطافي

لقد نشأ علم جديد يسمى «علم النفس الطافي»، ومجاله دراسة العمليات الفيزيائية النفسانية، والظواهر الإحيائية، ويولي العلماء اهتماماً خاصاً لمسائل تأثير «حقل الطاقة الإحيائي»، الإيجابي أو السلبي على هذا الشخص

أو ذلك.

وحسب هذه النظرية، يوجد لدى كل إنسان مجال «هالة» أو حقل من القوى الإحيائية يحيطه ويميزه عن غيره، وينتهي بموته. ومن خلال امتلاك سر التحكم بهذا الحقل، يمكن التحكم بالإنسان وتوجيهه.

زومبي

كانت بعض القبائل الإفريقية، ومنذ زمن بعيد، تطلق على الأشخاص الذين تتم «برمجة نفوسهم»، والسيطرة عليها، مصطلح: زومبي، وتعني الكلمة: الحي- الميت. والأناس المسيطر عليهم بيولوجياً بهذا الشكل كانوا يُوجهون نحو مهام شريرة بالدرجة الأولى.

وفي زماننا هذا، في ظروف تصاعد وازدياد التوتر النفسي في المجتمع، والناجم عن هبوط المستوى المعاشي والحياتي للغالبية العظمى من الناس، وبسبب ارتفاع الأسعار، وتحطم المثل العليا للكثيرين، وعدم الثقة بالعد. وفي ظروف غياب الوعي حيال قضايا المجتمع، ليس صعباً أن يتم اصطياد الناس بيولوجياً، أي: حدوث موت مبكر لهم، وعندنا في روسيا، فإن المؤشرات السكانية تبدو غير مريحة أبداً.

تفكيك الدول

انظروا إلى ما يحدث، تتفكك الدولة ومعالم الدولة، ومحي أساس النشاط الحياتي للمجتمع، ويحل الخراب بالاقتصاد والجيش والعلم والتعليم والصحة. مع إيهام الناس بأن كل شيء رائع في زمن الديمقراطية! وبأنه تم تحرير الفرد، ومنحت الحرية للناس! في حين أن الأمر يبدو كما لو كان مسحا للذاكرة التاريخية للشعب، وتحطيم اللغة والآداب والموسيقا



البرامج التخريبية بغلاف جذاب ومغر وملفت للنظر.

وعلى سبيل المثال: إن أحد الفيروسات القاتلة، هو فيروس دولة القانون، والذي يغلف عادة تحت مبدأ: كل ما لم يجرمه القانون فهو مسموح. وهذا الفيروس الذي يحمل تغليفة قانونية، يسعى عملياً إلى نسف وإنكار كل ما أبدعته قوى الشعب من قواعد أخلاقية ومفاهيم، مثل: الضمير والشرف والواجب واحترام الكبار والمعاناة الإنسانية وسواها.

وما يمكن للوعي العادي تقبله قد يصبح أمراً خطيراً إذا احتكر وتم التحكم به، فمثلاً القول: إن على روسيا أن تخرج من الاتحاد السوفييتي. استقبله العقل البشري بالابتسام والضحك باعتباره كلام تسلية ومزاح ومفارقات كلامية. ثم اتضح أنه كان فيروساً للعمل خفية وسبب نتائج وخيمة.

تعليق المحرر

تعمل وسائل الإعلام، مثل: الإذاعة والتلفزيون والصحف والسينما والمسلسلات في يومنا، وقد تغلقت فيها أجهزة فائقة السرية تعمل في مجال التوجيه النفسي وكأنها مولدات نفسية، للتأثير على الردود النفسية والعصبية للجمهور المتلقي. بحيث يصبحون مدمنين على البرامج، مثل مدمني المخدرات «الإدمان الإعلامي». ومثل ذلك الموسيقى الصاخبة الثقيلة المتوحشة التي تدفع الإنسان نحو القتل والعنف والاعتصاب، وتصوير الأسود على أنه أبيض وبالعكس، وبت عدد كبير من المسلسلات والأفلام السينمائية التي تحط من الإنسان، مثل: مسلسلات صراع العروش، غوثام التي أنتجتها الشركات الكبرى، وأفلام الزومبي والعنف والقتل والحروب وغير ذلك.

والفن التشكيلي والمسرح والبالية والعادات والتقاليد والديانة. وفي مقابل هذا الإرث الرفيع، تعرض على الشعب العلكة الأمريكية والأفلام الإباحية والشذوذ الجنسي وعبادة المال والقوة والعنف والاعتصاب والإيدز المستورد، وهذا كله من أجل تسهيل قيادة وتوجيه هؤلاء الناس.

برنامج الرقابة الفائقة

لقد أضحى البرنامج المسمى «الرقابة الفائقة والخارقة على العقل» معروفاً، وهو برنامج نفساني- طافي، ونفساني- اجتماعي خامد وموجه، الغرض منه إفقاد الإنسان قدراته وإمكاناته، وتحطيم شخصيته وشل إرادته، والسيطرة عليه، وتحويله إلى كائن خانع بحيث لا يستطيع العودة إلى النمط القديم لحياته وشخصيته وقدراته ونمط تفكيره التي ولد بها، وإكسابه شخصية أخرى مسيطراً عليها، تعمل وفق ما يوصى إليها، وذلك باستخدام كافة الوسائل للتأثير على الدماغ الإنساني لتحقيق هذا الهدف.

فيروسات فائقة

إن طريقة تخريب دماغ الإنسان تشبه طريقة عمل فيروسات الكمبيوتر، وفيروسات الكمبيوتر ما هي إلا برامج كومبيوتر مخفية بعناية تسبب تدمير البرامج الأساسية ومحو المعلومات فيها، ويمكن لهذه البرامج الفيروسية أن تنتقل وفق نظم آلية إلى برامج جديدة بما يشبه العدوى في أمراض الناس.

وبهذه الآلية يمكن أيضاً السيطرة على الناس عن طريق إثارة الضجيج حول مسألة ما، وبت الإشاعات، وهذا يتم فبركته وحبكه في أماكن خاصة ومتخصصة، إضافة إلى فبركة وحك فيروس المثل والنموذج. أي: تغليف



إن أحد

الفيروسات

القاتلة هو

فيروس دولة

القانون والذي

يغلف عادة تحت

مبدأ كل ما لم

يجرمه القانون

فهو مسموح

سقط قناع الحياد وانكشفت النازية والمكارثية الجديدة

ادعى هؤلاء بأنهم حياديون، وضجت وسائل الإعلام بادعاءات الحياد الخاصة بهم، ولكن في المنعطفات الساخنة وحدها، يسقط عنهم قناع الحياد، لتبدو الملامح البشعة للنازية الجديدة والمكارثية الجديدة.

قاسيون

في الحقيقة، إنها ليست المرة الأولى التي يكشف فيها «فيسبوك» عن ديكتاتوريته «الحيادية»، والتي لا يصدقها الكثيرون اليوم. ففي محطات عديدة، حظرت إدارة فيسبوك منشورات خاصة بالقضية الفلسطينية في انحياز واضح للكيان الصهيوني، وغير ذلك من الأمثلة.

واليوم، عشية الذكرى الـ 76 للنصر على الفاشية، حظرت إدارة فيسبوك إحدى منصات قناة روسيا اليوم الخاصة بالتاريخ، والتي تضم صوراً من الحرب العالمية الثانية. واعتبرت إدارة فيسبوك أن المنصة تخالف قواعد النشر عبر شبكاته.

واعتبر القائمون على شبكة التواصل الاجتماعي أن صور إعدام موسوليني وصور الغطائع التي ارتكبتها النازيون في معسكرات الاعتقال، والتي نشرت على الصفحة المذكورة تعتبر انتهاكاً

لقواعد الشبكة، لذا تمت إزالة الصفحة التي تحوي على 800 ألف مشترك. وكتبت وسائل الإعلام: ليس مفهوماً ما الذي أزعج موقع التواصل الاجتماعي هذا، هل هي صور موسوليني، أم التذكير بالمجازر، أم هو وجود المنصة التاريخية؟

ويذكر، أن إدارة فيسبوك في التاسع من أيار خلال العام الماضي 2020 كانت قد حظرت نشر صورة ملونة للعلم السوفييتي مرفوعاً فوق مبنى الرايخستاغ، حيث اعتبرت هذه



وشملت باحثين أمريكيين وصينيين. حيث وصفت وسائل الإعلام هذه الحملة بأنها مكارثية جديدة تشبه الملاحقات التي حدثت في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. أصبحت راية النصر على الفاشية، وصور ضحايا الحرب، تخالف قوانين النشر، وبذلك ضربت لنا المؤسسات الرأسمالية الكبرى التي تدعي حرية النشر والديمقراطية مثلاً آخر على دور الرقابة التي تفرضها المنظومة على الناس حول العالم.

الإدارة أن الصورة تخالف «الأعراف المجتمعية فيما يتعلق بالأشخاص والمنظمات الخطرة». وفي الوقت نفسه، بدأت السلطات الأمريكية تلاحق الأكاديميين الصينيين العاملين في الجامعات الأمريكية بتهمة تثير الضحك. وتجري هذه الملاحقات تحت اسم «المبادرة الصينية» من قبل وزارة العدل الأمريكية، وأثيرت مؤخراً 23 قضية ضد باحثين مشاركين في برامج التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمية الصينية.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في العشرين من تموز 1925، دعت لجنة المستأجرين إلى تظاهرة صاخبة في بيروت بسبب قرار استعماري فرنسي ضد مصالحهم. وتحولت التظاهرة المطالبة إلى تظاهرة وطنية ضد الاستعمار. فمشاعر الناس في بيروت كانت أشبه بخزان الغضب بعد اندلاع الثورة السورية الكبرى، وتصاعد القمع الاستعماري الفرنسي، وفي هذا اليوم سقط العشرات من الشهداء والجرحى واعتقل العشرات في بيروت. الصورة من أرشيف مجلة المعرض.



أعمدة المنشورات الرقمية

دشنت الصين أعمدة خاصة للمنشورات الرقمية على 19 موقعاً إلكترونيًا، وذلك للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني. وتضم الحملة الأخيرة لتدشين أعمدة المنشورات الرقمية، التي نظمتها الإدارة الوطنية للصحافة والنشر، أكثر من 100 مشروع نشر رقمي مختار من مختلف الأنواع، للتعريف بمراحل مختلفة من التاريخ القديم والحالي للحزب الشيوعي الصيني. وستقدم المواقع الـ 19، بما في ذلك المواقع الإخبارية الرئيسية ومنصات القراءة الرقمية الرائدة ومواقع الوسائط الجديدة، المنشورات الرقمية المختارة للجمهور مجاناً لمدة 100 يوم خلال احتفالات الذكرى المئوية التي تشمل جميع أنحاء الصين.



إنفاق الصين على التعليم

أظهرت إحصاءات صادرة عن وزارة التربية والتعليم: أن الصين أنفقت ما يزيد عن 5,3 تريليونات يوان «حوالي 817 مليار دولار أمريكي» على التعليم خلال العام الماضي، بزيادة 5,65% عن عام 2019. وأشارت الإحصاءات التي أصدرتها الوزارة يوم الثلاثاء إلى أن حوالي 4,3 تريليونات يوان، أو أكثر من 80% من إجمالي النفقات، جاء من إنفاق الميزانية الحكومية. وازدادت النفقات على التعليم قبل المدرسة، والتعليم الإلزامي، والتعليم المدارس الثانوية، والتعليم العالي بنسبة 2,39% و6,55% و9,14% و3,99% على التوالي خلال عام 2020، مقارنة مع النفقات في عام 2019 حسب شينخوا.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/05/02» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

من تجربة الثورة السورية /1/



وشمال جبل الدروز واللجاة وبعض نواحي الغوطة.

المرحلة الخامسة

«بدأ من ربيع 1927»: وهي مرحلة انسحاب الثوار من سورية بإيعاز من سلطان الأطرش إلى نجد «أرض بن سعود» وتقديم الدعم لنضال فرق الأنصار في سورية.

حركة الإضرابات أثناء الثورة

لقد استطاعت حركة الإضرابات أثناء فترة الثورة شل قوى الإدارة الفرنسية تماماً في الوقت الذي احتاجت فيه تطورات الثورة إلى الاهتمام والطاقة القصوى.

كانت الجريدة الأسبوعية المكرسة للدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية هي المنظم الفكري لحركة الإضرابات. وبدءاً من تشرين الأول 1925 ولغاية آب 1926 لم يحدث أي نزاع بين العمال وأرباب العمل دون المشاركة المنظمة من الصحيفة التي استفادت من كل حجة للدعاية لضرورة التنظيم والنضال من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للعمال. ونظراً للصعوبات الاستثنائية من قبل الرقابة وبهدف المحافظة على صدور الجريدة ولو شكلياً بصفتها معبرة عن طبيعة مهنية لا أكثر، فقد اضطرت إلى التلاعب، غير أنها كانت دائماً تربط النضال الاقتصادي بالسياسي.

تعتبر «اللجنة التنظيمية الخاصة بتكوين اتحادات عمالية مهنية» هي المركز التنظيمي الآخر للحركة المهنية. ولقد تكونت هذه اللجنة خريف عام 1925.

قام أول إضراب في بيروت في شهر تشرين الثاني 1925 في معمل الأخشاب. ولم يكن هذا الإضراب كبيراً من حيث حجمه، حيث اشترك فيه ما لا يزيد عن 200 شخص، غير أنه قام في الوقت المناسب، حيث إنه تطابق مع هجوم الثوار على بيروت.

واعترضت الشرطة أعضاء المظاهرة المعروفين من اللجنة التنظيمية وقدمتهم إلى المحكمة، ووجهت إليهم تهمة القيام «بمؤامرة بلشفية» في بيروت «هذا ولا يزال المعتقلون حتى الآن في المنفى».

الاتصالات بين المدينة والمناطق الأخرى من البلاد. وامتدت الثورة إلى جنوب لبنان، واستطاعت إحدى فرق الثوار الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط على بعد 30 كم من بيروت.

وفي المنطقة التي استولى عليها الثوار تم تشكيل حكومة وطنية سورية برئاسة المحرم رشيد بك طلعت، القائد المعترف به في المنظمة الثورية العربية «الاستقلال».

تم وضع لائحة معينة لجمهورية ديمقراطية أصبحت بمثابة برنامج سياسي للانتفاضة، وكأساس لكافة المراسيم والأعمال الصادرة عن الحكومة واللجان الثورية.

وقامت الحكومة الوطنية بتنظيم جيش ثوري نظامي كما تم خلق نواة لجيش من كتيبتين من الحرس الوطني الثوري، ولكن النقص في الوسائل بعد وفاة رشيد أوقف هذه البداية، كما أوقف المحاولات المماثلة التي قام بها فوزي القاوقجي ونسيب البكري وغيرهم من القادة الراديكاليين.

ولكن في نفس هذه الفترة يجب التنويه إلى أنه تم القضاء على جماعات الثوار في الشمال «حلب وحمص» وبروز الضغوط المتعاظم الذي نتج عن الإمدادات الضخمة التي وصلت إلى الفرنسيين. لقد انتهت المرحلة الثانية بإنهاء الحصار المضروب حول دمشق وتراجع الثوار من لبنان إلى حوران.

المرحلة الثالثة

«ربيع 1926 - خريف 1926»: تميزت كلها بهجوم الجيش الفرنسي، وبدأ تراجع فرق الثوار من ضواحي دمشق ومن حوران وجزء من الغوطة، وكذلك من غرب وجنوب غرب جبل الدروز، وفي النهاية سيطر الفرنسيون على نقطة انطلاق حركة الثوار «السويداء» وفي نهاية تشرين الأول عام 1926 تحول الثوار إلى كفاح الأنصار «البارتيزان».

المرحلة الرابعة

«تشرين الثاني 1926 - خريف 1927»: وهي تتميز بالكفاح العنيد للبارتيزان الذين عموا البلاد بأسرها، ولكن قاعدتهم كانت شرق

نشرت مجلة الشرق الثوري «ريفولوتسيوني فاستوك»، مجلة جمعية البحث العلمي التابعة للجامعة الشيوعية لشغيلة الشرق المسماة باسم ي. ف. سنالين. العدد 3، عام 1928. مقالاً تحليلياً مهماً عن الثورة السورية الكبرى 1925-1927، ننشره على شكل حلقات.

قاسيون

تطور الثورة

احتلت القوات الانكليزية والفرنسية سورية عام 1918 وأصبحت تحت الانتداب الفرنسي عام 1919 «تمت مصادقة عصبة الأمم على الانتداب فقط عام 1923».

وأثناء عملية تقسيم البلدان المنتدبة بين إنكلترا وفرنسا تم فصل الجزء الجنوبي من سورية؛ فلسطين مع شرق الأردن، بينما تم ضم الجزء الشمالي الغربي من بلاد ما بين النهرين إليها «في منطقة الفرات الأعلى».

وعليه أصبحت سورية في ظل الانتداب الفرنسي ذات حدود جديدة مع تركيا وفلسطين وشرق الأردن وبلاد الرافدين التي تفصلها عنها حدود مصطنعة وضعت بخط

مستقيم في الصحراء. والبيادية تربط سورية أيضاً بالجزيرة العربية «طريق القوافل والطريق الحديدي الحجازي».

لقد تراكمت عملية استيلاء الفرنسيين على البلاد مع حرب طويلة وعنفية مع السكان. وفقط في تموز 1920 استطاع الجيش الفرنسي احتلال سورية الداخلية والقضاء على الحكومة الوطنية.

بعد الاستيلاء على البلاد قامت الإمبريالية الفرنسية بفرض الوضع الأكثر ملاءمة عليها لنظام الاحتلال. فقسمت سورية إلى أربع دويلات:

1- سورية بالذات مع المدينة الرئيسية دمشق.

2- الجمهورية اللبنانية مع المدينة الرئيسية بيروت.

3- العلويون مع المدينة الرئيسية اللاذقية.

4- جبل الدروز ومركزه في السويداء. وعين كحاكم للبلاد كلها مفوض سام له مندوبيه ومستشاريه لدى حكومات كل دولة

مستقلة.

بدأ النضال ضد نظام الاحتلال مباشرة بعد احتلال البلاد من قبل القوات الفرنسية. ومن الانتفاضات الهامة التي قامت قبل عام 1925 انتفاضة جبل الدروز عام 1922 وانتفاضة جنوب لبنان عام 1923.

قبل عام 1924 استطاعت فرق الأنصار جذب قوى هامة من الجيش الفرنسي باتجاه الشمال على طول الحدود التركية. ولكن نشاط الأنصار قد تناقص لدرجة كبيرة بعد المعاهدة الفرنسية التركية.

لم يستطع الفرنسيون حتى الآن القضاء على الانتفاضة الأخيرة التي قامت في تموز عام 1925 وتحولت إلى ثورة شعبية عارمة وحقيقية.

المرحلة الأولى

بلغت هذه الانتفاضة ذروتها خلال الفترة ما بين تموز وتشرين الأول عام 1925، حيث تم إحراز نجاحات عسكرية ضخمة للثوار: الانتصار على بعثتين فرنسييتين في جبل الدروز، وتحطيم فرقة ميشو وجذب جزء من فلاحي حوران إلى الانتفاضة، وكذلك فلاحو الغوطة وسكان دمشق وحمص وحماة وحلب. وكان الهجوم على دمشق في نهاية 1925 هو ذروة النجاحات العسكرية خلال هذه الفترة، حيث رافقت الهجوم معارك المتاريس الكبيرة في المدينة بالذات، وقام الفرنسيون بقصف دمشق بالمدافع وتهديم جزء من هذه المدينة المقدسة بالنسبة للمسلمين.

المرحلة الثانية

تشرين الأول عام 1925 - آذار 1926: كان هجوم الثوار هو الطابع العام لهذه المرحلة أيضاً. قام الثوار في هذه المرحلة بمحاصرة دمشق وخلال عدة أسابيع، وانقطعت

أصبحت سورية في ظل الانتداب الفرنسي ذات حدود جديدة مع تركيا وفلسطين وشرق الأردن وبلاد الرافدين تفصلها عنها حدود مصطنعة